

المجعة المنيرة في حكم مركب الكبرة

مركب الكبرة بين أهل السنة ومخالفهم

الدكتور

عبد القادر البكر

أستاذ مساعد العقيدة والفرق

كلية الشريعة بالأمراء

الطبعة الأولى

١٤٠٩ هـ

المصنف

ص. ٧٥٦

المجلد ٣١٥٨٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
صلى الله عليه وعلى إله وصحبه وسلم تسليماً .

أما بعد : -

فإن الله تعالى لم يخلق الإنسان عبثاً ، ولم يتركه هملًا ، خلقه لعبادته ،
وأرسل إليه رسله مبشرين ومنذرين ومبلغين عن الله تعالى للناس ما شرعه
لهم وما يرتضيه منهم ، والله سبحانه وتعالى يعلم عن عباده الضعيف ،
وأخبر عن الإنسان إنه خلق ضعيفًا ، ولهذا امتن الله على عباده فرتب
الثواب الجزيل على الأعمال القليلة ، ومن فضله سبحانه وعظيم رحمته أنه
وعد من اجتنب الكبائر أن يكفر عنه الصغائر فقال تعالى في
سورة النساء : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نَهَوْا عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ
وَنَدْخُلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا (٣١) 》 .

وكما رتب على اجتناب الكبائر هذا الفضل العظيم ، رتب على من
يرتكب الكبائر احكاماً في الدنيا والآخرة .

ولقد ناز جدل طويل بين الفرق الإسلامية هل يسمى من تركب الكبيرة

مؤمناً أو غير مؤمن ، وهل يخلد في النار أو يخرج منها ، وهل يشفع له أو لا يشفع له ؟

وكما أن الإسلام وسط بين الأديان فإن أهل السنة استقروا في وسط الوسط بين الفرق والمذاهب . ولهذا فإنهم لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر . وقالوا إن أهل الكبائر لا يخلدون في النار استناداً إلى قوله تعالى في سورة فاطر : « ثم أدرئنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها ... ٣٢ ، ٣٣ » . وماداموا لا يخلدون في النار فإنهم يخرجون منها فالصحابة والتابعون لهم باحسان يقرون بما تواترت به الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ أن الله يخرج من النار قوماً بعد أن يعذبهم الله ما شاء أن يعذبهم يخرجهم بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم ويخرج قوماً بلا شفاعته (١) .

وهذا الكتاب (مرتكب الكبيرة بين أهل السنة ومخالفهم) حاولنا فيه انطلاقاً من عقيدة أهل السنة والجماعة أن نوضح رأى أهل السنة والمخالفين في إيمان أهل الكبائر وعدم خلودهم في النار والشفاعة لهم . ولذا فقد بدأنا الكتاب بتعريف الكبيرة في اللغة والاصطلاح والفرق بين الكبائر والصغائر وأقسام الكبيرة . وذكرنا موقف أهل السنة والجماعة من مرتكب الكبيرة في الدنيا ، وحكم مرتكب الكبيرة في الآخرة عند أهل السنة والجماعة .

(١) الفتاوى : ابن تيمية ؛ ١ / ١٤٩ ط الرياض .

كما تناولنا مذهب الخوارج في مرتكب الكبيرة وكذلك موقف
المعتزلة والمرجئة من مرتكب الكبيرة ورد أهل السنة والجماعة على
استدلالاتهم .

وأرجو الله تعالى أن أكون بهذه الدراسة قد وفقت في توضيح حكم
مرتكب الكبيرة عند أهل السنة ومخالفتهم .

وختام شكري وخالصه من قبل ومن بعد لله رب العالمين وصلى الله
وسلم على خير خلقه محمد وصحبه إلى يوم الدين .

الدكتور

عبد القادر البعراوى

الهفوف

يوم الخميس ٢١ / ٩ / ١٤٠٩ هـ

بين يدي البحث حول الكبيرة والكبائر

قبل أن ندخل في قضايا وأحكام مرتكب الكبيرة ينبغي لنا أن نتعرف على معنى الكبيرة في اللغة والاصطلاح وعن أنواع الكبيرة وكذلك أقوال العلماء في الذنوب وانقسامها والفرق بين الصغيرة والكبيرة فتقول وبالله تعالى التوفيق : -

الكبيرة في اللغة : -

قيل الكبر الإثم وهـ - و من الكبيرة كالخطيئة (١) والكبر الإثم الكبر وما وعد الله عليه النار . والكبرة : كالكبر ، والتأنيث على المبالغة . فلفظ الكبيرة إذا مأخوذ من كبر ، ككرم كبرا كعنب وكبرا بالضم وكبرة بالفتح نقيض صغر فهو كبير . (٢)

وكبر بالضم يكبر أى عظم فهو كبير وكبار ، فاذا أفرط قبل كبار بالتشديد ، والكبر بالكسر العظمة ، وكذلك الكبرياء . والتكبير التعظيم - م ، والمتكبر في أسماء الله عز وجل معناه ذو

(١) تاج العروس من جواهر القاموس : عهد مرتضى الحسيني الزبيدي
٥١٤/٣ دار مكتبة الحياة بيروت د ت

(٢) القاموس المحيط : للفيروزابادي محمد الدين محمد بن يعقوب ١٢٨/٢
الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ . البابي الحلبي .

الكبرياء^(١) ، وقولهم توارث الحمد كابرأ هن كابر أى كبيراً عن كبير .

والخلاصة أن الكبيرة في اللغة : هي الفعل القبيحة من الذنوب المنهى عنها شرعاً لعظم أمرها^(٢) . أو هي كل ذنب تعظم عقوبته^(٣) .

وفي التنزيل العزيز وردت كلمة كبيرة وكبائر عدة مرات فقال تعالى في سورة النساء : « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً (٣١) » .

وقال عز وجل في سورة الشورى : « والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش ... الآية (٣٧) » وقال عز من قائل في سورة الإسراء : « قل كنوا حجارة أو حديداً أو خلعاً مما يكبر في صدوركم .. (٥٠ - ٥١) » وقال تعالى في سورة البقرة : « وإن كانت الكبيرة إلا على الذين هدى الله . (١٤٣) » . وفي الأحاديث النبوية الشريفة ذكر الكبائر في غير موضع فعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : الكبائر الإثم الك ب الله

(١) النكلة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : الحسن ابن حمد الصاغاني ١٨١/٣ ، دار الكتب بيروت ١٩٧٤ .

(٢) لسان العرب : لابن منظور ص ١٢٨ وما بعدها . دار صادر بيروت د . ت

(٣) إباب التأويل في معاني التنزيل : الخازن ١٥٦/٤ المكتبة التجارية ١٣٧٤ هـ .

وقتل النفس وعقوق الوالدين ألا أنبئكم بأكبر الكبائر قال : قول الزور .
رواه البخارى ومسلم (١) .

الكبيرة فى الاصطلاح :-

اختلف العلماء فى تعريف الكبيرة التى جاء فى اجتنابها الوعد الكريم وهو قوله تعالى فى سورة النساء « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً » (٣١) ، وغيرها من النصوص ، وتعددت آراؤهم وتباينت أنظارهم فى تحديد الكبيرة وبيان ضوابطها التى بها تعرف ، منهم من قصد تعريفها بتعدادها ، ومنهم من سلك طريق الحصر بالضوابط (٢) .

وأقوالهم منها ما فيه إفراط ، ومنها ما فيه تفريط منها ما يستند الدليل ومنها ما هو ضعيف . وسوف نتعرض بشىء من التفصيل لهذه الأقوال ، وسنذكر أدلة كل قول ونناقشها حتى نصل إلى الراجح منها . باذن الله تعالى :-

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الشهادات باب ما قيل فى شهادة الزور وفى كتاب الأدب باب عقوق الوالدين . الخ . ومسلم فى كتاب الإيمان باب الكبائر وأكبرها .

(٢) راجع : إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام : ابن دقيق العيد ٢٧٣/٢ ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ . عالم الكتب بيروت .

القول الأول :-

أن كل ما نهى الله تعالى عنه فهو كبيرة وقد ذهب إلى هذا القول جماعة من العلماء منهم أبو بكر الباقلاني ، وإمام الحرمين أبو المعالي الجويني فقال : « المرضي عندنا أن كل ذنب كبيرة »^(١) والسبكي والإسفرابيني^(٢) والقشيري ، وحكاه ابن فورك وابن بطل عن الأشاعرة ، وهو قول بعض المرحبة وبعض المعتزلة والخوارج^(٣) .

فلقد ذهب هؤلاء إلى أن معاصي الله تعالى عندنا كلها كبائر ، وأنها يقال لبعضها صغيرة وكبيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها ، كما يقال الزنا صغيرة باضا فته إلى الكفر والقبله المحرمة صغيرة بالنسبة إلى الزنا ، أما في نفسها فكبيرة من حيث المعصية فالجميع واحد^(٤) .

آدلهم والرد عليها :

١ — أن كل مخالفة فهي بالنسبة إلى جلال الله تعالى وعظمته

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد : إمام الحرمين الجويني ص ٣٩١ . مكتبة الخانجي القاهرة د . ت

(٢) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية : مجد السفاريني ، ١/٣٦٥ ط ١٤٠٥ . مكتبة اسامه الرياض .

(٣) راجع : الزواجر عن اقتراف الكبائر : لابن حجر الهيتمي ١/٥٠٢ هـ دار المعرفة - لبنان .

(٤) المحرر الوجيز : ابن عطية ٤/٩٧ ط المجلس العلمي لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٣٩٧ هـ .

كبيرة^(١) . فهم نظروا إلى نفس المخالفة كما قال بعضهم لا تنظروا إلى صغر الذنب ولكن انظروا إلى من عصيت^(٢) .

ونستطيع أن نرد على هذه النقطة فنقول : - أن تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر لا يخرج الصغيرة عن كونها قبيحة بالنسبة إلى جلال الله تعالى ، فإنها صغيرة بالنسبة إلى ما فوقها لكونها أقل قبحا ولكونها متيسرة التكفير^(٣) ، فنحن ننظر لها من جهة المؤاخذه والعقوبة لا من حيث المعصية .

٢ - واستدلوا بما روى عن ابن عباس - رضى الله عنها - أنه سئل عن الكبائر فقال : كل شيء عصي الله فيه فهو كبيرة^(٤) ونقل أيضا عن عبيده وعمره من التابعين^(٥) .

والرد على هذا الدليل من عدة وجوه :

أ - أنه لا يصح . قال القرطبي : وما أظنه يصح عن ابن عباس لأنه

(١) شرح رسالة الصغائر والكبائر : ابن نجيم المصري ص ٧٥ الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠١ .

(٢) تفسير القرطبي ١٥٩/٥

(٣) شرح النووي على مسلم ٨٥/٢

(٤) تفسير الطبري ٢٤٦/٨ ، زاد المسير ٦٦/٣ : تفسير ابن كثير ٤١٨/١ .

(٥) المحرر الوجيز ٩٧/٤ .

مخالف لظاهر القرآن الكريم في الفرق بين الصغائر والكبائر (١). وذكر ابن حجر الميتمى : أن هذا الأثر رواه الطبراني عن ابن عباس وهو متقطع وقال علي بن أبي بكر الميتمى : رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات إلا أن الحسن مدلس وعنه (٢).

ب — علي فرض صحته : —

ذكر ابن حجر أن الأثر المذكور أخرجه اسماعيل والطبري بسند صحيح علي شرط الشيخين إلى ابن عباس (٣) لكن الروايات الأخرى عن ابن عباس في تعريف الكبيرة — والتي ستأتى — تعارض هذه الرواية. فالأولى أن يكون قوله هذا مجحولا علي معصية خاصة وهي التي قرن بها وعيد، كما قيد في الروايات الأخرى عن ابن عباس فيجمل معلقة علي مقيده.

٣ — ذهبوا إلى القول بأن جواز العقاب علي الصغيرة كجوازه علي الكبيرة (٤) واستدلوا بقوله ﷺ : « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة ». فقال له رجل يا رسول الله : وإن كان شيئا يسيرا قال وإن كان قضيبا من أراك » رواه مسلم قالوا فقد جاء الوعيد الشديد علي اليسير كما جاء علي الكثير.

(١) فتح الباري ٤٢٤/١٠

(٢) مجمع الزوائد ١٠٣/١

(٣) فتح الباري ٤٢٤/١٠ ، تفسير الطبري ٢٤٦/٨

(٤) فتح الباري ٤٢٣/١٠

وقالوا عن الأحاديث التي ورد فيها تحديد الكبائر بأنه لم يقصد الحصر
لكبائرها بل ذكر بعضها مثالا .

ونرد على هذه النقطة فنقول : ان هذا الحديث لا يناقض انقسام الذنوب
إلى صغائر وكبائر ، فان السائل الذي قال « وإن كان شيئا يسيراً » وان
كان الذي اقطعه من حق أخيه المسلم شيئاً يسيراً فالكلام دائر على الظلم
واقتراع حقوق المسلمين بغير حق ، وكون المقتطع شيئاً قليلاً لا يخرج
عن كونه كبيرة لأنه يصدق عليه أنه ظلم واقتراع حق المسلمين .

٤ — وقالوا : في قوله تعالى في سورة النساء « إن تجتنبوا كبائر
ما تنهون عنه (٣١) » لا ذنب عندما يغفر - باجتناب ذنب آخر ،
بل كان ذلك كبيره ومركبه في المشيئة غير الكفر لقوله تعالى في سورة
النساء « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (٤٨) ،
١٦) فهذه الآية قيدت الحكم فتزد إليها هذه المطابقات كلها (١) وذلك
لأن المراد بالكبائر في قوله تعالى « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه »
أجناس الكفر (٢) ، وقد قال الفراء من قرأ « كبائر » فالمراد به كبير ،
وكبير الإثم هو الشرك ، وقد يأتي لفظ الجمع والمراد به الواحد كقوله
تعالى في سورة الشعراء « كذبت قوم نوح المرسلين (١٠٥) » ولم يرسل

(١) فتح القدير : محمد بن علي الشوكاني ٤٥٧/١ ، دار الفكر . بيروت
١٤٠٣ هـ . وانظر كذلك تفسير القرطبي ١٥٩/٥ ، والمحرد الوجيز ٩٧/٤
(٢) المحرد الوجيز ٩٧/٤

إلهم غير نوح^(١) وما يؤيد هذا ان الآية قرئت بالافراد « إن تجتنبوا
كبير ما تنهون عنه » .

— ونرد على هذا الرأي : فنقول ان هذه الآية ليست هي الدليل
الوحيد على انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر ، بل الأدلة على هذا كثيرة
من الكتاب والسنة - كما سنرى .

— وتأويلهم للآية بأن المراد بها الشرك لا دليل لهم عليه بل إنه يلزم
على تأويلهم هذا أن يكون معنى الآية أنه إذا اجتنب المؤمن أنواع الكفر
كفر عنه ما عداها فيلزم عليه ان المؤمن يكفر عنه القتل والزنا باجتناب
الكفر ولا قائل به .^(٢)

— وقولهم إن قراءة (كبائر) يراد بها (كبير) مردود بأنه يصح أن
يأتى « كبير » ويراد به كبائر على أن المراد به الجنس فكما يأتى الجمع
ويراد به الواحد يأتى الواحد ويراد به الجمع وقد قال الزمخشري : وقرئ
كبير ما تنهون عنه « أى ما كبر من المعاصي التى ينهى الله عنها والرسول^(٣) » .
ﷺ

• — وقالوا : إن الإضافة فى قوله تعالى « كبائر ما تنهون عنه »
بيانية : أى : ان تجتنبوا الكبائر وهى ما تنهون عنه^(٤) .

وهذا الرأي مردود عليه لأنه لا يمكن أن تكون الإضافة بيانية لأن

(١) فتح القدير ٤٢٣/١

(٢) الكشف . محمد بن عمر الزمخشري ٥٢٢/١ دار المعرفة د ت

(٣) الميزان فى تفسير القرآن : الطباطبائي ٣٢٦/٤ الطبعة الثالثة ١٣٩٤

معنى الآية حينئذ يكون: إن تجتنبوا المعاصي جميعاً نكفر عنكم سيئاتكم، ولا سيئة مع اجتناب المعاصي. (١)

٦ — وذهبوا إلى أن القول بانقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر نكفر باجتناب الكبائر إغراء على فعل الصغائر. (٢)

وهذا القول مردود لأن هذه الآية دعوة إلى ترك الكبائر بلا شك، وارتكاب الصغيرة إعتاداً على أنها صغيرة لا يعاب بها استهانة بأمر الله سبحانه وتعالى وهذا أمر يلحق الصغيرة بالكبائر. وإنها - الآية - تعد تكفير السيئات من جهة أنها سيئات لا يخلو الإنسان المخلوق على الضعف المبني على الجهالة من ارتكابها بغلبة الجهل والهوى عليه، فمساق هذه الآية لمساق الآية الداعية إلى التوبة التي تعد بالغفران كقوله تعالى في سورة الزمر (١) قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم (٥٣) فكما لا يصح أن يقال هناك إن الآية تعزى بالمعصية بفتح باب التوبة وتطيب النفوس بذلك فكذا هنا (٣) ولا شك أن هذا القول مردود. قال ابن الجوزي وهو قول ضعيف (٤). وقال الغزالي: إنكار الفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يليق بالفقيه وقد فهم من مدارك الشرع (٥).

(١) المرجع السابق نفس الصفحة

(٢) الميزان: ٣٢٥/٤

(٣) زاد المسير: ٦٦/٢

(٤) شرح النووي على مسلم ٨٥/٢

الأقوال التي سلكت سبيل الحصر في تعريف الكبيرة .

القول الثاني :

ان الكبائر هي ما تقدم الله إلى عباده بالنهي عنه من أول سورة النساء إلى رأس الثلاثين ونقل هذا القول عن ابن مسعود ، وابن عباس - رضى الله عنهما - ^(١) . وغيرهم

وهذا القول يرد بأمرين :

١ - أن قوله تعالى (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) مطلق وتحديد بها ذكره ينافي بإطلاقه .

٢ - أن النصوص جاءت بالنص على بعض الكبائر ولم تذكر في هذه الآيات المذكورة كالتولي يوم الزحف .

القول الثالث : -

أن الكبائر ثلاث : اليأس من روح الله والقنوط من رحمة الله ، والأمن من مكر الله .

ونقل هذا عن ابن مسعود - رضى الله عنه ^(٢) . وقال الهيثمي واسناده صحيح . ^(٣)

(١) راجع : المحرر الوجيز ٩٦/٤ ، فتح القدير ٤٥٧/١ ، زاد المسير ٦٦٢ القرطبي ٥/٥٩ ، والطبري ٢٣٣/٨ .

(٢) تفسير الطبري ٢٤٦/٨ وكذلك المحرر الوجيز ٩٦/٤ .

(٣) مجمع الزوائد : ٤١٦/١

القول الرابع : -

أن الكبائر أربع : الإشراف بالله والقنوط من رحمة الله ، والامن من مكر الله والياس من روح الله . وقد نقله ابن كثير عن ابن مسعود وصححه (١) .

القول الخامس : -

أنها سبع : قال ﷺ : اجتنبوا السبع الموبقات وقالوا يا رسول الله وما هي ؟ قال : الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات « رآه البخاري .

ونقل هذا القول عن علي - رضى الله عنه - وعن عبد الله بن عمر وعن عبيد بن عمير اللبثي ، وعبيده وعطاء (٢) - رضى الله عنهم .

القول السادس : -

أنها ثمان وهي الإشراف بالله وعقوق الوالدين وقتل المؤمن ، وقذف المحصنة ، والزنا ، وأكل مال اليتيم وقول الزور ، واقتطاع الرجل يمينه وعهده ثمنا قليلا . ونقل هذا القول عن الحسن البصري - رضى الله عنه . (٣)

(١) تفسير ابن كثير ٤١٦/١

(١) تفسير الطبري ٢٣٥/٨ وما بعدها والمحرر الوجيز ٩٥/٤ وما بعدها

(٢) زاد المسير ٦٦/٢

القول السابع :

أنها تسع وذهب إلى هذا القول عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر بن
العاصي - رضي الله عنهما ^(١) - وهي :

الإشراك بالله ، وقتل النسمة بغير حلها ، والفرار من الزحف وقذف
المحصنة ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ظلما وإلحادا في المسجد الحرام ،
والذي يتسحر ، وبكاء الوالدين من العقوق .

القول الثامن :

أنها عشر ^(٢)

القول التاسع :

أنها إحدى عشرة وهي الإشراك بالله وعقوق الوالدين واليمين
المغموس ، وقتل النفس ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربا ، والفرار من
الزحف ، وقذف المحصنات وشهادة الزور والسحر والخيانة .

ونقل هذا القول عن ابن مسعود ^(٣)

(١) تفسير الطبري ٢٣٩/٨ ، والمحرر الوجيز ٩٦/٤ ، والجواب
الكافي ص ١٨٨ .

(٢) الزواجر ٩/١ .

(٣) زاد المسير ٦٦/٢ ، والجواب الكافي ص ١٨٨ .

القول العاشر :

أنها أربع عشرة

القول الحادى عشر :

أنها خمس عشر ^(١)

القول الثانى عشر :

أنها سبع عشر : مقسمة على الأعضاء أربع فى القلب : وهى الإشتراك بالله تعالى والإصرار على معصية الله تعالى والأمن من مكروه تعالى والقنوط من رحمته ، وأربع فى اللسان : شهادة الزور وقذف المحصنات واليمين الغموس والكذب ، وثلاث فى البطن : شرب الخمر وأكل مال اليتيم وأكل الربا واثنان فى الفرج : الزنا والواط ، واثنان فى البدن : القتل والسرقة ، واحد فى الرجلين وهو الفرار من الزحف وواحد فى جميع البدن وهو عقوق الوالدين . نقل هذا عن أبى طالب المكي ^(٢) .

القول الثالث عشر :

أنها سبعون : فعن ابن عباس رضى الله عنه أنه سئل عن الكبائر أسمع هى ؟ قال : هى إلى السبعين أقرب ^(٣) .

(١) الزواجر : ٩ / ١

(٢) الروضة البهية فيما بين الاشاعة والماتريديّة للحسن أبى عزبه ص ٦٠ الطبعة الأولى ١٣٢٢ ، دائرة المعارف النظامية ، وأنظار الجواب الكافى ص ١٨٨ .

(٣) المضاف لعبد الرزاق ٤٦/١٠ ، والكبائر للذهبي ص ٢٢ .

القول الرابع عشر :

أنها سبعائه ونقل عن سعيد بن جبير أن ابن عباس - رضى الله عنه - قال : هن إلى سبعائه أقرب ^(١) .

ونستطيع أن نرد على الأقوال السابقة من الثانى وحق الرابع عشر فنقول ان هذه الأقوال المذكورة لا يصلح شىء منها ليكون تعريفاً لكبيرة فانها لم تشمل كل الكبائر التى جاءت النصوص بذكرها .

وما ورد فى تلك الأحاديث التى استدلت بها من الاعداد لم يرد بها حصر الكبائر فيها وأنها بحسب استدعاء الحاجة فى ذلك الوقت إلى ذكر ذلك المقدار نظرا إلى حال السائل ^(٢) والاقوى من هذا أن يقال إن تحديد ذلك العدد فى كل حديث لزيادة عظمها . فهو من الحصر الادعائى الذى يراد به المبالغة ، ولا يقصد به الحصر الحقيقى ^(٣) .

وقيل إن العدد لا مفهوم له أو انه صلى الله عليه وسلم علم أولا بالسبع المذكورات أو العدد المذكور فى كل حديث ذكر ، ثم علم بما زاد فيجب الأخذ بالزائد ^(٤) .

(١) تفسير الطبرى ٨ / ٢٤٥

(٢) الروضة البهية ص ٦٠

(٣) الخطايا فى نظر الإسلام : عفيف عبد الفتاح طبارة ص ٣ ،
الطبعة الثانية ١٣٩٧

(٤) لوامع الانوار : ١ / ٣٦٧

الاقوال التي سلكت سبيل وضع الضوابط لتعريف الكبيرة .

القول الخامس عشر :

أنها ما اتفقت الشرائع على تحريمه فهو من الكبائر ، وما كان تحريمه في شريعة دون شريعة فهو صغيرة (١)

وهذا القول فاسد لوجهين :

أ — أن الفرق بين ما اتفقت فيه الشرائع واختلفت لا يعلم إن لم يكن وجود عالم بتلك الشرائع على وجهها وهذا غير معلوم لنا .

ب — أن هذا الضابط يوجب أن تكون الحبة من مال اليتيم والسرقة لها ، والكذبة الواحدة الخفيفة ، وبعض الاساءات الخفية ونحو ذلك كبيرة لان الشرائع اتفقت على تحريمها ويوجب أن يكون الفرار من الزحف ليس من الكبائر إذ أن الجهاد لم يجب في كل شريعة ، وكذلك يقتضى ان يكون الزوج بالمحرمت بالرضاعه والصهر وغيرهما ليس من الكبائر لانه مما لم تتفق عليه الشرائع (٢)

القول السادس عشر :

أنها مبهمه ولا نعلم أصلاً قال الواحدى : الصحيح أن الكبيره ليس لها حد يعرفها العباديه وإلا لافتحتم الناس الصغائر واستباحوها ، ولكن الله عزوجل اخفى ذلك عن العباد ليجتهدوا في اجتناب المنهى عنه وجاء أن تحتنب الكبائر ونظائره اخفاء الصلاة الوسطى وليلة القدر وساعة الإجابة

(٤) الجوانب الكافى ص ١٨٩ .

(٢) الفتاوى : شيخ الإسلام ١١/٦٥٥

ونحو ذلك (١).

وهذا القول مردود . بل الصحيح أن الكبائر حداً معلوماً وقد جاءت الأدلة تنص على بعض الكبائر .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : من قال : إنها مبهمة أو غير معلومة فانما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمه (٢) ، فلا يمنع أن يكون قد علمها غيره .

القول السابع عشر :

أنها ما تسد باب المعرفة بالله .

وهذا مردود لأنه امر من الأمور النسبية والإضافية فقد يسد باب المعرفة عن زيد مالا يسد عن عمرو وليس لذلك حد محدود (٣)

القول الثامن عشر :

أنها ما تذهب الأموال والابدان

وهذا القول والذي قبله ردّها شيخ الإسلام لأنها بوجبان أن يكون القليل من الغضب والخيانة كبيرة ، وأن يكون عقوق الوالدين وقطيعة الرحم وشرب الخمر وأكل الميتة ولحم الخنزير وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات ونحو ذلك ليس من الكبائر (٤) .

(١) انظر الموازين ص ٨ ، والزواجر ٧/١

(٢) الفتاوى : ٦٥٧/١١

(٣) الفتاوى : ٦٥٦/١١

(٤) الفتاوى ٦٥٠/١١

القول التاسع عشر :

أن الكبائر ما سماه الله في القرآن الكريم كبيراً أو عظيماً كقوله تعالى في سورة النساء « إنه كان حوباً كبيراً (٢) » وفي سورة الإسراء « إن قتلهم كان خطأ كبيراً (٣١) » وفي سورة لقمان « إن الشرك لظلم عظيم (٢٣) » نقل هذا عن الحسين بن الفضيل (١) .

وهذا مردود لأنه يقتضى أن ما نصبت السنة على أنه كبائر مما يخرج عن هذا الضابط لا يسمى كبيرة مثل التولي يوم الزحف والسحر وغيرها .

القول العشرون :

أن الكبائر ما كان فيه من المظالم بين العبد وبين العباد ، والصغائر ما كان بين العبد وبين الله لأن الله كريم يعفو . ولقد نقل هذا القول عن سفيان الثوري (٢) . وهذا مردود لأنه يقتضى أن الزنا وشرب الخمر ونحوهما لا تسمى كبيرة لأنها ليست ما بين العبد وبين العباد .

القول الحادى والعشرون :

أن الكبائر ذنوب أهل البدع والصغائر ذنوب أهل السنة . نقل هذا عن مالك بن معول (٣) . وهذا مردود لأنه يقتضى أن كل سيئات أهل السنة

(١) مدارج السالكين ٢٢٠/١ .

(٢) مدارج السالكين ٣٢٢/١ .

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة .

صغائر ، وإن صدرت من بعضهم سرقة أو زنا أو شرب خمر وهذا معلوم فساد .

القول الثاني والعشرون :

أن الكبائر ذنوب العمدة ، والسيئات هو الخطأ والنسيان وما أكره عليه وحديث النفس المرفوعة عن هذه الأمة فهذه هي الصغائر .
وهذا القول مردود كما قال ابن القيم لأنه من أضعف الأقوال طرداً وعكساً فإن الخطأ والنسيان والإكراه لا يدخل تحت جنس المعاصي حتى يكون أحد قسميها (١) .

القول الثالث والعشرون :

أن الكبائر ما نهى الله تعالى عنه في القرآن الكريم ، وأما ما نهى عنه الرسول ﷺ فهو صغيرة (٢) .
وهذا مردود لأنه يقتضى أن الذنوب التي جاء النص من السنة على أنها كبائر ولم يرد لها ذكر في القرآن الكريم يقتضى أنها ليست كبيرة مثل عدم التزهر عن القول .

القول الرابع والعشرون :

أن الكبائر ذنوب المستحلين مثل ذنب إبليس والصغائر ذنوب المستغفرين مثل ذنب آدم .

(١) مدارج السالكين ٣٢٣/١ .

(٢) الجواب الكافي ص ١٨٨ ، الزواجر ٧/١ .

وقد رد الامام ابن القيم على هذا بقوله : وهذا يرد أن المستغفر استغفاره الكامل يمحو كبائره وصغائره فلا كبيرة مع الاستغفار (١) .

القول الخامس والعشرون :

إن الكبائر ما كان مفسدته مثل مفسده شيء مما ورد النص عليه أنه كبيرة أو أكثر منه . وهذا هو ما ذهب إليه العز بن عبد السلام (٢) فلقد قال : إذا أردت معرفة الفرق بين الصغيرة والكبيرة فأعرض مفسدة الذنب على مفسد الكبائر المنصوص عليها فإن نقصت عن أقل مفسد الكبائر فهي من الصغائر ، وإن ساوت أدنى مفسد الكبائر أو ربت عليه فهي من الكبائر .

وهذا مردود عليه لأنه متعذر ، فانه وإن فرض إمكان جمع ما صح من الأحاديث في ذلك إلا أن الإحاطة بمقاصدها كلها حتى نعلم أفعالها مفسدة في غابة الدور بل التعذر والاستحالة إذ لا يطاع على ذلك إلا رسول الله ﷺ (٣) .

القول السادس والعشرون :

إن الكبيرة كل ذنب لم يتب عنه صاحبه ، والصغيرة كل ذنب تاب صاحبه عنه .

(١) مدارج السالكين ١/ ٣٢٣ .

(٢) راجع : شرح العقائد النسفية ١، ١٦٨ ، أحكام الأحكام ٢/ ٢٧٣ ، وشرح رسالة الصغائر والكبائر ص ٧٩ .

(٣) الزواجر ١/ ٨ .

وهذا مردود لأنه يقتضى أن العبد إذا فعل صغيرة ولم يتب عنها ولم يعاودها تكون كبيرة (١) .

القول السابع والعشرون :

إن الكبيرة ما كان حراماً لعينه أي حرمت لنفسها لا لعارض .
وهذا يرد عليه كثير مما حرم لغيره كبهت المؤمن والفرار من الزحف فإنه حرم لأنه يكسر شوكة المؤمنين ، والزنا حرم لصيانة الأنساب ، وحرمت الخمر لصيانة العقول (٢) .

القول الثامن والعشرون :

إن الكبائر هي ما نهى الله عنه من الذنوب الكبار ، والصغائر مقدماتها وتوابعها مما يجتمع فيه الصالح والفاسق . مثل النظرة واللمسة ، والقبلة وأشباهها وهذا قول السدي . وقد ذكر ابن القيم إن هذا القول ما هو إلا بيان للشيء بنفسه فإن الذنوب الكبار هي الكبائر (٣) .

القول التاسع والعشرون :

إن الكبيرة والصغيرة اسمان إضافيان لا يعرفان بذاتيها فكل معصية أضيفت إلى ما فوقها فهي صغيرة وإن أضيفت إلى ما دونها فهي كبيرة (٤) .

(١) شرح رسالة الصغائر والكبائر ص ٧٨ .

(٢) الميزان ٣٢٦/٤ ، والزواجر ٧/١ ، شرح رسالة الصغائر ص ٨١ .

(٣) مدارج السالكين ٣٢٤/١ .

(٤) شرح العقائد النسفية ١٦٨/١ ، وشرح رسالة الصغائر والكبائر ص ٨١ .

وهذا القول يرجع إلى القول الأول بأن الذنوب كلها كبائر ، وقد عرضنا الرد عليه في حينه .

القول الثلاثون :

أن الكبائر الشرك وما يؤدي إليه . والصغائر ما عدا الشرك من ذنوب أهل التوحيد (١) .

وهذا القول أيضا يرجع إلى القول الأول القائل بأن الذنوب كلها كبائر ، وأصحابه الذين أولوا آية اجتنبوا الكبائر بأن الكبائر فيها هو الشرك . وقد رددنا عليه في موضعه .

القول الحادي والثلاثون :

إن الصغيرة ما نقص عقابه عن ثواب صاحبه . والكبيرة ما يكبر عقابه عن ثوابه وهذا القول منسوب للمعتزلة (٢) .

وهذا قول لا دليل عليه ومؤداه عدم تحديد الكبائر لأن الثواب وقدره أمر لا يعلمه البشر علي وجه التحديد وبالتالي لا يصلح هذا ليكون ضابطاً للكبيرة .

القول الثاني والثلاثون :

إن الكبير والصغير إعتباران يعرضان لكل معصية ، فالمعصية التي يقتربها الإنسان استهانة بأمر الربوبية ، واستهزاء أو عدم مبالاة به كبيرة ، وهي

(١) مدارج السالكين ١/٣٢٥ .

(٢) الميزان ٤/٣٢٧ .

بعينها لو اقترفت من جهة استشاطة غضب أو غلبة جبن أو ثورة شهوة كانت صغيرة (١) .

ويرد على هذا القول بأن ما كان كبيرة من الكبائر فإنه لا يكون صغيرة بخلوها من الاستهانة بأمر الربوبية ونحوها وانها تبقى كبيرة ، لكن إذا اقترن بها شيء من الاستهانة بالربوبية ونحوها كانت أكبر وأشد .

القول الثالث والثلاثون :

إن كل جريمة تؤذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة فهي مبطلّة للعدالة وهي كبيرة وكل جريمة لا تؤذن بذلك بل يبقى حسن الظن بصاحبها لا تحبط العدالة (٢) .

ويرد عليه بأن من أقرم على غضب ما دون نصاب السرقة أتى بصغيرة ، ولا يحسن في نفوس الناس الظن به ، فكان القياس أن يكون كبيرة ، وكذلك قبله الأجنبية صغيره ولا يحسن في نفوس الناس الظن بفاعلها (٣) .

القول الرابع والثلاثون :

أن الكبيرة ما كان من المعاصي شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى وهتك الدين (٤) .

(١) الميزان ٣٢٧/٤ ، الزواجر ٧/١ .

(٢) لوامع الأنوار ٣٦٧/١ ، فتح الباري ٤٢٤/١٠ ، شرح رسالة الصغائر والكبائر ص ٧٧ .

(٣) الزواجر ٦/١ .

(٤) مقدمة تحقيق عقوبة أهل الكبائر ص ٩ .

ويرد عليه بأن فعل الصغائر أيضاً فيه هتك حرمة الله تعالى وهتك الدين.

القول الخامس والثلاثون :-

الكبيره مانص الشرع على أنها كبيرة . قال الطبري : وأولى ما قيل في تأويل الكبائر بالصحة ما صح به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون قاله غيره (١).

وقال القاسمي (٢) : وعندى أن الصواب هو الوقوف في تعدادها على ما صحت به الأحاديث ما فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم متبين لكتاب الله عز وجل أمين على تأويله . والمرجع في بيان كتاب الله تعالى إلى السنة الصحيحة كما أن المرجع في تعريف الكبيرة إلى العدد دون ضبطها بحد كما تكلفه جماعة من الفقهاء .

وهذا قول حق وذو وجاهه إلا أنه يصعب تحديد كل ما ورد به النص أنه كبيره تحديداً لا يستدرك عليه . فإن الاحاطة الكلية بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم متعذره . كما قال شيخ الاسلام (٣) فالأولى وضع ضابط لها يشمل كل ما جاء في النص أنه كبيرة ولا سيما أنه قد جاء عن ابن عباس وكبار التابعين رضي الله عنهم وضع ضوابط الكبيرة . كما ستري .

(١) تفسير الطبري ٨/٢٥٢

(٢) محاسن التأويل : القاسمي ١٢٠٨/٥ الطبعة الاولى ١٣٧٧ الهجرية
الجلبي .

(٣) أنظر رفع الملام عن الأئمة الأعلام : شيخ الاسلام ص ١ دار
الحياة ١٩٨٠ وأنظر كذلك الصواعق المنزلة : لابن القيم ٣٣٢/١

أقوى الأقوال في تعريف الكبيرة

القول السادس والثلاثون :

أنها كل معصية أوجب الحد (١) . وبه قال البغوي والرافعي ، ولكن يؤخذ على هذا القول أن كثيراً مما وردت النصوص بكونه كبيرة لا حد فيه كالعقوق وأكل الربا .

القول السابع والثلاثون :

أنها كل ذنب أوعده الله عليه النار . وذهب إلى هذا القول الحسن وسعيد بن جبير ومجاهد والضحاك والزجاج (٢) .

القول الثامن والثلاثون :

أنها ما نص الكتاب على تحريمه وأوجب في جنسه حد من قتل أو غيره . كترك فريضة تجب على الفور والكذب في الشهادة والرواية (٣) .

القول التاسع والثلاثون :

أنها كل ما أوجب الله عليه النار في الآخرة والحد في الدنيا . روى هذا المعنى أبو صالح عن ابن عباس وقال به الضحاك والماوردي ومن نص على هذا الامام أحمد فيها نقله عن القاضي أبو يعلى (٤) .

(١) الروضة البهية : ٥٩ ، الزواجر ١/٥ ، فتح الباري ١٠/٤٢٤ .

(٢) زاد المسير : ٦٦/٢ .

(٣) الموازين ص ٩ ، تفسير ابن كثير ١/٤١٨ .

(٤) انظر زاد المسير ٦٦/٢ ، وتفسير الخازن ٤/١٩٧ ، والطبري ٨/٢٤٧ .

القول الأربعون :

أن كل ذنب كبير وعظم عظما يصح معه أن يطلق عليه اسم الكبيرة ووصف بكونه عظيما على الإطلاق فهذا حد الكبيرة ، ولها أمارات : منها إيجاب الحد ومنها الإبعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة ومنها وصف فاعلها بالفسق نصا ومنها اللعن .

نقل هذا عن ابن الصلاح ، وقال القرطبي : الراجح أن كل ذنب نص على كبره أو عظمه أو توعد عليه بالعقاب أو علق عليه حد أو شدد النكير عليه فهو كبيرة (١) .

القول الحادي والأربعون :

أنها كل ذنب يختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب .
روى الطبراني هذا القول عن ابن عباس - رضي الله عنه - من طريق علي بن أبي طلحة ، وقال به الحسن ومجاهد الضحاك (٢) .

القول الثاني والأربعون :

أن الكبائر ما يتعلق بها أحد الحدين والصغائر وما دون الحدين . والمراد بالحدين عقوبة الدنيا والآخرة فكل ذنب عليه عقوبة مشروعة محدودة في الدنيا كالزنا وشرب الخمر والسرقه والقتل أو عليه وعيد في الآخرة كأكل مال اليتيم فهو من الكبائر (٣) .

(١) أنظر شرح النووي على مسلم ٨٥٢ ، وأنظر كذلك فتح الباري

١٩١/١٢ .

(٢) زاد المسير ٢٦٦ ، وتفسير الطبري ٢٤٧/٨ ، تفسير الخازن ١٩٧/٤

(٣) مدارج السالكين ٣٢٧/ ، الفتاوى ٦٥٠/١١ .

بيان القول الراجح في معنى الكبيرة :-

وبعد أن استعرضنا هذه الأقوال في تعريف الكبيرة ، وعرضا منها ما هو قوى ورددنا منها ما هو ضعيف ، ومن ثم نصل إلى القول الراجح في تعريف الكبيرة وهو :-

الكبيرة : كل معصية فيها حذف الدنيا أو وعيد في الآخرة أو رد فيها وعيد بنفس إيمان أو لعنة أو غضب ، أو قيل فيه من فعله فليس منا وإن صاحبه آثم ونحوها (١).

وهذا القول رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية وذكر من وجوه الترجيح ما يلي : - (٢) :

١ - أن هذا الضابط هو الوعيد المأثور عن السلف ، أما بقية الضوابط فإنها لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة ، وإنما قالها بعض من تكلم في شيء من الكلام أو التصوف بغير دليل شرعي . وأما من قال من السلف أنها إلى السبعين أقرب منها إلى السبع فهذا لا يخالف ما ذكرناه .

٢ - أن هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب فهو حد يتلقى من خطاب الشارع وما سوى ذلك ليس متلقى من كلام الله ورسوله .

٣ - أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر وأما تلك الأمور فلا يمكن الفرق بها بين الكبائر والصغائر .

(١) انظر الفتاوى ١١/٦٥٢ ، التنبيهات السنية ص ٢٨٤

(٢) راجع الفتاوى لشيخ الإسلام ١١/٦٥٢ وما بعدها

٤ - أن هذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره فإنه يدخل منه كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة كالشرك والقتل والزنا والسحر مما فيه عقوبة مقدرة مشروعة كالفرار من الزحف وأكل مال اليتيم ونحوها من الذنوب التي لا حد منها وإنها فيها وعيد خاص .

٥ - أن الله تعالى قال في سورة النساء « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما (٣١) » .

فقد وعد مجتنب الكبائر بتكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم لا يكون لمن وعد بغضب الله أو لعنته أو نار أو حرمان الجنة وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه بإجتناّب الكبائر .

أقسام الكبائر

بعد أن توصلنا إلى القول الراجح في تعريف الكبيرة ، وقبل أن نخوض في فصول هذا الكتاب ، لابد أن نتحدث عن أقسام الكبائر فتقول وبالله تعالى التوفيق :-

تنقسم الكبائر باعتبار إخراجها من الملة وعدم إخراجها منها إلى قسمين :-

أولاً : الكبائر المطلقة : -

وهي التي يخرج فاعلها من الملة ويجب له بها الخلود في النار . وهي رأس هذه الكبائر والتي ترجع إليها الكبائر الأخرى المندرجة تحت هذا القسم .

١ - الشرك بالله والكفر المخرج من الملة الإسلامية .

قال الله تعالى في سورة النساء : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » (٤٨ ، ١١٦) فلم يخرج إلا الكفر والشرك^(١) ويدخل في هذا كل أنواع المكفرات سواء اعتقادية أو قولية أو عملية ما دامت تخرج من الملة .

أ - المكفرات الاعتقادية :

وهي كل عقيدة تخل بركن من أركان الإيمان أو تخالف أي معتقد من المعتقدات الإسلامية القاطعة كإنكار الخالق أو الأنبياء أو غيره .

ب - المكفرات القولية : - وهي كل قول فيه اعتراف بعقيدة مكفرة

(١) التمهيد للباقلاني ص ٣٥٤

أو فيه جحود العقيدة من عقائد الإسلام المعلومة من الدين بالضرورة أو فيه استهزاء بالدين في عقائده واحكامه .

ح - المكفرات العملية وهي كل عمل يعتبر إمارة ظاهره على عقيدة مكفّره (١).

وهكذا فالشرك والكفر هو أكبر الكبائر ، وقد قال الله تعالى في سورة الأحزاب « إن الله لعن الكافرين وأعد لهم سعيراً (٦٤) * خالدين فيها أبداً لا يجدون ولياً ولا نصيراً (٦٥) » .

٢ - الردة : قال الله تعالى في سورة البقرة « من يرتدد منكم عن دينه فیمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (٢١٧) » .

٣ - الكبيرة الثالثة التي تخرج من الملة وهي من الكبائر المطلقة .

ترك الصلاة : قال البيهقي : « ليس في العبادات بعد الإيمان بالله الرافع للكفر عباده سماها جل وعلا إيماناً وسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم تركها كفرّاً إلا الصلاة (٢) وهذا مذهب الإمام أحمد والشافعي في إحدى روايته وقد استدلوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه جابر ابن عبد الله - رضي الله عنها أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) راجع : العقيدة الإسلامية وأسسها : حسن حبنتك الميداني ص ٧٩ ، دار القلم بيروت .

(٢) مختصر شعب الإيمان : القزويني ص ٧٧ ، دار الانصار د.ب.ت.

يقول : بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة . رواه مسلم وفي روايه الترمذى « بين الكفر والإيمان ترك الصلاة » . وفي آخر بين العبد وبين الشرك أو الكفر ترك الصلاة . والله سبحانه وتعالى سماها في كتابه الصلاة إيمان وذلك أن الناس يصلون إلى بيت المقدس إلى أن حولت إلى الكعبة ومات قوم على ذلك ، ولما حولت القبلة إلى الكعبة . قال قوم : يا رسول الله فكيف بمن مات بأخواتنا ؟ كانوا يصلون إلى بيت المقدس فأُنزل الله قوله تعالى في سورة البقرة « وما كان الله ليضيع إيمانكم (١٤٣) » .

٤ - ومن أنواع الكبائر التي تخرج من الملة هو الشرك الأصغر الربا بالاعمال كما قال تعالى في سورة الكهف « أفمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعباده ربه أحداً (١٠٠) » وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إياكم والشرك الأصغر قالوا يا رسول الله وما الشرك الأصغر ؟ قال الربا . يقول الله تعالى يوم يجازى العباد بأعمالهم اذهبوا إلى الذين كنتم تراؤنهم بأعمالكم في الدنيا (١) .

٥ - ومن الكبائر التي تخرج من الملة النفاق . قال تعالى في سورة النساء « إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وإن تجد لهم نصيراً (١٤٥) » .

٦ - ومنها الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو كفر ينقل عن الملة . قال الذهبي : « ولا ريب أن تعد الكذب على الله ورسوله

(١) العمدة بتمييز الكبائر : غسان بن يوسف البرقاوى ص ٥١ دار الارقم بالكويت ١٤٠٥ هـ .

في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر^(١) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ كَذِبًا عَلَى أَيْسٍ كَكُذْبٍ عَلَى غَيْرِي مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رواه مسلم^(٢).

(١) الكبار: محمد بن أحمد الذهبي ص ٥٢ مكتبة الثقافة بيروت ١٤٠٨ هـ

(٢) صحيح مسلم ١٠/١

ثانياً : الكبائر غير المطلقة

وتعنى بها الكبائر التي لا تخرج فاعلها من الملة ولا توجب له الخلود في النار وإنما يستحق للجزاء المرتب عليها وأمره إلى الله إن شاء عذبه بما يستحق وإن شاء غفر له (١).

وينبغي أن نلاحظ منذ البداية أن موضوع الكتاب هو هذا القسم وليس القسم الأول وهو الكفر والشرك ، فإن هذا لاخلاف في أن صاحبه مخلد في النار وأنه في الدنيا كافر مشرك ما لم يتب ويسلم ، وإنما الخلاف بين المرق حدث في مرتكب الكبيرة التي هي غير المطلقة . وسوف نعرض باذن الله تعالى امثله على الكبائر غير المطلقة ونسوق الادلة على كونها من الكبائر تبعاً لما رجحناه في تعريف الكبيرة .

١ - قتل النفس

قال تعالى في سورة النساء « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً (٩٣) » وقال تعالى في سورة الفرقان (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق آثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً (٦٨) »

(١) العلم الشاخي في إنباء الحق على الأباء والمشايخ : صالح بن مهدي المقبلي ص ٧ : الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ . وأنظر كذلك مدارج السالكين . ٣٣٥ / ١ .

وقال النبي صلى الله عليه : « اجتنبوا السبع الموبقات فذكر النفس التي حرم الله إلا بالحكم . وقال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم أى الذنب أعظم عند الله تعالى ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خالقك قال : ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك ^(١) .

٢ - الكبيرة الثانية : الزنا . والزنا بعضه أكبر من بعض قال الله تعالى في سورة الأسراء : « لا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً (٣٢) » ويقول الله تعالى في سورة الفرقان : « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون (٦٨) » وقال تعالى في سورة النور : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (٢٠) » . قال العلماء : إن عذاب الزنا في الدنيا يختلف بعضه من بعض لأنه درجات فأعظمها زنا المحارم وهي الزنا بالأم والأخت وامرأة الأب فقد صحح الحاكم من وقع على ذات محارم فأقتلوه . وعن البراء إن خاله بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل عرس بامرأة أبيه فأقتلوه ^(٢) فهذا نص صريح على أنها كبيرة وأمرها عظيم . لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بقتله . والثانية الزنا في حليلة الجار في غيابه كما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قلت يا رسول الله أى الذنب أعظم عند الله تعالى ؟ قال أن تجعل لله نداً وهو خالقك . فقلت فإن ذلك عظيم - ثم أى ؟ قال أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك ، قلت ثم

(١) فتح البارى المصحح البيخارى ٢٣/١٠

(٢) فتح البارى ١/٤ •

أى ؟ قال أن تزني بحليلة جارك^(١). أى زوجه جارك .

والثالثة : زنا الشيخ الكبير . كما ثبت أن الله سبحانه وتعالى لا ينظر إليه ولا يزكّيه ولا يكلمه ، فلم يقع في هذا الأمر وهذا الوعيد إلا على ذنب عظيم . وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكّهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب عليم : شيخ زان ، ومالك كذاب ، ومائل مستكبر .

والرابعة : زنا المحصن فهو الرجم إلى أن يموت وكما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم « فإن لم يستوفى القصاص منهما في الدنيا ومات من غير توبه فانهم يعذبوا في النار بسياط من نار . . . »^(٢)

والخامسة : زنا غير المحصن . فالعقاب في الدنيا الجلد لقوله تعالى في سورة النور « والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلده . . »^(٣)

والسادسة : — زنا الاماء ففي الحديث عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : النبي صلى الله عليه وسلم : وإذا زنت الأمة فتبين زناها فليجلدها الحسد ولا يثرب عليها ، ثم إذا زنت فليجلد الحن ولا يثرب عليها ثم إذا زنت ثالثة فليبا عليها ولو بحبل من شعر . . رواه البخارى مسلم .

(١) فتح البارى ٤٢٣/١٠

(٢) الزواجر لابن حجر الميشتى ١٢٩٢ وما بعدها والكباثر للذهبي

ص ٥٠ و ٦٥ والعمدة بتميز الكباثر ص ٦٠

٣- والكبيرة الثالثة الربا (١) : والربا أنواع -

ربا الفضل . وهو البيع مع زيادة أحد العوضين المتفقين الجنس على الآخر .

وربا اليد : وهو البيع مع تأخير فيعتمدهما وقبض أحدهما عن النفرق من المجلس والتخاير فيه بشرط اتحادها علة بأن يكون كل منهما مطعوماً أو كل منها نقداً وأن يختلف الجنس .

ربا النسيئة : وهو البيع للمطعومين أو للنقدين المتفق الجنس والمختلفي الأجل ولو لحظة وأن استويا وتقايضا في المجلس . وقد ورد أن آكله الربا يحشرون في صورة الكلاب والخنازير من أجل حيلتهم على أكل الربا كما مسخ أصحاب السبت حين تحيلوا على إخراج الحيتان التي نهاهم الله عن اصطيدائها يوم السبت فحفروا لها حياضاً تقع فيها يوم السبت فيأخذوها يوم الأحد ، فلما فعلوا ذلك مسخهم الله قردة وخنازير ، وهكذا الذين يتحيلون على الربا بأنواع الحيل فإن الله لا تخفى عليه حيل المحتالين .

٤- أكل مال اليتيم ظلماً ؛

قال تعالى في سورة النساء « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً (١٠) » وقال تعالى في سورة الأنعام « ولا تقربوا مال اليتامى إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده (١٥٢) » وعن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الزواجر ١/٤٢٢ والكبائر للذهبي : ٦٣

قال في المعراج فاننا أنا برجال وقد وكل بهم رجال يفكون لحاهم وآخرون يجيئون بالصبخور من النار فيقذفونها بأفواههم وتخرج من أدبارهم . فقلت يا جبريل من هؤلاء ؟ قال « الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً » رواه مسلم .

٥ - السحر : وهى من الكبائر الباطنة قال الله تعالى فى سورة البقرة « ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر . . . (١٠٢) » . وفى حديث رسول الله ﷺ اجتنبوا السبع الموبقات فذكر منها السحر ، والموبقات المهلكات .

وجاء عن الرسول ﷺ أنه قال : حد الساحر ضربه بالسيف ^(١) .

٦ - الفرار من الزحف :

قال تعالى فى سورة الأنفال ﴿ ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باد بفضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير (١٦) ﴾ .

٧ - اليمين الغموس :

فعن ابن مسعود ^(٢) - رضى الله عنه - مرفوعاً « من حلف على مال امرئ مسلم بغير حقه لى الله وهو عليه غضبان » ثم قرأ علينا رسول الله

(١) راجع الكبائر للذهبي ص ٥١ .

(٢) صحيح مسلم ح رقم ١٢٢

ﷺ قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأِيمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ... ﴾ (٧٧) .

وقال عبد الله بن عمرو - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ : الكبائر الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس . رواه البخارى .^(١)

٨ - ضرب الخدود وشق الجيوب :

لقوله ﷺ : « ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية »^(٢) .

٩ - امتناع المرأة عن فراش زوجها بغير عذر شرعى :

قال صلى الله عليه وسلم « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح »^(٣) . رواه البخارى .

١٠ - قذف المحصنات :

قال تعالى في سورة النور ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاحِشَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٢٣) .

(١) فتح البارى ٤١٩/١٠ .

(٢) رواه مسلم ح ٩٩ .

(٣) فتح البارى ٣٦١/٦ .

ومن الكبائر غير المطقة^(١) : التهمة ، وبغض الأنصار - رضى الله عنهم ، وأسبال الثياب ، وشرب الخمر ، والرجلة من النساء والمخث من الرجال ، ومنع الزكاة ، وافتطار يوم رمضان بلا عذر ، وترك الحج مع القدرة عليه ، وعقوق الوالدين وقطع الأرحام واللوأط

(١) راجع الكبائر. للذهبي ص ٨٢ وما بعدها ، المممة بتمييز الكبائر ص ١٠٤ .

ذكر مسائل تتعلق بالكبائر :

١ — المسألة الأولى :

اقتران الذنوب بما يخففها أو بما يغلظها

ينبغي ان نلاحظ منذ البداية ان الكبيره قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستحطام لها ما يلحقها بالصغائر ، وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها مما يلحقها بالكبائر بل يجعلها في أعلى مراتبها ^(١) ، فلو قدرنا أن الزاني زنى وهو خائف من الله عز وجل من عذابه ، والشارب يشرب لاهيا غافلا لا يراقب الله كان ذنبه أعظم من هذا الوجه فقد يقترن بالذنوب ما يخففها وقد يقترن بما يغلظها ^(٢) .

وأیضا فانه يعنى للمحب والصاحب الإحسان العظيم ما لا يعنى لغيره ويسامح بها وألا يسامح به غيره ، تفرق بين من إذا أتى بذنب واحد ولم يكن له من الإحسان والمحاسن ما يشفع له وبين من إذا أتى بذنب جاءت محاسنه بكل شفيع كما قيل :

وإذا العجيب أتى بذنب واحد

جاءت محاسنه بألف شفيع ^(٣)

فيجب ألا تؤخذ المفسدة مجردة عما يقترن بها من أمر آخر خذ على ذلك

(١) مدارج السالكين ٣٢٨/١

(٢) الفتاوى ٦٥٩/١١

(٣) مدارج السالكين ٣٢٨/١

مثالا : وهو الخمر فان مفسدتها السكر وتشويش العقل ، فان أخذ هذا بمجرد لزم منه ألا يكبرن شرب القطرة الواحدة كبيرة لثلاثها عن المفسدة المذكورة لكنها كبيرة فانها وإن خلت عن المفسدة المذكورة إلا أنه يقترب بها مفسدة الإقدام والتجرؤ على شرب الكثير الموقع في المفسدة . فهذا الافتراض نصير كبيرة (١) .

٢ — المسألة الثانية :

في أن تكفير السيئات باجتنب الكبائر مقيد بأمر وعد الله سبحانه وتعالى من اجتنبت الكبائر أن تكفر عنه الصغائر فقال تعالى في سورة النساء « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما (٣١) » . وقد ذكر العلماء أن الله تعالى يعفو الصغائر باجتنب الكبائر ولكن بانضمام أمر آخر إلى الاجتناب وهو إقامة الفرائض ودل على ذلك أحاديث :

أ — قوله صلى الله عليه وسلم : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنبت الكبائر » رواه مسلم (٢) .

ب — قوله صلى الله عليه وسلم : « والذي نفس بيده ما من عبد يصلي الصلوات الخمس ويصوم رمضان ويؤدى الزكاة ويجتنب الكبائر

(١) احكام الاحكام ٢٧٤/٢

(٢) صحيح مسلم ح رقم ٢٩

السبع إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يوم القيامة حتى إنها لتصفق ثم تلا
« إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه الآية » رواه النسائي
وابن ماجه .

ويظهر مما سبق ذكر أن اشتراط إقامة الفرائض مع اجتناب الكبائر
لتكفير الصغائر تحصيل حاصل فإن من لم يقم الفرائض لا يكون مجتنباً
للكبائر لان تركه الفرائض كبيرة من الكبائر .

٣ — المسألة الثالثة :

هل تكفر السيئات باجتناب الكبائر قطعاً ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة ، فذهب الأصوليون إلى أنها لا يجب على
القطع تكفير الصغائر باجتناب الكبائر وإنها يحمل ذلك على غلبة الظن وقوة
الرجاء والمشيئة ثابتة ودل على ذلك أنه لو قطعنا لمجتنب الكبائر وممثلة
الفرائض بتكفير صغائره قطعاً لكانت له في حكم المباح الذي يقطع بأنه
لا تباعة فيه وذلك نقض لعري الشريعة (١) .

وذهب الجمهور - وهو الصحيح - إلى أن المسلم إذا اجتنب الكبائر
وامتنل الفرائض كفرت صغائره قطعاً بوعده الصديق وقوله الحق لا أنه
يجب عليه ذلك . واستدلوا بالآيات والأحاديث في التكفير فظاهرها
يدل على هذا .

وقد تنبه ابن القيم إلى أمر غفل عنه الأصوليون وهو يزيل إشكالهم ،

(١) المحرر الوجيز ٩٧/٤ ، تفسير القرطبي ١٥٨/٥

وهو أن هذه الأعمال المكفرة ليست على درجة واحدة من التكفير ،
وانها على ثلاث مرات :

أ — ان تقصر عن تكفير الصغائر لضعفها وضعف الإخلاص فيها
والقيام بحقوقها بمنزلة الدواء الضعيف الذي يضعف عن مقاومة الداء
كما وكيفا .

ب — أن تقاوم الصغائر ولا ترقى إلى تكفير شيء من الكبائر .

ج — أن تقوى على تكفير الصغائر وتبقى فيها قوة تكفر بها بعض
الكبائر ^(١) وهذا تبطل شبهتهم .

٤ — المسألة الرابعة :

في تفـاوت الكبائر .

ليس من شك في أن الكبائر تتفاوت فيما بينها قل الذهبي : « ولا بد مع
تسليم ذلك أن بعض الكبائر اكبر من بعض ألا ترى انه عليه الصلاة
والسلام عد الشريك من الكبائر مع ان مرتكبه مغلد في النار ولا يغفر
له بدأ » ^(٢) .

قال العلماء : اكبر الكبائر الإشراف بالله ثم قتل النفس ثم الزنا لقوله
تعالى في سورة الفرقان « والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون

(١) الجواب الكافي ص ١٨٧ . وانظر كذلك المنتقى من منهاج
الاعتدال للذهبي - تحقيق محب الدين الخطيب ص ٣٨٧

(٢) الكبائر . الذهبي ص ٢٢

النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون (٦٨) » وقد دلت الأحاديث على انقسام الكبائر في عظمها إلى كبير وأكبر وذلك بحسب تفاوت درجاتها (١). من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « ألا انبئكم بأكبر الكبائر ؟ قلنا بلى يا رسول الله قال : ألا وقول الزور وشهادة الزور ، ألا وقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت (٢) رواه البخاري .

قال ابن دقيق : ولا يلزم من كون هذه أكبر الكبائر استواء رتبتهما أيضا في نفسها فإن الإشرار بالله أعظم كبيرة من كل ماعداء من الذنوب المذكورة في الأحاديث التي ذكر فيها الكبائر .

• — المسألة الخامسة : —

في أنه لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار .

وهذا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم . ونقل أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما - حيث قال له رجل كم الكبائر أسيع هي ؟ قال : إلى سبعائه أقرب منها إلى سبع غير أنه لا كبيره مع استغفار ولا صغيره مع إصرار (١) .

وقد ذكر كثير من العلماء أن الإصرار على الصغيرة يصيرها كبيرة محتجين بذلك الحديث والأثر ، فالكبائر تعفى عن صاحبها وتغفر له إذا تاب منها واستغفر ، والصغائر بالإصرار عليها تتحول إلى كبائر .

(١) تفسير الطبري ٢٤٥/٨ ، تفسير ابن كثير ٤١٧/١

وقد ذكر أن الإنسان إذا شرب خمرأ مرة وفي عزمه ان يشربها كلما وجد ولم يجد بعد ذلك خمرأ ، وكذلك من زنى في عمره مرة وفي عزمه أن يزنى كلما وجد ، ولم يجد فانه بعد مصر على الزنا والأول بعد مصرأ على الخمر ، فلي هذا القياس إذا فعل صغيرة ولم يثن عنها ، يعنى فى عزمه ان يعود اليها ولكنها لم تيسر له يلزم ان يعد من المصرين عليها فتكون كبيرة^(١) .

وقد ذهب ابن القيم الى ان الاصرار على الصغيره قد يساوى إثم الكبيرة أو يربى عليها^(٢)

بينما ذهب فريق آخر من العلماء إلى أن الإصرار على الصغيرة لا تكون كبيرة انما هو صغيره كما أن الإصرار على الكبيرة كبيرة ، وضعفوا الحديث المنقول ، وهذا ما اختاره الشوكاني ورجحه صاحب تنوير البصيرة^(٣) .

(١) راجع شرح رسالة الصغائر والكبائر ص ٧٩ .

(٢) إغاثته اللهمان ١٤٦/٢

(٣) تنوير البصيرة ببيان هلامات الكبير : عبد الله بن ابراهيم الانصارى

ص ٥٧ العمريّة د ت .

مرتكب الكبـيرة
بين
أهل السنة والجماعة
ومخالفهم

تهذيب :

لهس من شك في أن الخلف الذي حدث في مرتكب الكبيرة بين أهل السنة والجماعة والفرق الأخرى يرجع إلى الخلف في أمرين رئيسيين يعطقان بالإيمان وهما :

١ - هل تدخل الأعمال في مسمى الإيمان أم لا ؟ بعبارة أخرى هل الإيمان قول وعمل ؟

٢ - هل الإيمان يزيد وينقص أم لا ؟ أم أنه شيء واحد لا يتبعض وبالتالي لا يزيد ولا ينقص .

ولما كانت ذلك كذلك فلا بد لنا من تناول هاتين المسألتين وتسليط الضوء عليهما حتى يعرف أساس الخلف وأصل منشئه .

أولا هل تدخل الأعمال في مسمى الإيمان أم لا ؟

ذهب جمهور الأئمة سلف الأمة وسائر أهل الحديث إلى أن الإيمان تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان . فالإيمان قد اشتهر وشاع عن السلف وأهل الحديث إنه قول وعمل ونية ، وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان ^(١) . فالذي يقول هو قول وعمل يريد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح فلا خلاف بين من يقتصر على ذكر القول والعمل

(١) التوضيح من توحيد الخلف : سليمان عبد الله آل الشيخ ص ٧٤
الطبعة العامة الشرفية ١٣١٩ هـ .

وبين من يضيف التصديق القلبي (١) .

أدلة السلف على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان :

أ - من القرآن الكريم :

١ - قوله تعالى في سورة النور : ﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه (٦٢) ﴾ .

١ - وقوله تعالى في سورة الحجرات : ﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله (١٥) ﴾

٣ - قوله تعالى في سورة الأنفال : ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون * الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون * أولئك هم المؤمنون حقاً (٢ - ٤) ﴾ .

٤ - قوله تعالى في سورة المائدة : ﴿ ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء (٨١) ﴾ .

• وقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم (١٤٣) ﴾ .

قال البخاري : يعني صلاتكم عند البيت (٢) .

(١) لوامع الانوار البهية ٤٠٦/ .

(٢) فتح الباري : البخاري ١١٨/١ .

ب — من السنة :

١ - قوله صلى الله عليه وسلم : « الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله . وأدناها إمالة الأذن عن الحريق ، والحياة شعبة من الإيمان » (١) .

٢ - وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أى العمل أفضل ؟ فقال : إيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله . قيل ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور (٢) .

٣ - حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - إن وفد عبد القيس أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله إنا نأتيك من شقة بعيدة ، وإن بيننا وبينك هذا الحى من كفار مضر ، وإنا لا نستطيع أن نأتيك إلا فى شهر حرام فمرنا بأمر فصل نخبر به من وراءنا ندخل به الجنة . قال : فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع ، قال أمرهم بالإيمان بالله وحده . وقال هل تدرون ما الإيمان بالله ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تؤدوا خمس من المغنم .. (٣) .

وهذه الأحاديث وغيرها تدل على أن العمل جزء من مسمى الإيمان .

(١) فتح البارى ١/٦٧ .

(٢) فتح البارى ١/٩٧ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٩٠ .

خلاف المرجئة لأهل السنة في دخول الأعمال في مسمى

الإيمان :

وقد خالفت المرجئة مذهب أهل السنة والجماعة فأخرجوا الأعمال من مسمى الإيمان وقالوا بل هو التصديق وقد استدلوا بعدة أدلة وقد رد عليهم أهل السنة والجماعة .

أدله المرجئة على خروج الأعمال عن مسمى الإيمان والرد عليها :

١ - أن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق ، ويدل على ذلك قوله تعالى في سورة يوسف ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ﴾ (١٧) ويجب أن يكون الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة لأن الله عز وجل ما غير لسان العرب ولا قلبه (١) . ونرد على هذا الدليل فنقول : -

أننا نمنع الترادف بين التصديق والإيمان لما يلي :

أ - أنه يقال للمخير إذا صدقته صدقه ولا يقال آمنه وآمن به بل يقال : آمن له (٢) كما قال تعالى في سورة العنكبوت ﴿ فأمن له لوط ﴾ (٢٦) وقال تعالى في سورة يونس ﴿ فإنا آمن لموسى إلا ذرية من قومه ﴾ (٨٣) وقال تعالى في سورة التوبة ﴿ قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ﴾ (٦١) .

(١) التمهيد للباقلاني ص ٣٤٦ .

(٢) الفتاوى ٢٩٠/٧ .

ب - أن هناك فرقاً بين التصديق والإيمان ، فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة : صدقت كما يقال كذبت ، وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب ^(١) .

٢ - أننا لو سلمنا أن الإيمان في اللغة التصديق إلا أن ما يعيننا هو المعنى الشرعى وقد ضم الشارع إلى التصديق أوصافاً وشرائط ، فالصلاة في اللغة الدعا . فنقلها الشارع إلى معناها الشرعى المعروف : وهكذا الإيمان في اللغة التصديق إلا أنه في الشرع تصديق خاص مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح ، ومتى انتفى اللازم دل على إنتفاء الملزوم .

٣ - وقالوا : إن الإيمان ضد الكفر ، والكفر هو التكذيب والجحود وهما يكونان بالقلب ، فكذا ما يضادهما فيكون الإيمان التصديق بالقلب ^(٢) .

والرد : أنه لم يقابل لفظ الإيمان قسماً بالتكذيب كما يقابل لفظ التصديق ، وإنما يقابل الإيمان بالكفر ، والكفر لا يختص بالتكذيب ، بل لو قال : أنا أعلم أنك صادق ، ولكن لا أتبعك بل أعادبك وأبغضك وأخالفك ، لكان كفره أعظم ، فعلم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط . ولا الكفر هو التكذيب فقط بل إذا كان الكفر يكون تكديباً ، ويكون مخالفة ومضادة بلا تكذيب ، فكذلك الإيمان ، يكون تصديقاً وموافقة

(١) الفتاوى ٢٩١/٧ .

(٢) المواقف : ص ٧٥ .

وانقياداً ولا يكفى مجرد التصديق (١) .

٣ - أنه كلما ذكر الايمان عطف الأعمال الصالحة عليه والعطف
يوجب التغاير (٢) فلهذا قال تعالى في أكثر من موضع في القرآن ﴿ الذين
آمَنُوا وعملوا الصالحات ﴾ ونرد على هذا الدليل فنقول :

أن عطف العمل على الايمان من أجل أن يخص العمل بالذكر ، إما
للتوكيد وإما لأن الاقتران لا يغير دلالة الاسم ، فهو من عطف الخاص على
العام (٣) كما قال تعالى في سورة البقرة ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى (٢٣٨) ﴾ .

٤ - وقالوا : لو كان الايمان مركبا من قول وعمل لزال كله بزوال
جزئه (٤) ونرد على هذا الدليل فنقول : أنهم إن أرادوا أن ذلك المجتمع
المركب الذى هو الايمان لم يبق على تركيبه فهذا لا يتنازع فيه عاقل ،
ولا يدعى عاقل أن الايمان أو الصلاة أو الحج أو غير ذلك من العبارات
المتناولة لأموار إذا زال بعضها بقي ذلك المجتمع المركب كما كان قبل زوال
بعضه لكن لا يلزم زوال بقية الأجزاء (٥) ، وذلك كبذل الانسان إذا

(١) شروح العقيدة الطحاوية : حققها جماعة من العلماء ٤٧٢ . المكتب
الاسلامى الطبعة الثامنة ١٩٨٤ .

(٢) أصول الدين : فخر الدين الرازي ص ١٢٧ . الكليات الازهرية
د . ت .

(٣) الفتاوى ١٧٢/٧ .

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٧١ .

(٥) الفتاوى ٥١٥/٧ .

ذهب منه إصبع أو يد أو رجل ونحو ما لم يخرج عن كونه إنسان
بالاتفاق وإنما يقال له إنسان ناقصاً

هـ - واستدلوا بأن الإيمان أثبت مع الكبائر قال تعالى في سورة
البقرة ﴿فمن عفى له من أخيه شيء فانبأع بالمعروف وأداء إليه
باحسان (١٧٨)﴾ فسمى قاتل النفس عمداً عدواناً بالمؤمن . ونرد على ذلك
فنقول : نعم أثبت الإيمان مع الكبائر إلا أنه إيمان ناقص بقدر الخلل
الذي وقع في العمل .

هذه هي أدلتهم ان استدلوا بها على إخراج العمل عن مسمى الإيمان
وسوف نذكر في المطلب التالي كيف خرج قولهم في مرتكب الكبيرة من
قولهم في الإيمان .

* * *

ثانياً - هل الإيمان يزيد وينقص ؟

الحق الذي لا جدال فيه ان مذهب أهل السنة والجماعة هو أن الإيمان يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وقد ذكر شيخ الإسلام - ابن تيمية - أن هذا من أصول أهل السنة والجماعة ^(١) . وقال ابن أبي شيبه : « الإيمان عندنا قول وعمل يزيد وينقص ^(٢) » . وقال البدهارى : والإيمان بأن الإيمان قول وعمل ونية يزيد وينقص ، يزيد ما شاء الله ، وينقص حتى لا يبقى منه شيء ^(٣) .

وهكذا اتفق أهل السنة والجماعة على أن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وهذا مذهب جماعة أهل السنة من سلف الأمة وخلفها وعليه أهل الآثار والفقهاء ، وأهل الفتية في الأمصار ، وهذا مذهب أهل الجماعة من أهل الحديث .

واستدل أهل السنة والجماعة على أن الإيمان يزيد وينقص بأدلة منها : -

أولاً : من القرآن الكريم : -

(١) قوله تعالى في سورة الأحزاب (ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا

(١) الفتاوى ١٥١/٣

(٢) الإيمان : ابن أبي شيبه عبد الله بن محمد ص ٤٦ الطبعة الثانية دار الأرقام الكويت ١٤٠٥ هـ .

(٣) شرح السنة : الحسن بن علي البدهارى ص ٢٧ الطبعة الأولى ١٤٠٨ دار ابن القيم

هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِيمَانًا
وَتَسْلِيمًا (٢٢) .

(٢) قوله تعالى في سورة محمد (والذين اهتدوا زادهم هدى وأتاهم
نقوانهم (١٧)) .

(٣) قوله تعالى في سورة الفتح (ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم (٤))

(٤) قوله تعالى في سورة المدثر (ويزداد الذين آمنوا إيماناً (٣١)) .

(٥) قوله تعالى في سورة آل عمران (فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله
ونعم الوكيل (١٧٣)) .

(٦) قوله تعالى في سورة الانفال (وإذا نلت عليهم آياته زادتهم
إيماناً (٢)) .

فهذه الآيات وغيرها تدل على زيادته وإذا ثبت زيادته ثبت نقصه لأن
من لا زم الزيادة أن يكون المزيد عليه نافعاً عن الزائد .

ثانياً : من السنة النبوية الشريفة : -

(١) قوله صلى الله عليه وسلم : يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار
النار ، ثم يقول الله تعالى : أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من
خردل من إيمان « (١) » .

قال شيخ الإسلام : ونصوص الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه

تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه ، واستدل بهذا الحديث (١) .

(٢) واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم : (أكل المؤمنين وإيماناً أحسنهم خلقاً) (٢) ومعلوم أن هذا لا يكون أكمل حتى يكون غيره أنقص .

(٣) واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم في النساء « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للرجل الحازم من أحداكن » (٣) .

(٤) قوله صلى الله عليه وسلم (أوثق عرى الإيمان الحب في الله رواه الترمذى .

(٥) قوله صلى الله عليه وسلم (لا إيمان لمن لا أمانة له) رواه أحمد يدل على أن بعض الإيمان أوثق وأكمل من بعض .

ثالثاً ومن أقوال الصحابة - رضى الله عنهم -

(١) قول أبي الدرداء - رضى الله عنه - من فقه العيد أن يتعاهد إيماناً وما نقص منه .

(٢) وكان عمر - رضى الله عنه - يقول لأصحابه هلموا نزداد إيماناً فيذكرون الله عز وجل .

(٣) وقال عمير بن حبيب - رضى الله عنه - (الإيمان يزيد وينقص فقل ما زيادته وما نقصانه ؟ قال : إذا ذكرنا ربنا وخشينا فذلك زيادته ،

(١) الفتاوى : ٢٢٣/٧

(٢) صحيح الترمذى ص ٩٢٨ .

(٣) فتح البارى ٤٨٣/١

وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصاننا (١).

وهكذا فالإيمان عند أهل السنة والجماعة يزيد وينقص استناداً إلى الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح.

وقد خالف أهل السنة والجماعة في هذا الخوارج والمعتزلة والمرجئة ، وهذا الخلاف كما ذكرنا أدى إلى الخلاف في مرتكب الكبيرة لأنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً إذا زال بعضه زال جميعه ، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه ، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه . وقالت الخوارج والمعتزلة : إن الطاعات كلها من الإيمان كما قال أهل السنة في دخول العمل في مسمى الإيمان فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيمان ، وبالتالي يذهب باقيه لأنه لا يتجزأ فحكوا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان .

أما المرجئة فقد اتفقت مع الخوارج والمعتزلة في أن الإيمان شيء واحد لا يتبعض ، لكن لا تدخل الأعمال في مسماه ، لأنه لو دخلت فيه صارت جزءاً منه فإذا ذهب ذهب بعضه ، فيلزم اخراج مرتكب الكبيرة من الإيمان ، ولهذا قالوا إذاً لا تقول ان الأعمال جزءاً منه وبالتالي فإن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان .

وأما الخوارج والمعتزلة . فقد وافقوا أهل السنة والجماعة في أن الإيمان هو العمل والنطق والاعتقاد ، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحة الإيمان والسلف جعلوها شرطاً في كماله والمراد بكمال كمال الواجب ولكنهم قالوا : قد علمنا يقيناً أن الأعمال من الإيمان

(١) الإيمان : لابن أبي شيبة ص ٧

فمن تركها فقد ترك بعض الايمان وإذا زال بعضه زال جميعه لأن الايمان لا يتبعض ، ولا يكون في العبد إيمان وتفاق ، ولا يكون أصحاب الذنوب مؤمنين وتكون عاقبتهم الخلود في النار (١) .

اما أئمة أهل السنة والجماعة فعلى إثبات التبعيض في الأسم والحكم فيكون مع الرجل بعض الايمان لا كله ، ويثبت له من حكم أهل الايمان وثراهم بحسب ما معه كما يثبت له من العقاب بحسب ما عليه .

الفصل الأول

مرتكب الكبيرة

عند

أهل السنة والجماعة

المبحث الأول

مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان بكبيرته : —

اتفق أهل السنة والجماعة على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرا بنقل عن الأمة بالكلية ، وعلى أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام ويدخل في الكفر ، ولا ينفون عنه مطلق الإيمان بفسوقه وارتكابه المعصية ، ولا يوصف بالإيمان التام ، وإنما هو مؤمن ناقص الإيمان ، مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، أو مؤمن ماضى فلا يعطى الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم ^(١) . كما في قوله تعالى في سورة الأتقال « إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ، وإذا تلبت عليهم آياته زادتهم أعانا وعلى ربهم يتوكلون » (٢) .

قال أمام أهل السنة في عصره : أبو محمد الحسن البديهاري : « ولا نشهد لأحد بحقيقته الإيمان حتى يأتي بجميع شرائع الإسلام ، فإن كان مصر في شيء من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يتوب » (٣) .

قال النووي : مع اجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك بل هم مؤمنون ناقصوا الإيمان ^(٤) . وقال البخاري : باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها

(١) راجع : الفتاوى ٢/٧ ، التنبيهات السننية على العقيدة الواسطية ص ٢٨٥ ، عقيدة السلف أصحاب الحديث للصباغ ص ٤٨١ شرح الطحاوي ٤٤٢/٢ .

(٢) شرح السنة : البديهاري ص ٣٠ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٤١/٢ .

بارتكابها إلا بالشرك^(١). وقال أبو عبيد : وإن الذي عندنا في هذا الباب كله أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيماننا ولا توجب كفر ولكنها إنما تنتفي من الإيمان حقيقتها وإخلاصه الذي نعت الله به أهله واشترطه عليهم في مواضع من كتابه^(٢).

وقال شيخ الإسلام - ابن تيمية وقد تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دل عليه الكتاب والسنة أنهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنوب ولا يخرجون من الإسلام بعمل إذا كان فعلاً منهيًا عنه مثل الزنا والسرقه وشرب الخمر^(٣).

أدلة أهل السنة والجماعة على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان
بكبيرته .

أولاً : من القرآن الكريم :

أ — قوله تعالى في سورة البقرة « فمن عفى له من أخيه شيء فأتباع بالمعروف وآداء إليه بإحسان (١٧٨) » فسمى القاتل أخاً مع وجود القتل منه ففيه دليل على أن العاصي لا يخرج من الإيمان بمجرد الذنوب والمعاصي^(٤).

(١) فتح الباري ١٠٦/١

(٢) الإيمان : أبو عبيد القاسم بن سلام ، ص ٨٩ الطبعة الثانية ١٤٠٥
دار الأرقم الكويت

(٣) الفتاوى ٩٠/٢٠

(٤) التنبهات السنية ص ٢٨٣

ب - قوله تعالى في سورة الحجرات « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوها بينهما (٩) » فساهم مؤمنين مع وجرد الاقتتال ، وبهذا أستدل البخارى على أنه لا يخرج من الإيمان بمعصية (١) .

ج - قوله تعالى في سورة الحجرات « إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم (١٠) » أى إخوة في الدين وسماتهم مؤمنين مع وجود الاقتتال بينهم وجعلهم أخوة في الدين مع وجود القتال بينهم . فسدل على أنهم لا يخرجون من الإيمان بالمعصية (٢) .

د - قوله تعالى في سورة النساء « واللذان يأتيانها منكم (١٦) فلم يخرج الزناه من المؤمنين بل قال تعالى منكم (١) » .

هـ - قوله تعالى عن الوالدین في سورة الإسراء « وقل رب أرحمهما كما ربياني صغيراً (٢٤) » فأمر الله تعالى الدعاء للوالدين ولم يستثنى إلا المشركين حيث قال في سورة التوبة « ما كان للنبي والذين آمنوا يسعفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربنى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم (١١٣) » فدل على جواز الدعاء لأهل الكبائر مما يدل على أنهم لا يخرجون من الإيمان (٤) .

و - الايات الناطقة باطلاق المؤمن على العاصي كقوله تعالى في سورة

(١) فتح البارى ١٠٦/١

(٢) التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية ص ٢٨٣ - ٢٨٤

(٣) المختار من كنوز السنة : عبد الله دراز ص ٦٣ ، دار الانصار

(٤) لم اله الشاخب : ص ٨٠

البقرة « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى (١٧٨) » وقوله تعالى في سورة التحريم « يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً (٨) »
ثانياً : الأدلة من السنة النبوية الشريفة : —

أ — قوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر « إنك امرؤ فيك جاهلية . لما عير رجلاً بأمه . فدل على أن من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الإيمان بها (١) .

ب — قوله صلى الله عليه وسلم « إذا التقى المسلمان بسيفهما فالتقيا والمقتول في النار » فسأها مسلمين مع وجود القتال بينهما والتواعد بالنار ، فدل على أنهما لا يخرجان من الإسلام بالقتال (٢) .

ج — قوله صلى الله عليه وسلم (من كانت عنده لاهية مظلمة من عرض أو شيء فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون درهم ولا دينار فجعل الظالم أخاً للمظلوم (٣) .

د — قوله صلى الله عليه وسلم (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، ومعلوم أن مرتكب الكبيرة لا يمنع من الميراث فدل على أنه مؤمن إذا لم يجعل عليه الصلاة والسلام ديناً غير الكفر والإسلام ولم يجعلها هنا ديناً ثالثاً أصلاً (٤) .

(١) فتح الباري ١٠٧/١

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة

(٣) فتح الباري ١٢١/٥

(٤) التنبيهات السننية ص ٢٨٩

هـ - وكذلك الذين قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم :- (لا ترجعوا
بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض) مما هم أيضاً مسلمين بعد أن
رجعوا كذلك ، فقال - صلى الله عليه وسلم في وصفه الخوارج (تمرق
مارقة عند فرقه من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق) ومعلوم أن أصحاب
على - رضى الله عنه - وأهل الشام هما الفرقتان اللتان مرقت الخوارج من
بينهما وقد اقتتلا قتالا عظيما فسمى الجميع مسلمين (١).

و - وعن أبي بكر - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصالح به بين فئتين عظيمتين
من المسلمين . وهذان الفئتان هم أصحاب على وأصحاب معاوية - رضى
الله عنهم (٢).

ثالثاً : الأدلة العقلية :-

أ - أنه لو كان العاصي كافراً كفراً ينقل من الملة بالكلية لكان مرتدداً
ولا يقبل عفو ولي القصاص ، ولا تجزى الحدود في الزنا والسرقة وشرب
الخمر . وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام .
ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق وشارب
الخمر والقاذف لا يقتل بل يقام عليه الحد فدل على أنه ليس بمرتد . ولقد ذكر
سبحانه وتعالى حد الزاني وغيره ولم يجعلهم كفاراً حابطى الأعمال

(١) صحيح مسلم ص ٨٢ ، ٨٤٥ وأنظر كذلك معارج القبول ٢/٣٤٢

(٢) فتح الباري ٣٦٥

ولا أمر بقتلهم كما أمر بقتل المرتدين^(١).

ب - أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالصلاة على الغال وعلى قاتل نفسه ولو كانوا كفاراً ومنافقين لم تجز الصلاة عليهم .

ج - ولم يحكم الرسول - صلى الله عليه وسلم على مرتكب الكبيرة بحكم الكفار فيطالبه بالعودة إلى الإسلام من جديد ، بل اكتفى بإقامة الحد الشرعي واعتبره اعظم الذربات كما في رجم الزناة^(٢).

د - أن وصف الايمان ثابت لكل من اتصف به قبل فعله الكبيره فلا يخرج عنه الابدليل (١)

هـ - أن الاحكام الشرعية المقيده بخطاب المؤمنين تتوجه على الفقه توجهها على الانقياد اجماعاً ، والفاسق يجري مجرى المؤمن في احكامه فيسهم له من المغنم ويصرف اليه سهم المصالح ، ويدب عنه ويدفن في مقابر المسلمين ، ويصلى عليه ، وكل ذلك يقطع بكونه منهم^(٣).

و - أن المسلمين أجمعوا على أن العبادات لا تصح إلا من المؤمنين ثم أجمعوا على أن الفاسق يصح صومه وصلاته وحجه ، مما يدل على أنه لا يخرج من الايمان بفعله الكبيرة^(٤).

(١) راجع التنبيهات السنية ص ٨٦ ، والفتاوى ٦٣٨/١٠

(٢) البدعة تحديدها وموقف الاسلام منها : عزت على عيد عطيه ص ٣٠٣

دار الكتب الحديثة

(٣) الإرشاد للجويني ص ٢٩٧

(٤) الفصل لابن حزم ٢٧٩/٣

المبحث الثاني

أدلة أهل السنة والجماعة على أن مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان :

أ - قوله تعالى في سورة الانفال « إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون » الذين يقيمون الصلاة ومارزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقا (٢-٤) » فكل ما نقص من الأعمال التي لا يخرج نقصها من الإسلام فهو نقص في كمال الإيمان الواجب ، فلا يدخل الناس في اسم الإيمان المطلق بكامل (١) .

ب - قوله - صلى الله عليه وسلم : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفعه الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن ، رواه مسلم .

فقد دل الحديث على أن المذكورين حين فعلهم المعصية قد انتفى الإيمان عنهم وقد دلت النصوص والتي تقدم ذكرها على أنهم غير مرتدين بذلك ، فعلم أن الإيمان المنفى في هذا الحديث وغيره إنما هو كمال الإيمان الواجب فإن الشارع لا ينفي اسم مسمى شرعي إلا بانتقاه بعض أركانه أو واجباته (٢) قال النووي : فالقول الصحيح الذي قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كمال الإيمان ، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء . ويراد بنفي كماله ومختاره (٣) .

(١) التنبيهات السننية ص ٢٨٩

(٢) التنبيهات السننية ص ٢٨٩

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٤١/٢

المبحث الثالث

حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة

إنفق أهل السنة والجماعة على أن مرتكب الكبيرة إن مات ولم يتب من كبيرته أنه في مشيئة الله ، إن شاء غفر له وأدخله الجنة لأول وهله ، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه ثم أدخله الجنة لكنه لا يخلد في النار (١) .

قال النووي : مع إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك بل هم مؤمنون ناقصوا الإيمان ، وإن تابوا سقطت عقوبتهم . وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة ، فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة (٢) .

وقال سهل بن محمد : المؤمن الذنب وإن عذب بالنار فإنه لا يلقى فيها إلقاء الكفار ، ولا يبقى فيها بقاء الكفار ولا يشقى شقاء الكفار (٣) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وقد انفق أصحابنا والباعون لهم باحسان وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان (٤) .

(١) أنظر : التنبيهات السننية ص ٢٨٢ ، الإبانة ص ٩٨ ، الاعتقاد

للبيهقي ص ١٨٦ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٤١/٢ .

(٣) عقيدة السلف : للصابوني ص ٧٢ .

(٤) الفتاوى ٢٢٢/٧ .

فعلى هذا إجماع سلف الأمة من الصحابة والتابعين وكذلك اعتقاد
الأمة قبل ظهور أهل البدعة فلم يكن في الصحابة أحد يقول بتخليد أحد
من أهل القبلة في النار .

قال الناظم (١) :

لا يخرج المرء من الإيمان
بموبات الذنب والعصيان
ومن يمت ولم يتب من الخطأ
فأمره مفوض لدى العطا
فإن يشأ يعف وإن شاء انتقم
وإن يشأ أعطى وأجزل النعم

وقال غيره (٢) :

ولا نقول إنه في النار
مخلد بل أمره للبارى
تحت مشيئة الإله النافذة
إن شاء عفا وإن شاء أخره
بقدر ذنبه إلى الجنان
يخرج أن مات على الإيمان

(١) لوامع الانوار البهية ٣٦٤/١ .

(٢) معارج القبول ٣٤٤/٢ .

أدلة أهل السنة والجماعة على مذهبهم في حكم
مرتكب الكبيرة في الآخرة

أولاً : من القرآن الكريم :

أ - قوله تعالى في سورة النساء (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء « ٤٨ ») . فهذه الآية صريحة في أن من مات غير مشرك فهو تحت مشيئة الله تعالى . والمراد بذلك من مات على الذنوب ، فلو كان المراد من تاب قبل الموت لم يكن للفرقة بين الإلشراك وغيره معنى إذ التائب من الشرك ايضاً مغفور له ^(١) .

ب - قوله تعالى في سورة الشورى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات « ٢٥ ») فلو كان العفو عبارة عن إسقاط العقاب عن التائب لكان في هذا تكرير من غير فائدة ، فعلمنا ان العفو عبارة عن إسقاط العقاب عن محسن عقابه ^(٢) .

ج - قوله تعالى في سورة الكهف (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً « ٣٠ ») وقوله تعالى في سورة النساء (إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً « ٤٠ ») ففي هنا

(١) تفسير القرطبي ١٦١ / ٥

(٢) الأربعين في أصول الدين : الرازي ص ٤٠٧ دائرة المعارف
العثمانية ط ١ لسنة ١٣٥٣ هـ .

دليل على ان مرتكب الكبيرة إن دخل النار فلا بد أن يعق عنه ويدخل الجنة بإيمانه حتى ينال جزاء ماله من حسنات (١)

د - قوله تعالى في سورة النساء (ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً) (١٢٤) والمراد بـ (من الصالحات) أى بعضها (٢) ومرتكب الكبيرة لا يخلو من عمل الصالحات فهو داخل في هذا الوعد .

هـ - قوله تعالى في سورة فاطر (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ذلك هو الفضل الكبير وجنات عدن يدخلونها . » ٣٢ ، ٣٣ » فقد قسم سبحانه وتعالى الأمة التي أورثها الكتاب واصطفها ثلاثاً أصناف : ظالم لنفسه ، ومقتصد ، وسابق بالخيرات ، ومعلوم أن الظالم لنفسه لا يراد به من اجتنب الكبائر او النائب من جميع الذنوب لأن ذلك هو المقتصد او السابق ، فانه يخلو انسان عن ذنب ، لكن من تاب كان مقتصداً أو سابقاً ، وكذلك من اجتنب الكبائر كفرت عنه السيئات كما قال تعالى في سورة النساء (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم » ٣١) فلا بد ان يكون هناك ظالم لنفسه موعود بالجنة ولو بعد عذاب يطهر من الخطايا (٣)

وقوله تعالى في سورة هود : فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير

(١) الاعتقاد : للبيهقي ص ١٨٦

(٢) فتح القدير : للشركاني ١/١٢٨

(٣) الفتاوى ٤٨٥،٧

وشهيق خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد . وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك ﴿ ١٠٥ - ١٠٨ ﴾ .

فاستثنى من الذين شقوا ومن الذين سعدوا بقوله (إلا ما شاء ربك) فربما لا يخلدون في النار ولا يخلدون في الجنة بل حياتهم في النار مقطوعة من آخرها وحياتهم في الجنة منقوصة من أولها . فهؤلاء هم الجهنميون أي عصاة المؤمنين (١) .

ز - قوله تعالى في سورة الرعد . (وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾ ٦) فهذه الآية تدل على ظلمهم وذلك يدل على حمول الغفران .

ح - قوله تعالى في سورة الزلزلة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴿ ٧ ﴾ ، فتركب الكبيرة لا يخلو من أعمال الخير ، وقد وعد الله بأنه يجزي كل من عمل خيراً على خير ، فكيف ينال العاصي جزاءه إن خلد في النار (٢) .

(١) المختار من كنوز السنن : ص ٦٣

(٢) شرح العقائد النسفية ١٧٥/١

ثانيا : الأدلة من السنة النبوية

أ - عن عبادة بن الصامت - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحوله أصحابه (يايعونى على أن لا تشركوا بالله شيئا ، ولا تسرقوا ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا بيهتان تغفروا به بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوني فى معروف فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله عليه فهو إلى الله عزوجل إن شاء غفر له وإن شاء عذبه ^(١) .

وهذا صريح فى أن مرتكب الكبيرة تحت المشيئة .

ب - عن أنس .. رضى الله عنه .. قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول .. قال الله تعالى : (يا ابن آدم إلك ما دعوتنى ورجوتنى غفرت لك على ما كان منك ، ولا أبالى ، يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء واستغفرتنى غفرت لك ، يا ابن آدم إلك لو أتيتنى بقراب الأرض خطايا ثم لقيتنى لا تشرك بى شيئا لأتيتك بقرابها مغفرة .

رواه الترمذى وقال حسن صحيح ^(٢) .

ج - عن ابى ذر الغفارى .. رضى الله عنه قال : أتيت النبى ﷺ وعليه

(١) فتح البارى ٨/١

(٢) الأحاديث القدسية : الإمام النووى ص ١٣٣ تحقيق مصطفى عامر

مكتبة القرآن د ت

ثوب أبيض وهو نائم ثم أتته - وقد استيقظ فقال : ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق قلت وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر .

قال النووي : إنه حجة لمذهب أهل السنة والجماعة أن أصحاب الكبائر لا يقطع لهم بالنار وأنهم إن دخلوها أخرجوا منها رخص لهم بالخلود في الجنة ^(١) .

د - قوله .. ﷺ .. (من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وإن عيسى عبد الله ورسوله وابن أمته وكلته ألقاها إلى مريم وروح منه والجنة حق ، النار حق ، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل حسناً أو سيئاً قليلاً أو كثيراً) ^(٢) .

وهذا الحديث صريح في مذهب أهل السنة والجماعة في أن الفساق يعفى عنهم ويغفر لهم ويدخلون الجنة بفضل الله ورحمته .

هـ - قوله .. ﷺ .. (يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه

١ (صحيح مسلم بشرح النووي ٩٧/٢)

٢ (رواه مسلم ح ٥٨)

وزن بره من خير ، ويخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وفي قلبه
وزن ذرة من خير ^(١)

و - ولما وصف النبي - صلى الله عليه وسلم - الصراط ومرور الناس
عليه وسقوط من يسقط منهم في النار قال . فتنهم من يوبق بعمله ، ومنهم من
يخردل ثم ينجو . حتى إذا أراد الله رحمته من أراد أهل النار أمر الملائكة أن
يخرجوا من النار من كان بعبد الله ، فيعرفونهم بأثار السجود ، وحرم الله
تعالى على النار أن تأكل مواضع السجود ^(٢) . وفي هذا الحديث دليل على
علي دخول طائفة من الموحدين النار ، وإن الكبائر لا يكفر فاعلمها ولا يخلد
في النار ^(٣) .

ز - وأحاديث الشفاعة في أخراج أهل الكبائر من النار ^(٤) قال شيخ
الإسلام ابن تيمية : وأما شفاعته لأهل الذنوب من أئمة فمتفق عليها بين
الصحابه والتابعين وسائر أمة المسلمين الاربعة وغيرهم ^(٥) . ومن احاديث
الشفاعة الدالة على عدم تخليد أهل الكبائر في النار :

أ - قوله صلى الله عليه وسلم : لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي

(١) فتح الباري ١٢٧/١

(٢) فتح الباري ٣٤٢/٢

(٣) التنبهات السننيه ص ٢٨٣

(٤) انظر المؤلف كتاب الشفاعة .

(٥) قاعدة جليله في التوسل والوسيلة : ابن تيميه ص ١٠ ،

دار البيان ١٤٠٥ هـ

دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لامتي فهي نائلة من مات منهم لا يشرك
بالله شيئاً .

ب - قوله ﷺ : (إن شفاعة يوم القيامة لأهل الكبائر من امتي)
وهكذا فإن مذهب أهل السنة والجماعة الذين جمعوا بين الكتاب والسنة فإن
الشفاعة تنفع المعصاة من أهل الملة حتى لا يبقى منهم أحد إلا دخل الجنة .

الفصل الثاني
مرتكب الكبيرة
عند الخوارج *

* لمزيد من التفاصيل نحيل القارئ الكريم إلى مؤلفاتنا التالية :

- ١ - نشأة الفرق في الإسلام الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ .
- ٢ - الخوارج - الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ .
- ٣ - عقيدة الإباضية في ميزان أهل السنة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .

أجمعت فرق الخوارج على أن مرتكب الكبيرة كافر مع اختلاف أقوالهم^(١). وقد أنكر البغدادى على من ادعى إجماع الخوارج على تكفير مرتكبى الذنوب ، وذلك لأن النجذات منهم لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم^(٢) ولهذا استثنى الأشعرى فى مقالاته النجذات من الإجماع لكنه نقل عن النجذات أنهم يزعمون أن من نظر نظره صغيرة أو كذب كذبة صغيرة ثم أصر عليها فهو مشرك^(٣) فهم على هذا يكفرون ببعض الذنوب . بل إن البغدادى نفسه ذكر عن النجذات أنهم يقولون : إن صاحب الكبيرة كافر نعمة وليس فيه كفر دين^(٤) . إذن فالخوارج متفقون على أن مرتكب الكبيرة كافر ، لكن الخلاف فى المقصود من قولهم عن مرتكب الكبيرة إنه كافر ، والأحكام المترتبة على هذا القول . فمن نقل الإجماع عن الخوارج على تكفير أصحاب الكبائر قاصداً هذا المعنى فلاوجه للانكار عليه .

ولقد أشرنا فى كتاب سابق^(٥) .. إلى اختلاف فرق الخوارج فى ماهية هذا الكفر الذى أطلقوه على مرتكب الكبيرة .

١ (التنبيه والرد الملطى : ص ٥١ ، الملل والنحل ١١٥/١ ، المختار من كنوز السنة ص ٦١ .

٢ (أصول الدين : للبغدادى ص ٧٣ دار الفنون ١٣٤٦ هـ .

٣ (المقالات : الأشعرى ١٦٨/١

٤ (أصول الدين : البغدادى نفس الصفحة

٥ (راجع كتابنا : الخوارج

— فذهبت الأزارقه الى انه كافر مشرك بالله وأن كل كبيره كافر
وقد ذكر الملقطى^(١) أنهم لا يستحلون دماء المسلمين ولا غنم أموالهم ولا سبي
ذراريهم بينما نقل آخرون أنهم استحلوا دم مرتكب الكبيرة وسبي
أمواله .

— وأما الصفرية فهي ثلاث فرق : —

- أ - فرقة تزعم أن صاحب كل ذنب مشرك كما قالت الأزارقه .
- ب - وفرقة تزعم ان اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه
حد والمحدود في ذنبه خارج عن الإيمان وغير داخل في الكفر .
- ج - وفرقة تزعم ان اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حده
الوالي على ذنبه .

وينقل ابن حزم عن الصفرية أنها تقول : إن كان الذنب كبيراً فهو
مشرك كما بد الوثن وإن كان الذنب صغيراً فليس كافراً^(٢) .

وقد نقل البغدادى^(٣) أن الصفرية جميعاً لا يرون قتل الأطفال والنساء
من مخالفتهم . بينما يذكر آخرون عن الفرق الأولى منهم أنهم يرون سفك
دمائهم وسبي ذراريهم وغنم أموالهم .

١ (التنبيه والرد : الملقطى ص ٥٤

٢ (الفصل : ابن حزم ٣/ ٢٧٣

٣ (الفرق بين الفرق ص ٩٢

— وذهبت طائفة من البيهسية إلى مازدهيت إليه ثالث فرق
الصغرية .

— وذهبت العجاردة إلى عدم عدا موال مخالفيهم فيثا إلا بعد
قتل صاحبه .

— وقالت المكرمية : إن من أنى كبيرة فقد جهل الله تعالى فهو كافر
ليس من أجل الكبيرة كفر ، لكن لأنه جهل الله فهو كافر لجهله
الله تعالى .

— وقال بعضهم : كل ذنب صغيراً كان أو كبيراً ولو أخذ حبة
خردل بغير حق أو كذبه خفيفة على سبيل المزاح فهي شرك بالله وعاظمها
كافر مشرك من أهل الجنة .

— وقالت الإياضية * . كبائرهم كفر نفاق لا كفر شرك واستأثمهم
كافرون منافقون ليسوا بمشركين ولا مؤمنين لا إلى المشركين في الحكم
والسيرة ، ولا إلى المؤمنين في الاسم والثواب . وقالوا عن العصاة انهم
اعلنوا كلمة التوحيد وأقروا بالإسلام ، ولكنهم لم يلتزموا به سلوكاً وعبادة
فهم ليسوا بمشركين ؛ لانهم يقرون بالتوحيد ، وهم ليسوا بمؤمنين ، لانهم
لا يلزمون ما يقضيه الإيمان ، ولهذا استعملوا كلمة النفاق للدلالة على المعاصي
العملية واطلقوها على من ارتكبها في أى زمان .

(*) راجع للمؤلف : عقيدة الإياضية في ميزان أهل السنة .

وقالوا ان مرتكب الكبيرة تحل موارثته ومناكحته وأكل ذبيحته .
والتأمل في حقيقته قولهم في مرتكب الكبيرة بأنه كافر كفر نعمه
لامؤمن ولا مشرك يصل إلى انهم يقولون بقرل المنزلة بين المنزلتين . فهم
أخرجوا العاصي من الإيمان ولم يدخلوه في الكفر الحقيقي وإنما أبقوه
في منزلة بينهما وسحوا هذه المنزلة ~~ك~~كفر النعمة .

* * *

المبحث الأول

أدلة الخوارج على أن مرتكب الكبيرة كافر:

أشرنا إلى أن فرق الخوارج انتقلت على طـلاق كلمة الكافر على مرتكب الكبيرة ، واختلافهم إنما هو في مفهوم هذه الكلمة وما يترتب عليها ، ونأتي هنا لنذكر أدلتهم على ما ذهبوا إليه .

إن الأدلة التي استدلت بها الخوارج لا تختلف باختلاف فرقهم وآرائهم لأن سائر فرقهم تريد الوصول من خلال الأدلة إلى اثبات اسم الكافر على مرتكب الكبيرة . وهم لا يتصورون أن يكون في الشخص الواحد كفر وإيمان أو ثواب وعقاب فمن كان مؤمناً لا يمكن في نظرهم أن يكون معه شيء من الكفر والنفاق فأصل شبهتهم مركبة من ثلاثة أمور .

أ - أنه لا يجتمع في شخص كفر وإيمان .

ب - أن الإيمان شيء واحد لا يتبعض إذا ذهب بعضه ذهب كله .

ج - أن الأعمال كلها داخلية في مسمى الإيمان .

وبالتالي توصلوا إلى نتيجة : وهي أن مرتكب الكبيرة أدخل بالعمل وبالتالي ذهب منه جزء من الإيمان وعليه يذهب باقي الإيمان لأنه لا يتجزأ ، وإذا خلا الشخص من الإيمان لم يبق إلا أنه يكون كافراً ومن المعروف أن الشخص الواحد قد يجتمع فيه كفر وإيمان وولاية وعداوة فقد روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن رجلاً كان يسمى حماراً وكان يضحك النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان يشرب الخمر ويجلده النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتى به مرة فقال رجل : لعنة الله ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم !

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله (١) «
فهذا يبين ان المذنب بالشرب وغيره مع أنه نقص إيمانه من هذا الوجه إلا
أنه قد يكون يحب الله ورسوله وحب الله ورسوله أوثق عرى
الإيمان .

وأما أدلة الخوارج التي استدلو بها على كفر مرتكب الكبيرة
فهي كما يلي :

أولاً : أدلتهم من القرآن الكريم :

١ — قوله تعالى في سورة الانسان « إنا هديناه السبيل إما شاكراً
وإما كفوراً (٣) » وقوله تعالى في سورة التقيان « هو الذي خلقكم
فمنكم كافر ومنكم مؤمن (٢) » قالوا : فلم يجعل الله بين الكفر والإيمان
منزلة ثالثة ، ومن كفر وحبط عمله فهو مشرك : والإيمان رأس الأعمال ،
ومن ترك ما أمره الله به فقد حبط عمله وإيمانه ، ومن حبط عمله فهو
بلا إيمان والذي لا إيمان له كافر (٢) .

ونرد على هذا الدليل فنقول أن هذا الكلام يرجع إلى عدم تصورهم
اجتماع الكفر والإيمان كل منهما من وجه في شخص .

(٢) قوله تعالى في سورة آل عمران (يوم تبيض وجوه وتسود
وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب

(١) فتح الباري ٧٧/١٢

(٢) التبيين والرد ص ٥٢ ، البدعة ص ٣٩٩

بما كنتم تكفرون (١٠٦) وقالوا إن الفاسق لا يجوز أن يكون ممن أبيضت وجوههم فوجب أن يكون ممن اسودت وجوههم ، ووجب من هنا أن يسمى كافراً (١) .

٣ — قوله تعالى في سورة عبس (وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة . ووجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قترة . أولئك هم الكفرة الفجرة (٣٨ - ٤٢) .

قالوا : والماسق على وجهة غيره فوجب أن يكون من الكفرة .

والرد على ذلك فنقول : أن هذه الآيات تصف حال المؤمنين والكفار في الآخرة فبينما تبيض وجوه المؤمنين ويعلوهما البشر تسود وجوه الكفار وتعلوها العبرة فالحديث منها ليس عن عصاة المؤمنين .

٤ — قوله تعالى في سورة يوسف « إنه لا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون (٨٧) قالوا والفاسق لفسقه واصراره عليه أيس من روح الله فكان كافراً (٢) .

٥ — قوله تعالى في سورة النحل « إنها يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله (١٠٥) » .

فنفي الايمان عن الكاذبين .

٦ — قوله تعالى في سورة الأنعام (ولكن الظالمين بآيات الله

(١) راجع كتابنا عن الخوارج ص ٨١

(٢) الخوارج : عبد القادر البعراوي ص ٨٢

يجحدون (٣٢) فقالوا : فدل على أن الظالم جحد وكفر ولا شك أن مرتكب الكبيرة ظالم . والرد على قولهم ان الآيات السابقة كانت تتحدث عن مشركى مكة فهى أوصاف لهم لا يدخل فيها العصاة (١) .

٧ — قوله تعالى فى سورة آل عمران « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين (٩٧) » قالوا فوصف الله تارك الحج بالكفر وترك الحج ذنب ، فان كل مرتكب للذنوب كافر .

ولكن لا شك المقصود بالكفر هنا هو جحد فريضة الحج كما قاله ابن عباس ومجاهد وغيرهما (٢) .

٨ — قوله تعالى فى سورة المائدة « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأوئلك هم الكافرون (٤٤) » قالوا وكل مرتكب للذنوب فقد حكم لنفسه بغير ما أنزل الله فيكون كافرا .

والرد على ذلك : أن الحكم بغير ما أنزل الله على ثلاث مراتب (٣)

١ — ان يحكم به معتقدا أن الحكم بما أنزل الله غير واجب أو أنه مخير فيه أو استهان به مع تيقنه انه حكم الله فهذا كفر أكبر .

٢ — أن يحكم به مع اعتقاد وجوب الحكم بما أنزل الله لكنه عدل

(١) المذاهب الاسلامية : لأبى زهرة ص ١٠٧ وما بعدها

(٢) تفسير ابن كثير ٣٣٢/١

(٣) المذاهب الاسلامية ص ١٠٧

عنه لهوى فهذا عاص . وكفره كفر أصفر .

٢ — ان يحكم به مع جهله بحكم الله مع بذل جهده فهذا مخطىء له
أجر على اجتهاده وخطؤه مغفور .

هذه هى استدلالهم بالقرآن . وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية
أن بدعة الحوارج انها هى من سوء فهمهم للقرآن ، ولم يقصدوا معارضته
لكن فهموا منه ما لم يدل عليه فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب إذا
كان المؤمن هو البر التقي قالوا : من لم يكن برا تقيا فهو كافر (١) .

ثانيا : أدلتهم من السنة النبوية المطهرة :

وأدلتهم من السنة على أصناف سنذكرها ونرد استدلالهم بها .

أ — أدلة فيها نفى الايمان عن أصحاب الذنوب ومن ذلك

١ — قوله ﷺ (لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق
السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو
مؤمن » (٢) .

٢ — قوله ﷺ « من حمّل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا
فليس منا » (٣) .

(١) الفتاوى ٣٠/١٢

(٢) فتح الباري ٧/١٠ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٤١/٢

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٤٩/٢

والرد على ذلك يسير فنقول :

أن المراد بنفى الايمان هنا إنها كماله الواحد وليس مطلق الايمان والدليل على ذلك النصوص التي صرحت بتسميته مؤمنا وأثبتت له أخوه الايمان وأثبتت له أحكام المؤمنين . فعنى هذه الأحاديث أن العاصي يصير أنقص حالا في الايمان ممن لا يعصى (١) .

كما يقال للعاجز المقطوع الأطراف هذا ليس بإنسان أى ليس له الكمال الذى هو وراء حقيقته الانسانية قال أبو عبيد : وإن الذى عندنا فى هذا الباب كله ان المعاصي والذنوب لا تزيل إيماننا ولا توجب كفرا ولكنها إنما تنفى من الايمان حقيقته وإخلاصه الذى نعمت الله به أهله (٢) .

وقد ذكر العلماء فيها أجوبة أخرى منها : -

١ - ان معناه انه لا يزنى ولا يسرق حين يفعل ذلك وهو مؤمن أى مستحل لذلك (٣) .

٢ - ان معناه انه غير مؤمن فى ركوبه الزنا فيترج منه نور الايمان كما فى حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا زنى الرجل خرج منه الايمان وكان عليه كالظلمة فاذا انقلع رجع إليه

(١) فتح البارى ٣٧/١٠

(٢) الايمان لأبي عبيده ص ٨٩

(٣) الانصاف : الباقلاني ص ١٥٣

الايمان (١) .

٣ — ان معناه : ينزع منه اسم المدح الذي سمي به أولياء الله المؤمنين ، ويستحق اسم الذم فيقال : سارق وزان وفاجر وفاسق .

٤ — وقيل إن معناه النهي وإن كانت صورته صورة الجذ يريد : لا يزن الزاني بحذف الياء ولا يسرق السارق بكسر التما في علي معنى النهي .

٥ — وقيل إن هذا كلام زعيم لا يراد به الإيقاع وإنما يقصد به الردع والزجر لكن هذا القول ضعيف لأنه يؤل إلى أبطال العقاب (٢) :

(١) رواه أبو داود ، وابن منده في الايمان ٥٧٤/٢ واستأذه صحيح .

(٢) الايمان لأبي عبيد ص ٨٨

ب - أدلة فيها إثبات وصف النفاق لمن يعمل بعض الذنوب :

منها : حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من النفاق حتى يدعها ، إذا حدث كذب وإذا ما هدغ - در وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر » (١) .

ونقول أن هذا نفاق عملي وليس نفاقاً أكبر يضاد الملة ويخرج منها (٢) . وذكر فيها العلماء أجوبة أخرى (٣) :

- ١ - أن معناه أن هذه الخصال حضال نفاق وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الحضال ومتخلق بأخلاقهم . واختار هذا النووي .
- ٢ - أن المراد به المنافقون الذين كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .
- ٣ - أن معناه التعذير للمسلم أن يعتاد هذه الخصال التي يخاف عليه أن تنفض به إلى الحقيقة النفاق .

ج - أدلة فيها إثبات وصف الكفر لمن يعمل بعض الذنوب :-

- ١ - قوله صلى الله عليه وسلم « سباب المسلم فسوف وقتاله كفر » (٤) .

(١) فتح الباري ١/١ وصحيح مسلم بشرح النووي ٤٦/٢

(٢) معارج القبول ٣٤٣/٢

(٣) أنظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٤٧/٢

(٤) صحيح مسلم ٥٤/٢ فتح الباري ١٣٥/١

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعضا »^(١).

٣ - قوله صلى الله عليه وسلم « أيما أمرىء قال لأخيه : يا كافر فقد باء بها أحدهما إن كان كما قال وإلا رجعت عليه »^(٢).

٤ - قوله صلى الله عليه وسلم « لا ترغبوا عن آبائكم ففنى رغبت عن أبيه فهو كفر »^(٣).

٥ - قوله صلى الله عليه وسلم وثنتان في أمق هما كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت »^(٤).

فقول : أن الكفر فيها ليس المقصود به الكفر الاعتقادي الأكبر الذي يخرج من المسلمة وإنما المقصود به الكفر الأصغر أو هو كفر دون كفر ونفاق دون نفاق وشرك دون شرك^(٥). وأهل السنة متفقون على أن من سماه الله تعالى ورسوله كافرا نسميه كافرا ، إذ من الممتع أن يسمى الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافرا ويسمى رسوله من تقدم ذكره كافرا ولا نطلق عليهما اسم الكفر . لكنه كما ذكرنا كفر عملي وليس كفرا اعتقاديا ، أو هو كفر مجازي عند من لا يدخل العمل في معنى الإيمان .

(١) صحيح مسلم ٥٤/٢

(٢) صحيح مسلم بشرح النوري ٤٩/٢

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٥١/٢

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٥٧/٢

(٥) معارج القبول ٣٤٣/٢ ، الفتاوى ١٤٠/١١

والكفر لا يطلق فقط على الكفر الأكبر بل يطلق على غيره أيضا كما
في حديث عبد الله بن عباس رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال : « إني رأيت الجنة - فتناولت عنقودا ولو أصبته لأكلتم منه
ما بقيت الدنيا ، ورأيت النار فلم أر منظرا كاليوم أفظع ورأيت أكثر
أهلها النساء . قالوا : يم يا رسول الله وقال : يكفرون . قيل : يكفرون بالله !
قال : يكفرون العشير ويكفرون الإحسان لو أحسنت لا أحد لمن الدهر
كله ثم رأيت منك شيئا قالت : ما رأيت خيرا قط » (١).

ففيه صحة اطلاق الكفر على غير الكفر بالله تعالى تكفر العشير والإحسان
والنعمة والحق (٢) .

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن السلف جواز تسمية الفاسق كافر
نعمة حيث أطلقته الثريعة (٣) . لكن الخلاف بيننا وبين الإباضية . التي
تقول إن مرتكب الكبيرة كافر نعمة - هو إخراجهم مرتكب الكبيرة
من الإيمان وعدم اطلاق اسم الإيمان عليه ، وهذا خلاف النصوص التي
تدل على عدم إخراجهم من الإيمان .

وقد ذكر ابن حزم أن كفر النعمة عمل يقل من المؤمن والكافر وليس
هو ملة ولا اسم دين فمن ادعى اسم دين وملة غير الإيمان المطلق والكفر

(١) فتح الباري ٢/٢٦٢٨ صحيح مسلم يشرح النووي ٤/٦٧

(٢) صحيح مسلم يشرح النووي ٢/٦٧

(٣) الفتاوى ١١/١٣٨

المطلق فقد أتى بها لادليل عليه (٤).

فكفر النعمة لانمنع أن بوصف العاصي به ، لـكن أن يكون اسمـا له
ولا يكون مؤمنا ولا كافرا فهذا ما نأباه .

وقد ذكر العلماء أجوبة أخرى (٢) منها :-

١ - أن هذه الأحاديث في المستحل .

٢ - أن معناها أنه يشول إلى الكفر بشؤمه .

٣ - أنه كفعل الكفار :

المبحث الثاني

حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة عند الخوارج :-

إنفقت فرق الخوارج على أن مرتكب الكبيرة إذا مات من غير نوبة منها فهو خالد في النار (١).

وشبهتهم في هذا أنهم قالوا :-

إن الثواب والعقاب حال أن يستحقا جميعاً ، كما أنه حال من الفاعل أن يفعلها جميعاً .

وقالوا : إن من يستحق المدح والثناء على عمله فلا يستحق الذم ، ومن يستحق الذم لم تجز أن يستحق المدح والثناء لأنهما متناقضان ولا يجمع بين النقيضين .

وأهل السنة والجماعة يرون أن الرجل يمكن أن يكون معه بعض الإيمان لا كله وينت له من حكم أهل الإيمان وثوابهم بحسب ما معه كما ينت له من العقاب بحسب ما عليه (٢) .

(١) الفصل ٢٢٦/٣

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٥٤/٢

(٣) راجع كتابنا : الخوارج ص ١١٥ وما بعدها وكتابنا عقيدة الإباضية ...

(٤) العقيدة الأصفهانية ص ١٤٢

أدلة الخوارج على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار :

إستدلوا بأدلة الوعيد التي فيها ذكر الوعيد لمن إرتكب بعض الذنوب والآثام : —

أولاً : أدلتهم من القرآن : —

سنسرد الأدلة ، ونذكر وجه إستدلالهم ، ونذكر شيئاً من الردود التفصيلية ، وسنذكر الرد الإجمالي .

١ - قوله تعالى في سورة النساء ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها (١٤) .

قالوا : يدل على أن من فعل ذلك من أهل الصلاة يخلد في النار ما لم يتب قال الإيجي ردّاً عليهم : لانسلم أن من إرتكب ~~كبيرة~~ فقد تعدى حدوده ، بل بعض حدوده (١) .

٢ - قوله تعالى في سورة النساء ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاءه جهنم خالداً فيها (٩٣) .

قالوا : وهذا يدل دلالة واضحة على أن من يقتل مؤمناً على وجه التعمد يستحق به الخلود في النار ، وذلك يبطل قول من يقول إنه يجوز ألا يدخلهم النار أو يخرجهم منها (٢) .

(١) المواقف ص ٢٣٧ .

(٢) متشابه القرآن ٢٠١/٦ .

وهذه الآية قيل فيها أجوبه : منها : -

أ - أن معناه ومن يقتل مؤمناً مستحلاً قتله ، والعمد على الحقيقة إنما يصدر من المستحل ، فأما من يعتقد أن القتل من أعظم الكبائر فيجره هو اه ويترعه اعتقاده فلا يقدم على الأمر الا خائفاً واجلاً . (١)

واما قوله تعالى « خالداً فيها » فلا يبعد حمله على الآماد والطوال ، وان كانت تنتهى ، وقد يجرى فى مكالمة الملوك وتحاياهم الدماء بالخلود ، اذ يقول القـائل خلد الله ملك الملك ولوعنوا به تأييداً له لرجروا عن سؤال المحال .

ب - أن هذا جزاءه إن جازاه ، وإن شاء غفر له . (٢)

٣ - قوله تعالى فى سورة الانقطار « وإن الفجار لفي جحيم ، يصلونها يوم الدين ، وما هم عنها بغائبين (١٥-١٧) » .
قالوا ومرتكب الكبيرة فاجر .

والجواب أن المراد بالفجار الذين كفروا .

٤ - قوله تعالى فى سورة البقرة « بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئة فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون (٨١) »
قالوا : والمعاصى إن لم يتب فان خطيئته تحيط به ويخلد فى النار .

(١) الارشاد ص ٣٨٨ .

(٢) انظر تفسير ابن كثير ٤٦١/٢ .

والجواب أن الآية نزلت في عمل من أعمال الكفر ، ألا وهو تحريف
نبي إسرائيل لكتاب الله المنزل على موسى وهو التوراة وبالتالي فلا تقاس
معاصي المؤمنين على هذا الكفر البواح .

قال جماعة من أهل التفسير: أحاطت به خطيئته أى أحاط به شره (١) .
ومن أدلتهم :

٥ — قوله تعالى في سورة النور: ﴿ إن الذين يرمون المحصنات الغافلات
المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ، ولهم عذاب عظيم (٢٣) ﴾ .

٦ — وقوله تعالى في سورة هود ﴿ ولا تركنوا إلى الذين ظلموا
فتمسك النار (١١) ﴾ .

٧ — وقوله تعالى في سورة مريم ﴿ ونسوق المجرمين إلى جهنم
ورداً (٨٦) ﴾

٨ — وقوله تعالى في سورة التوبة ﴿ الذين يكتزون الذهب والفضة
ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم (٣٤) ﴾ .

(١) تفسير ابن كثير ١٠٧/١ .

ثانيا : أدلتهم من السنة النبوية المطهرة :

١ - قوله ﷺ « من قتل نفساً معاهدة بغير حقها حرم الله عليه الجنة أن يشم ريحها » (١) .

٢ - وقوله ﷺ « لا يدخل الجنة قاطع » (٢) متفق عليه .

٣ - وقوله ﷺ « لا يدخل الجنة منان ، ولا عاق ، ولا مدمن خمر » (٣) .

قالوا : فهذه الأحاديث تدل على أن مرتكب الكبيرة لا يدخل الجنة فهو إذن مخلد في النار .

وقد أجاب العلماء عن هذا بعدة أجوبة : منها : -

أ () أنه محمول على إستحقاق الدخول ، أى لا يستحق دخول الجنة ، وإن دخلها فبمعفو الله تعالى ومغفرته (٤) .

ب () أن هذا جزاؤه لو جازاه ، وقد يتكرم بأنه لا يجازيه بل لا بد أن يدخل كل الموحدين الجنة إما أولاً وإما ثانياً ، بعد تعذيب أصحاب الكبائر الذين ماتوا مصرين عليها (٥) .

(١) فتح البارى ١٢/٢٧٠ .

(٢) رواه مسلم ١٩٨١ .

(٣) رواه النسائى الصحيح ص ٥٢٤١ .

(٤) البدعة ص ٤٠٤ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووى ٩١/٢ .

جـ (أنه محمول على المستعمل لذلك إذا مات على ذلك فإنه يكفر ويخلد في النار (١) .

٤ - قوله صلى الله عليه وسلم « إذا لقي المسكين بسيفها فاقاتل والمقتول في النار » (٢) .

قالوا فهذا نص في أن الماتل في النار .

والجواب عن هذا : -

أن معنى كونها في النار أنها يستحقان ذلك ولكن أمرهما إلى الله تعالى إن شاء هاقبها ثم أخرجها من النار ، كسائر الموحدين ، وإن شاء عفا عنها فلم يعاقبها أصلاً (٣) .

٥ - قوله صلى الله عليه وسلم « من قتل نفسه بحديدة فحديده في يده ، يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم ، خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن شرب سماً فقتل نفسه فهو يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » (٤) رواة مسلم .

وقد ذكر النووي ثلاثة أجوبة عن هذا الحديث (٥) : -

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٦١ .

(٢) فتح الباري ١٣/٣٧ .

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٢/١٨ .

(٥) المصدر السابق نفس الصفحة .

أ) أنه محمول على من فعل ذلك مستحلاً مع علمه بالتحريم ، فهذا كافر وهذه عقوبة .

ب) أن المراد بالخلود طول المدة والإقامة المتطاولة لا حقيقة الدوام كما يقال خلد الله ملك السلطان .

ج) أن هذا جراًؤه ولكن تكرم الله سبحانه وتعالى ، فأخبر أنه لا يخلد في النار من مات مسلماً ، ويدل على أنه لا يخلد في النار ، وعلى أنه ليس كافراً ، ما رواه جابر عن الطفيل بن عمرو الدوسي أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « يا رسول الله هل لك في حصن حصين ومنعه قال : حصن كان لدوس في الجاهلية ، فأبى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم للذي ذخر للانصار ، فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة هاجر إليه الطفيل بن عمرو ، وهاجر معه رجل من قومه ، فرض هذا الرجل في المدينة فقطع عروق يده فمات فآه الطفيل بن عمرو في منامه ، فرآه وهيئته حسنة ، ورآه مغطياً يديه ، فقال له ما صنع بك ربك فقال : غفر لي بهجرتي إلى نبيه صلى الله عليه وسلم فقال : مالي أراك مغطياً يديك قال : قيل لي ، لن نصلح منك ما أفسدت .

فقصها الطفيل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله : اللهم وليديه فاغفر .

فدعا له بالمغفرة مع أنه قتل نفسه ، فدل على أنه لا يكفر ولا يخلد في النار (١) .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٢: ٢ .

المبحث الثالث

* الرد الإجمالي على أدلة الخوارج *

حاصل استدلال الخوارج أنهم يستدلون بأدلة الوعيد ، وقالوا : إن يجوز أن يكون وعده أو وعيده مبدلاً ، ولا محولاً ، ولا مستثنى فيه ، ولا مرجوعاً عنه ، إذ لا يجوز أن تكون أخباره جل جلاله متكاذبة ولا متناقضة (١) .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى في سورة ق ﴿ قال لا تخضعوا للعبيد (٢٨ - ٢٩) ﴾ . وقد قدمت إليكم بالوعيد * ما يبدل القول لدى وما أنا بظلام للعبيد (٢٨ - ٢٩) .

قالوا : فالآية تدل على أن الوعيد الوارد عن الله لا يتبدل ولا يتغير ولا تجوز أن يخلف (٢) .

والجواب عن هذا أننا نقول : -

١ - أن أحاديث الوعد ليس فيها مناقضة لعمومات آيات الوعيد ، ولا يستلزم تجويز الخلف على الله تعالى ، ولذلك أشتهرت أحاديث الرجال في عصر الصحابة والتابعين ولم ينكروها أحد بل رواها أكابرهم وأئمتهم (٣) .

(١) أنظر الموجز ص ١٠٥ .

(٢) أنظر المعتزلة وأصولها الخمسة عواد المقتق ، دار العاصمة للطباعة الأولى ١٤٠٦ .

(٣) إنباء الحق على الخلف محمد بن المرتضى العمانى ص ٣٨٣ مكتبة الآداب والمؤيد ١٣٨٠ هـ .

٢ - أن إخلاف الوعيد ليس بكذب ، والعرب لا تعد عاراً أن يوهب الرجل شراً ثم لا ينجزه ، قال كعب بن زهير :

نبئت أن رسول الله أوعدني * والعفو عند الرسول مأمول .

فهذا وعيد خاص ، وقد رجا فيه العفو مخاطباً للنبي صلى الله عليه وسلم ، فعلم أن العفو من المتوعد جائز (١) .

٣ - أنه قد قال أهل السنة في آيات الوعيد إن ذلك جزاؤه ، فإن شاء الله أن يعفو عن جزائه فيما دون الشرك فعل (٢) .

٤ - قال شيخ الإسلام ابن تيمية : والتحقيق أن يقال أن كلا من الكتاب والسنة مشتمل على نصوص الوعد والوعيد - وكل منها يفسد الآخر ويبينه . فكما أن نصوص الوعد على الأعمال الصالحة مشروطة بعدم الكفر المحبط ، فكذلك نصوص الوعيد للكفار ، والفساق مشروطة بعدم التوبة (٣) .

والوعيد ينتفي إما بتوبة وإما بحسنات يفعلها تكافي سيئاته وإما بمصائب يكفر الله بها خطاياها وإما بغير ذلك (٤) .

(١) الفتاوى ٤٨٠/٢١

(٢) الاعتقاد ص ١٨٨ .

(٣) أنظر الفتاوى ٤٨٣/١٢ .

(٤) أنظر الفتاوى ٦٤٩/١١ - والمنتقى من منهاج الاعتدال

• - إن آيات الوعيد عامة ، وكل عام يقبل التخصيص ، فن عفا عنه
كان مستثنى من العموم (١) .

وهكذا - يجمع بين أدلة الوعد والوعيد ، أما الأخذ بأحدهما دون
الآخر ، فهو إيمان ببعض الكتاب ، وكفر ببعضه .

خاتمة :

وبهذا ينتهى هذا الفصل ، تعرفنا فيه على الخوارج ومذهبهم فى مرتكب
الكبيرة وشبهتهم التى تمسكوا بها ، ونطرقنا إلى ذكر أدلتهم ، ورأينا ضعف
إسنادهم بها ، ورددنا عليهم بأجوبة العلماء والأعلام .

وقد بان لنا تشدد الخوارج ، وسوء مذهبهم حيث جعلوا آيات العذاب،
والآيات الواردة فى الكفار ، جعلوها واردة على المؤمنين .

(١) العتوى ٤٨٢/١٢ .

الفصل الثالث

مذهب المعتزلة في مرتكب الكبيرة

مذهب المعتزلة في مرتكب الكبيرة

المعتزلة وافقت الخوارج على أن مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان لكنها خالفتهم في دخوله في الكفر ، وإنما جعلته في منزله بين المذلتين لأمؤمن ولا كافر .

قال القاضي عبد الجبار : إن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمنا ولا كافرا وإنما يسمى فاسقا^(١).

وقال وأصل بن عطاء في تقرير هذا المذهب : إن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمى المرء مؤمنا وهو اسم مدح ، والفاسق لم يستجمع خصال الخير ، ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنا ، وليس هو بكافر مطلق أيضا لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه لا وجه لإنكارها^(٢).

فليس هو المؤمن ولا رضى أفعالهم لمجانبة المؤمنين في أعمالهم وطيباتهم ، ولأن الكافرين ولا يسمى بأسمائهم ، لمخالفتهم الكافرين في جحدهم وفريبتهم على ربهم واستحلالهم لما حرم الله عليهم ، ولا هو من المنافقين لاستمرار المنافقين الكفر في قلوبهم ، ولكنه فاسق ذلك اسمه^(٣).

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٧٠١

(٢) الملل والنحل ٤٨/١

(٣) أصول العدل والتوحيد القاسم المرسى ص ١٢٩ دار الهلال د.ت

وقولهم باخراج مرتكب الكبيرة من الإيمان إنما هو ناتج عن قولهم بأن الإيمان شيء واحد لا يتبع بعض ، وأن الأعمال جزء منه . مرتكب الكبيرة بكبيرته فقد جزءا من الإيمان وبالتالي يفقده كله ، لأنه لا يتجزأ فعلى هذا يخرج من الإيمان .

فأما قولهم إن مرتكب الكبيرة ليس كافرا فصحيح فارتكابه للكبيرة لا يوجب كفره ، وقولهم أنه ليس بمنافق صحيح لأن كبريته لا توجب استنابته فان تاب وإلا قتل كما يعمل مع المنافق إذا ظهر ثقاقه (١) .

وأما قولهم بأنه ليس مؤمنا على الإطلاق فباطل ، بل هو مؤمن نافص الإيمان أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته كما ذكرنا ومن أدلتهم بالإضافة إلى ما سبق : —

١ - قولهم : إن الأمة مجمعة على أن مرتكب الكبيرة فاسق ، واختلفوا في غير ذلك من أسمائه . فقال بعضهم : هو مشرك فاسق منافق . وقال بعضهم : فاسق منافق ، فكلمهم أقـر بأنه فاسق واختلفوا في غير ذلك من أسمائه فأخذنا بالمتفق عليه وتركنا المختلف فيه وقلنا هو فاسق ليس بمؤمن ولا كافر (٢) .

والجواب عن هذا : أن قولهم بالمثلثة بين المترتين باطل لأنه مخالف لما

(١) المعتز وأصولهم الخمسة

(٢) أنظر أصول العدل والتوحيد للرسى ص ١٣٠ وشرح العقائد

النسفية ١٦٩/١ ، الموقف ص ٣٩١

أجمع عليه السلف من عدم القول بها ^(١). وقد علمنا أنه لا دار إلا الجنة أو النار والجنة ، لا يدخلها إلا مؤمن ، والنار لا يدخلها إلا كافر فصيح أنه لا دين إلا الإيمان والكفر ^(٢).

٢ - قولهم: المؤمن محمود محسن ولي لله عز وجل والمذنب مذموم مسيء عدو لله ومن المحال أن يكون إنسان واحد محمودا مذموما محسنا مسيئا عدوا لله ولياله معه ^(٣).

قال ابن حزم : وهذا الذي أنكروه لانكروه فيه بل هو أمر موجود مشاهد فمن أحسن من وجه وأساء من وجه آخر كن صلي ثم زني ، فهو محسن محمود ولي لله فيها أحسن فيه من صلاة ، وهو مسيء مذموم عدو لله أساء فيه من الزنا ^(٤) قال الله عز وجل في سورة التوبة « وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا » (١٠٢).

٣ - واستدلوا بالأدلة التي تنفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة . وقد سبق ذكرها والجواب عنها في أدلة الخوارج على كفر مرتكب الكبيرة .

(١) أنظر المواقف ص ٣٩٢ - شرح العقائد النسفية ١٧٠/١

(٢) الفصل ٢٧٦/٣

(٣) أنظر ، الفصل ٢٧٧/٣ والمختصر وأصول الدين ص ٢٣١ .

(٤) الفصل ٢٧٧/٣

المبحث الأول

حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة

ذكرنا أن الخوارج اختلفوا في مرادهم من إطلاقهم على مرتكب الكبيرة لفظ الكفر ، لكنهم اتفقوا جميعا على أن مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب منها فإنه يخلد في النار ولا يخرج منها (١) .

وقد استثنى الأشعري من هذا الاتفاق النجذات (٢) .

وأما المعتزلة فقولهم وقول الخوارج واحد فهم جميعا يقولون : إن أهل الكبائر الذين يموتون على كبائرهم في النار خالدين فيها مخلدين ، غير أن الخوارج يقولون : إن مرتكبي الكبائر ممن ينتحل الإسلام يعذبون عذاب الكافرين والمعتزلة يقولون : إن عذابهم ليس كعذاب الكافرين (٣) .

قالت المعتزلة . إن مرتكب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة فهو من أهل النار خالد فيها ، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان : فريق في الجنة وفريق في السعير ، لكنه يخفف عنه العذاب وتكون درجته فوق درجة الكفار ، وقد اتفقت فرقهم على هذا (٤) .

(١) راجع كتابنا : الخوارج ص ١١٢

(٢) المقالات ١/١٦٨

(٣) المقالات ١/٢٠٤

(٤) الملل والنحل ١/٤٥ شرح العقائد النسفية ١/١٧٥

ويعمل بعضهم هذا الحكم فيقول : والحكمة في خلود أهل الكبائر في النار أن العاصي إذا عصى فقد عصى رب عظيم لا نهاية لعظمته فكذلك يكون عذابه بخلود لا نهاية له ^(١) .

وقولهم هذا في مرتكب الكبيرة أداهم إلى إنكار شفاععة النبي ﷺ في أهل الكبائر مع تضافر آيات القرآن على تقريرها وتواتر الأحاديث في إثباتها ^(٢) .

قال عبد الجبار : إن الظالم لا تلحقه شفاععة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مات على ظلمه وإصراره ^(٣) .

أصل شبهتهم : -

أ - وعمدة المعتزلة أن الفاسق يستحق العقاب ، واستحقاق العذاب مضرة خالصة دائمة ، واستحقاق الثواب منفعة خالصة دائمة والجمع بينهما محال ^(٤) . فعندهم أنه لا يجتمع في الشخص الواحد ثواب وعقاب وحسنات وسيئات بل من أثيب لا يعاقب ومن عوقب لم يشب ^(٥) .

(١) انظر شرح لمعة الاعتقاد ص ٧٤ والمعتزلة بين الفكر والعمل ص ١٣٣ - موقف المعتزلة من السنة النبوية ص ٦٩

(٢) متشابه القرآن ١/١٧٧

(٣) المواقف ٣٧٦

(٤) الفتاوى ٨/١٠

(٥) شرح العقيدة الاصفهانية ١٤٤

وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة من أنه قد يجتمع في الشخص الثواب والعقاب ويثبت له من الثواب بحسب ما معه كما يثبت له من العقاب بحسب ما عليه .

ب - والمعتزلة بنوا هذا الحكم على مسألة الإحباط عندهم فإن جمهورهم يقول : إن معصية واحدة تحبط جميع الطاعات حتى إن من عبيد الله طول عمره ثم شرب جرعة خمر فهو كمن لم يعبد الله أبداً (١) .

قال القاضي عبد الجبار : إن ما يستحقه المرء على الكبيرة من العقاب يحبط ثواب طاعته (٢) .
وكلامهم باطل .

(أ) فإن الأعمال لا يحبطها إلا الشرك والموت عليه بنص القرآن ولو كانت كل كبيرة توجب الخلود في جهنم وتحبط الأعمال الحسنة لكانت محل كبيرة كفرأ ولتساوت السيئات كلها وهذا خلاف النص—وص (٣) .

(ب) والنبي صلى الله عليه وسلم أمر بالصلاة على الغال وعلى قاتل

(١) المواقف ص ٣٧٩

(٢) شرح الأصول الخمسة ٦٣٢

(٣) انظر الفصل ٨٧/٤

نفسه ولو كانوا كفارا مرتدين ومنافقين لم تجز الصلاة عليهم فعلم أنهم لم يحبط إيمانهم كله (١) .

(ج) ولو عرض قوطم على العقل لما قبله فن خدم غيره وبلغ جهده دائبا لخدمته ورعايته مائة سنة فصاعدا ثم بدرت منه بادرة واحدة فليس يحسن إحباط جميع حسناته بسيئة واحدة .

(١) الفتاوى ٦٣٨/١٠

المبحث الثاني

أدلة المعتزلة على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار

غالب ما يستدل به المعتزلة على مذهبهم هي أدلة الوعيد ، لكنهم يستدلون ببعض الآيات الواردة في الكفار فيجعلونها على عصاة المؤمنين ولهذا كان ابن عمر يرى أن الخوارج شرار خلق الله ويقول : إنهم . انطلقوا إلى الآيات التي نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين ^(١) .

أولاً : أدلتهم من القرآن الكريم

١ - قوله تعالى في سورة الانقطار « وإن الفجار لفي جحيم يصلونها يوم الدين .. ما هم عنها بغائبين » (١٤ - ١٦) .

قالوا : مرتكب الكبيرة فاجر .

والجواب : أن المراد بلفظ النجار هنا الكامل في الفجور وهو المشرك ^(٢) .

٢ - قوله تعالى في سورة طه « إنه من يأت ربه مجدماً فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى » (٧٤) .

١ - فتح الباري ٢ / ٢٩٥ .

٣ - انظر أصول الدين للرازي ص ١٢٦ ومختصر نفوسه الطبري ٢ / ٥٢٤ .

٣ - قوله تعالى في سورة الزخرف « لا يفترعنهم وهم فيه مبلسون » (٧٥) .

والآيات السابقة ظاهرة أنها في الكفار وليست في عمارة المؤمنين .

٤ - قوله تعالى في سورة البقرة « بلي من كسب سيئة وأحاطت به خطيئة فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . (٨١) »

قالوا : إن العاصي إن لم يتب على الفور أحاطت به خطيئة وخلد في النار . (١)

والجواب ما ذكره ابن كثير (٢) في معناه : أن عمل سيئة وأحاطت به خطيئته وهو من وافى يوم القيامة وليست له حسنة بل جميع أعماله سيئات فهذا من أصل النار .

وعن ابن عباس : بلي من كسب سيئة : أي عمل مثل أعمالكم « أي بني إسرائيل » وكفر بمثل ما كفرتم به حتى يحبط به كفره فما له حسنة .

• - قوله تعالى في سورة النساء « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها » (١٤) .

قالوا : يدل على أن فعل ذلك من أهل الصلاة يخلد في النار ما لم يتب .

٦ - قوله تعالى في سورة النساء « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم ولا تقتلوا

١ (الحكم وقضية تكفير المسلم ص ٢٠١)

٢ (انظر تفسير ابن كثير ١٠٧/١)

أنفسكم إن الله كان بكم رحيمًا . ومن يفعل ذلك عدوانًا وظلمًا فسوف نصليه نارًا » (٢٩ .. ٣٠) قالوا : فدل على أن من يفعل أكل المال بالباطل وقتل النفس يدخله النار لا محالة ، وقد يوصف بذلك الفاسق من أهل الصلاة كالكافر فيجب حمل الآية على العموم . (١)

٧ - قوله تعالى في سورة النساء « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً . (١٠) »

قالوا : وهذا يدل على أن الفاسق من أهل الصلاة متوعد بالنار وأنه سيصلها لا محالة ما لم يتب ؛ لأن الذي يأكل أموال اليتامى ليس هو الكافر فلا يصح حمله عليه ويجب كونه عامًا في كل من هذا حاله ، والأغلب ممن يوصف بذلك أن يكون من أهل الصلاة وأقل أحواله أن يدخل الجميع فيه فيجب أن يقال بعمومه . (٢)

٨ - قوله تعالى في سورة الانفال « يا أيها الذين آمنوا إذا القيم الذين كفروا زحفوا زحفًا فلا تولوهم الادبار . ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفًا لقتال أو متحيزًا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير » (١٥) .

٩ - وقوله تعالى في سورة النور « إن الذين يرمون المحصنات الفاحشات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم (٢٣) »

(١) متشابه القرآن ١٨٢/١

(٢) متشابه القرآن ١٧٨/١

وكل هذه الآيات من نصوص الوعيد وسيأتي الجواب عنها في المبحث القادم .

١١ - وقوله تعالى في سورة النساء « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها (٦٣) »

قالوا : يدل على أن قتل المؤمن على وجه التعمد يستحق به الخلود في النار وذلك يبطل قول من يقول إنه يجوز ألا يدخلهم النار أو يخرجهم منها . (١)

وهذه الآية فيها أجوبة : -

١ - أن معناه ومن يقتل مؤمنا مستحلا قتله .

٢ - أن الخلود وإن كان ظاهرا في التأييد فليس هو نصا فيه وقد يطلق المراد به امتداد مده وتطاول أمد . وعلى هذا التأويل يحيا الملوكة بتخليد الملك .

٣ - أن هذا جزاؤه إن جازاه .

— وقد ذهب جماعة من السلف أن القاتل عموما ليس له توبة . والصحيح هو ما عليه الجمهور أن القاتل له توبة .

(١) متشابه القرآن ٢٠١/١

(٢) الإرشاد ص ٢٨٨ وتفسير ابن كثير ٤٦٠/١ وما بعدها

ثانيا : أدلتهم من السنة النبوية المطهرة

(١) قوله صلى الله عليه وسلم « من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه ، نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا ، ومن شرب سماً فقتل نفسه فهو يتحساه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالدا - مخلدا فيها أبدا » (١) .

قالوا فهذا دلالة صريحة . أن مرتكب الكبيرة يخلد بكبيرته في النار .

والجواب عنها ذكر النووي (٢) رحمه الله فيه ثلاثة أقوال : —

١ - أنه محمول على من فعل ذلك مستحلاً مع علمه بالتحريم فهذا كافر وهذه عقوبته (٣) .

٢ - أن المراد بالخلود طول المدة والإقامة المتكاملة لاجتماع الدوام كما يقال خلد الله ملك السلطان .

٣ - أن هذا جزاؤه ولكن الله تكرم فأخبر أنه لا يخلد في النار من مات مسلماً . وقد دل الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر ولا يخلد في النار وهو حديث جابر رضي الله عنه قال : لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة هاجر إليه الطفيل بن عمرو وهاجر معه رجل من قومه فأتوا المدينة ففرض فوجدع فأخذ مشاقص له فقلع بها براجمه فشجبت يده فمات

(١) صحيح مسلم ١١٨/٢

(٢) صحيح مسلم شرح النووي ١١٨/٢ .

(٣) التهذيب للباقلاني ص ٣٦٩ .

فَرَأَاهُ الطَّفِيلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ فَرَأَاهُ وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةً ، وَصَرَّاهُ مَغْطِيَا يَدَيْهِ
فَقَالَ لَهُ : مَا صَنَعْتَ بِكَ رَيْكَ ، فَقَالَ : غَفَرْتُ لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا لِي أَرَاكَ مَغْطِيَا يَدَيْكَ ؟ قَالَ : قَبْلَ لِي لِي : إِنْ نَصَلِحَ مِنْكَ
مَا أَفْسَدْتُ . فَخَصَمَهَا الطَّفِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « اللَّهُمَّ وَلِيْدِيهِ فَاغْفِرْ » (١) فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
قَاتِلَ نَفْسِهِ لَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ .

٢ (وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَامٌ » .

٢ (وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنَانٌ وَلَا عَاقٌ وَلَا مَدْمَنٌ
خَمْرٌ » (٢) .

٤ (وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ » (٣) .

٥ (وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَعَاهِدَةً بِغَيْرِ حَقِّهَا حَرَّمَ
اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ أَنْ يَشْمَ رِيحُهَا » (٤) .

٦ (وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مَثْقَالُ
ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ » (٥) .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٠/٢ .

(٢) رواه النسائي (صحيح النسائي رقم ٥٢٤١) .

(٣) فتح الباري ٤٢٨/١٠ .

(٤) فتح الباري ٢٧٠/١٢ .

(٥) صحيح مسلم ٩٣ .

قالوا : فهذه الأحاديث تسدل على أن مرتكبي الكبائر لا يدخلون الجنة وبالتالي فهم مخلدون في النار .

وقد أجاب العلماء عن هذه الأحاديث بأجوبة منها (١) .

١ - قيل : معناه لا يدخل بعض الجنان التي هي أعلى وأشرف وأكثر نعيما وسرورا وبهجة وأوسع لا أنه لا يدخل شيئاً من تلك الجنان التي هي في الجنة .

٢ - وقيل : لا يدخل الجنة أي : لا يستحق دخولها اذا جوزى بذنبه ، وقد يعفو الله عنه فيدخلها .

٣ - وقيل : لا يدخلها دون مجازاة إن جازاه .

٤ - وقيل لا يدخلها مع المتقين أول وهلة .

وقيل في حديث : لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ، بالإضافة إلى ما سبق :

أ - أن المراد التكبر عن الإيمان فصاحبه لا يدخل الجنة أصلاً إذا مات .

ب - أنه لا يكون في قلبه كبر حال دخوله الجنة كما قال الله تعالى في سورة الأعراف : ونزعنا ما في صدورهم من غل (٤٣) .

(١) التوحيد لابن خزيمة - ٤ ص ٣٩٧ وكذلك صحيح مسلم بشرح النووي ٩١/٢ .

(٧) وقوله ﷺ « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة » (١).

وهذا مثل الأدلة السابقة وقد أجاب العلماء عنه بجوابين بالإضافة إلى ما سبق .

أ — أنه محمول على المستحل لذلك إذا مات على ذلك فإنه يكفر ويخلد في النار .

ب — أن معناه : فقد استحق النار ويجوز العفو عنه وقد حرم الله عليه دخول الجنة أول وهلة مع الفازين .

(٨) وقوله صلى الله عليه وسلم « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » (٢).

وقد أجاب العلماء بأن معنى كونهما في النار أنهما يستحقان ذلك ، ولكن أمرهما إلى الله تعالى إن شاء عاقبهما ثم أخرجهما من النار كسائر الموحدين وإن شاء عفا عنهما فلم يعاقبهما أصلاً . وقيل هو محمول على من استحل ذلك .

هذه هي استدلالاتهم من الكتاب والسنة على مذهبهم وغالب هذه الاستدلالات من نصوص الوعيد وقد رددنا على كل استدلالهم بأجوبة مستقلة وننتقل إلى الرد الإجمالي على استدلالهم بأدلة الوعيد .

(١) التمهيد للباقلاني ٣٦٩

(٢) فتح الباري ٣٧/١٣

(٣) فتح الباري ٣٧/١٣

المبحث الثالث

الرد على استدلالات المعتزلة بأدلة الوعيد

رأينا في المبحث السابق كيف كان استدلال الوعيدية بالكتاب والسنة وأن عمدتهم هي أدلة الوعيد فقد احتجوا بعموماتها (١) وغفلوا عن أدلة الوعد والعفو والرحمة .

ووجه استدلالهم بأدلة الوعيد أنهم يقولون : إنه أُوعد بالعقاب وأُخبر به فلو لم يعاقب لزم الخلف في وعيده والكذب في خبره وهذا محال (٢) .

واستدلوا على عام جواز الخلف في الوعيد بقوله تعالى في سورة ق « قال لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد . ما يبدل القول لدى وما أن يظلام للعبيد (٢٨ - ٢٩) قالوا : والآية تدل على أن الوعيد الوارد عن الله لا يتبدل ولا يتغير وأنه لا يجوز أن يخلف (٣) .

وقد ذهب الماتريدية إلى عدم جواز الخلف في الوعيد . وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الآية المتقدم ذكرها دليل على أن وعيده لا يبدل وتضعف جواب من يقول إن إخلاف الوعيد جائز (٤) .

(١) انظر أصول الدين للرازي ص ٤٣٦

(٢) المواقف ٣٧٦

(٣) انظر المعتزلة وأصولهم الخمسة ص ٢٢٨

(٤) انظر الفتاوى ١٤ / ٤٩٨

وسنشرح في بيان خطأ استدلالهم بأدلة الوعيد على تخليد العصاة
في النار : -

١ - أن الكتاب والسنة فيها وعدو وعيد ، والمسلم عليه أن يصدق بهذا
وبهذا لا يؤمن ببعض ويكفر ببعض . والوعيدية أرادوا أن يصدقوا
بالوعيد دون الوعد وهذا لا يجوز (١) .

٢ - أن أحاديث الوعد والرجاء ليس فيها مناقضة لعمومات الوعيد
ولذلك اشتهرت أحاديث الوعد في عصر الصحابة والتابعين ولم ينكرها
أحد بل رواها أكابرهم وأئمتهم .

٣ - أن الواجب هو التوفيق بين نصوص الوعد والوعيد ، وهذا
ما فعله أهل السنة والجماعة بخلاف الوعيدية : ومن أوجه التوفيق ما يلي : -

أ - أن آيات الوعيد عامة ، وكل عام يقبل التخصيص ، فمن عني عنه
كان مستثنى من العموم ، فإن العموم والتخصيص لا يتناقضان (٢) .

والوعيدية تقول : إن أدلة الوعيد لا تلحق من تاب . فهم خصموا
عمومها بالآيات الدالة على التوبة ، ونحن نقول : إنها مخصوصة بآيات
أخرى (٣) كقوله تعالى في سورة النساء : إن الله لا يغفر أن يشرك به

(١) الفتاوى ٢٧١/٨

(٢) الفتاوى ٤٨٢/١٢

(٣) انظر الفصل ٩١/٤

ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (٤٨) « فالوعيد وإن كان عاما مطلقا في آية
فقد خصص وقيد في آية أخرى .

ب - أن كل وعيد في الكتاب والسنة لأهل التوحيد فانهما هو على
شريطة ، أى : إلا أن يشاء الله أن يغفر أو يهتكم ويتفصل فلا
يعذب على ارتكاب تلك الخطيئة (١) بدليل قوله تعالى في سورة النساء
« إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (٤٨) ولهذا
قال أهل السنة في آيات الوعيد : إن ذلك جزاؤه فان شاء الله أن يغفر
جزائه فيما دون الشرك فعل (٢) . فعن أبي مجلد في قوله تعالى : في سورة
النساء . « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم (٩٣) » قال : هي جزاؤه فان
شاء الله أن يتجاوز عن جزائه فعل (٣) .

ج - أن إخلاف الوعيد كرم بخلاف الوعد فان إخلافه لؤم (٤) :

قال الشاعر :

وإني متى أوعدته أو وعدته لخلاف إيعادي ومنجز موعدي

وقال كعب بن زهير : —

١ - التوحيد لابن خزيمة ٢٦٨ .

٢ - الاعتقاد البيهقي ١٨٨ .

٣ - المرجع السابق : نفس الصفحة .

٤ - تفسير القرطبي ٣٣٤/٥ . أصول الدين للرازي ص ٢٦ .

نبئت أن رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول .

فهذا وعيد خاص وقد رجا فيه العفو مخاطبا النبي صلى الى عليه وسلم
فعلم أن العفو عن المتوعد جائز (١) .

وأما قوله تعالى في سورة ق «ما يبدل القول لدى (٢٩)» فالجواب عند
استدلالهم به ما ذكره بعض العلماء من أن التبديل ينقسم إلى مذموم ومحمود .
فالمذموم ما كان من خير إلى شر والمحمود ما كان من شر إلى خير ، أو من خير
إلى خير أفضل منه أو مثله وجعلوا العفو خيرا من العقوبة في حق المسلمين
لما ورد في الأحاديث ، هذا بعينه ، وفي من حلف على يمين فرأى غيرها
خيرا منها .

ومن أمثلة ذلك الحالف على أن لا يفعل ما يستحب فعله ، فإن كان له
حكمه مرجحة لتركه وهو يخفيها كان له في اليمين عذر ، وإن أحب أن يفعل
المستحب كان له فيه المخرج . والله تعالى من ذلك كله أجمله وأحسنه
وأكثره حمدا وثناء (٢) .

ثم إن خلف الوعيد من الله ليس كذبا (٣) لوجوه منها : —

١ — الفتاوى ٤٨٢/١٢ .

٢ — إيثار الحق على الخلق ص ٣٨٤ وما بعدها .

٣ — أنظر حاشيته شرح العقائد النسفية ١٧٢/١ المعتزلة وأصولهم

الخمس : ٢٣٠ ، الأربعين في أصول الدين ص ٤٠٩ .

١ — أن الوعيد مشروط بشرائط مثل عدم العفو فلا يلزم منه الكذب
فمحصل آيات الوعيد أننا نعتبهم إن لم نعتف عنهم ، ولكن إن عفووا عنهم لم
نعتبهم وليس في هذا خلف وعيد حتى يلزم منه الكذب .

٢ — أن معنى آيات الوعيد إنشاء الوعيد لا الإخبار به ، فهي لا تنصف
بالصدق والكذب لأنهما من صفات الخبر دون الإنشاء ، فلا يلزم الكذب
في إخلاف الوعيد .

قالوا : والذي يؤكد دائماً في القرآن هو أدلة الوعد كقوله تعالى في
سورة النساء « وعد الله حقاً (١٢٢) ولم يرد وعيد الله حقاً .

— وهذا ما ذكره العلماء في هذا الوجه من التوفيق وهو أن إخلاف
الوعيد جائز ؛ وقد ذكرنا أن شيخ الإسلام لا يرتضى هذا حيث قال
« لكن التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعيد وتفسير بعضها ببعض من
غير تبديل شيء منها » ^(١) وهذا ما نميل إليه . وسأذكر بعد هذا الوجه
الذي يرجحه .

د (أن نصوص الوعيد عامة وتبقى على إطلاقها وعمومها يمكننا
لا نشهد بها عامة على معين بأنه من أصحاب النار ؛ لأننا لا نعلم لحوق
الوعيد له بعينه لأن لحوق الوعيد بالمعين مشروط بشروط وانتفاء موانع ،
ونحن لا نعلم ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقه . فهذه الأعمال التي رتب

الوعيد عليها سبب مقتضى لحصول الوعيد . لكن المقتضى قد يتخلف عن المقتضى لمعارض راجح ، فكأنها سببا لا يمنع تخلف الحكم عنه لما منع ومن هذه الموانع : التوبة ، والحسنات التي تكافئ السيئات ، والمصائب الدنيوية ودعاء المؤمنين واستغفارهم في الحياة وبعد الممات ، وما يهدي إليه بعد الموت تصدقه وجع ، وشفاعة الشافعين ، وعفو أرحم الراحمين .

وبين هذا أنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وأكل ثمنها ^(١) . وثبت في صحيح البخاري عن عمر أن رجلا كان يكثر شرب الخمر فلعنه رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تلعه فان يحب الله ورسوله » ^(٢) فنهى عن لعن هذا المعين وهو مدمن خمر لأنه يحب الله ورسوله ، وقد لعن شارب الخمر على العموم ^(٣) .

وبهذه الوجوه من التوفيق تتآلف النصوص وتتفق ^(٤) ، أما أن نأخذ ببعضها ونطعن بها في البعض الآخر كما تفعل الوعيدية فهو إيمان ببعض الكتاب وكر بعضه .

(١) صحيح ابن ماجه ٢٤٣/٢ صحيح الترمذى ٢٧٠٢ .

(٢) فتح البارى ٧٧/١٢

(٣) الفتاوى ٤٨٣/١٢ ، ٦٤١/١١ ، ٤٢٧/٦ ، ٤٨٤/٤ المنتقى من

منهاج الاعتدال ص ٣٨٦ ، ص ٢٨٣ .

(٤) انظر الفصل ٨٨/٤

وبهذا نصل الى :

- ١ - العلاقة الوثيقة بين مذهب الخوارج والمعتزلة بل إن قول المعتزلة في مرتكب الكبيرة ما هو إلا تطور عن قول الخوارج .
- ٢ - أن أصل ضلال الخوارج وخروجهم على علي رضي الله عنه كان بسبب موقفهم في مرتكب الكبيرة حيث زعموا أن عليا رضي الله عنه كافر فخرجوا عليه .
- ٣ - اتفاق فرق الخوارج على أن مرتكب الكبيرة كافر واختلافهم في تفسير هذا الإطلاق .
- ٤ - أن أصل شبهة الخوارج والمعتزلة عدم تصورهم اجتماع كفر وإيمان في شخص أو ثواب وعقاب .
- - تعلقهم بجانب واحد وترك الجوانب الأخرى من النصوص ، يعلقون بنصوص نفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة ويتركون نصوص إثبات الإيمان له ، ويعلقون بنصوص الوعيد ويتركون نصوص الوعد .
- - تبين لنا كيفية التوفيق بين الأدلة بين أدلة الوعد والوعيد بين أدلة إثبات الإيمان للعصاة ونفيه عنهم .

الفصل الرابع

المرجئة

مقدمة

تحدثنا فى الفصول السابقة عن الخوارج والمعتزلة ومذهبهم فى مرتكب الكبيرة ، وفى هذا الفصل نتحدث عن فرقة أخرى مخالفة لأهل السنة ومذهبهم الحق فى مرتكب الكبيرة ، وهى مع المعتزلة على طرفى نقيض ، هذه الفرقة هى المرجئة .

وسنتعرف من خلال هذا الفصل على :

المرجئة من هم ؟

وما مذهبهم ؟

وما قولهم فى مرتكب الكبيرة ؟

وأدلتهم ، والأجوبة عن إستدلالاتهم .

فنعول وبالله تعالى التوفيق : —

التعريف بالمرجئة :

لفظ المرجئة مأخوذ من الإرجاء . وهو يأتي بمعنى التأخير كما في قوله تعالى في سورة الشعراء : « قالوا أرجه وأخاه » (٣٦) أى أمهله وأخره (١) . وقد سموا مرجئة لأنهم آخروا العمل عن الإيمان حيث لم يجعلوه داخلا في مسماه (٢) .

ولما ظهرت بوادر هذه الفرقة وطلّعت إرجائها تصدى لها سلف الأمة فحذروا منها ، وأنكروا عليها ، فقال الزهدي : ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على الملة من هذه « يعنى الإرجاء » .

— وعن سعيد بن جبير قال . مثل المرجئة مثل الصابئين .

— وقال إبراهيم النخعي : المرجئة أخوف عندي على الإسلام عدتهم من الأزارقة . والمرجئة لهم مذاهب متعددة في الإيمان ومختلفة ، ولكن يجمعهم إخراج العمل عن الإيمان وكون الإيمان يتم كاملا بدونه (٣) .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن المرجئة على ثلاثة أصناف .

١ — الصنف الأول من يقول : إيمان مجرد ما فى القلب .

١ — الفرق بين الفرق ص ٢٠٢ ، والملل والحل ١/١٢٩ .

٢ — انظر التحفة المهدية ٨٧/٢ ، الفرق بين الفرق ٢٠٢ . العلم الشاخ

ص ٧٩ .

٣ — المرجئة وموقف أهل السنة منهم محمد العلى اللاحم رسالة ما جستبر -

جامعة الإمام ١٤٠٧ هـ ص ١٦٤ .

- ٢ - المصنف الثانى من يقول : هو مجرد قول اللسان
 - ٣ - والثالث من يقول : هو تصديق القلب وقول اللسان .
وذكر منهم اثنتى عشرة فرقة ^(١) ، ومن أشهر هذه الفرق ^(٢) :-
 - ١ - اليونسية : أصحاب يونس بن عون النخري .
 - ٢ - العبيدية أصحاب عبيد المكنتب .
 - ٣ - الفسانية أصحاب غسان الكوفي .
 - ٤ - النوبانية : أصحاب أبى ثوبان المرجى .
 - ٥ - المئومنية : أصحاب أبى معاذ المئومنى .
 - ٦ - الصالحية : أصحاب صالح بن عمر الصالحى .
 - ٧ - المريسية : وهم أتباع بشر المريسى .
- وقد ذهب فريق من الفقهاء كجماد بن سليمان وأبى حنيفة وأصحابه إلى إخراج العمل عن مسمى الإيمان فوافقوا المرجئة فى هذا فسموا مرجئة الفقهاء . ^(٣) قال الطحاوى من الحنفية « والإيمان هو الإقرار باللسان ، والتصديق بالجانان » ^(٤) . وقد جعل الأشعرى فى المقالات أبأ حنيفة وأصحابه الفرقة التاسعة من المرجئة ^(٥)

(١) الفتاوى ٥٤٣/٧

٢ - انظر الملل والنحل ١/ ١٤٠ ، الفرق بين الفرق ص ٢٠٤

(٣) انظر لوامع الأنوار ١/ ٤٢٥

(٤) العقيدة الطحاوية ص ١٠

(٥) انظر المقالات ١/ ٢١٩ .

وقد ذهب كثير من الأشاعرة إلى هذا المذهب فأخرجوا العمل عن مسمى الإيمان ، فهم في هذا الباب مرجئة .

قال ابن تيمية : - والقاضى أبو بكر الباقلانى نصر قول جهم « في مسألة الإيمان متابعة لأبى الحسن الأشعرى وكذلك أكثر أصحابه » (١) ومن أقوال الأشاعرة في هذا :

قول الرازى : الإيمان عبارة عن الاعتقاد ، والقول سبب لظهوره والأعمال خارجة عن مسمى الإيمان » (٢).

وقال الإيجى عن الإيمان : وأما فى الشرع فهو عندنا وعليه أكثر الأئمة كالقاضى والأستاذ : التصديق للرسول فيها علم مجيئه به ضرورة ، فتفصيلا فيما علم تفصيلا ، وإجمالا فيما علم إجمالا » (٣)

(١) الفتاوى ١١٩/٧

(٢) أصول الدين للرازى ص ١٢٧ .

(٣) المواقف ص ٨٤

المبحث الأول

مذهب المرجئة في مرتكب الكبيرة

تتفق فرق المرجئة جميعا الغلاة منهم والمقتصد على أن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان وذلك لأن العمل لا علاقة له بمسمى الإيمان فالإخلال به لا يكون إخلالا بالإيمان^(١) . ولأن الإيمان لا يتبعض حتى يذهب جزء منه قال أبو حنيفة في الفقه الأكبر « ولا نكفر مسلما بذنب من الذنوب وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلها . ولا نزيل عنه اسم الإيمان ، ونسميه مؤمنا حقيقة »^(٢) .

وقال أبو المظفر الاسفراييني « وأهـ لم أنـ المؤمن لا يصـير كافرآ بالمعصية ولا يخرج بها عن الإيمان ؛ لأن معصيته كائنة في طرف من الأطراف لا تنافي إيانا في القلب »^(٣) .

فهم يخالفون أهل السنة والجماعة في أن مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان .

(١) انظر الفتاوى ٢٢٣/٧ - وانظر أصول العدل والتوحيد

لعبد الجبار ص ١٢١

(٢) الفقه الأكبر بشرح الماتريدي ص ٢٧

(٣) التبصير في الدين ص ١٥٦

أدلتهم على المذهب :

أ - الاستدلال بأن الإخلال بالعمل لا يخل بالإيمان لخروجه عن مسماه . وهذا واضح من كلام الاسفرايينى السابق .

ب - الاستدلال بالأدلة التى تثبت الإيمان لمركب الكبيرة ولا تخرجه عن مجتمع المؤمنين .

لكنه قد دلت أدلة على أنه ناقص الإيمان فينبغى القول بها .

المبحث الثاني

حكم مرتكب الكبيرة عند المرجئة

اختلف المرجئة في حكم مرتكب الكبيرة على قولين : -

- قول مرجئة الفقهاء والأشاعرة :

وهؤلاء وافقوا أهل السنة والجماعة في حكم مرتكب الكبيرة ، وأطلقوا الإرجاء على غلاة المرجئة لخالفتهم إياهم في مرتكب الكبيرة فقط لا في إخراج العمل عن مسمى الإيمان ^(١) .

قال أبو حنيفة ^(٢) : « ولا نقول إن المؤمن لا تضره الذنوب ، ولا نقول : إنه لا يدخل النار ، ولا نقول إنه يخلد فيها وإن كان فاسقا بعد أن يخرج من الدنيا مؤمنا ، ولا نقول إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة ولكن نقول : من عمل حسنة بجمع شرائطها خالية من العيوب المفسدة ولم يطلها الكفر والردة والأخلاق السيئة حتى خرج من الدنيا مؤمنا فإن الله تعالى لا يضيعها بل يقبلها منه ويثبته عنها ، وما كان من السيئات دون الشرك والكفر ولم يشب عنها صاحبها حتى مات مؤمنا فإنه في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه بالنار وإن شاء عفا عنه ولم يعذبه بالنار أصلا » فهذا يدل على موافقتهم لأهل السنة في حكم مرتكب الكبيرة .

(١) أنظر المرجئة وموقف أهل السنة منهم ص ٣٥٢ .

(٢) الفقه الأكبر بشرح الماتريدي ص ٢٧ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية « ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة (يعني دخول الأعمال في مسمى الإيمان) هو نزاع لفظي وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء كجهد بن سليمان وهو أول من قال ذلك ومن أتبعه من أهل الكوفة وغيرهم متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد . فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنا وظاهراً بما جاء به الرسول » (١) .

- وأما الأشاعرة فقد قالوا بما قال به أهل السنة والجماعة أيضاً في مرتكب الكبيرة (٢) مع أنهم مرجئة من حيث إرجاء العمل عن الإيمان .

قال الجويني : « من مات من المؤمنين على إصراره على المعاصي فلا يقطع عليه بعقاب ، بل أمره مفوض الى ربنا تعالى فان عاقبه فذلك بهدله وإن تجاوز عنه فذلك بفضلله ورحمته فلا يستنكر ذلك عقلاً وشرماً (٣) » وقد ذكر شيخ الإسلام أن أبا الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان يعني أنه التصديق لكنه نصر مذهب أهل السنة في أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة ولا يخلدون في النار وتقبل فيها الشفاعة » (٤) .

(١) الفتاوى بتصرف ٢٩٧/٧

(٢) انظر العقيدة النظامية ص ٩٢ واللمع للأشعري ص ٧٥ وقواعد العقائد للغزالي ص ١٥٤

(٣) الارشاد للجويني ص ٣٩٢

(٤) انظر الفتاوى ١٢٠/٧

٢ — قول غـ لالة المرجئة في حكم مرتكب الكبيرة : —

ذهب هؤلاء إلى أنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة^(١) . وقالوا : إن الإيمان يحبط عقاب المسق لأنه أوزن منه وإن الله لا يعذب موحدا^(٢) ، وقالوا : — إن الإيمان أقوى من الكفر ، ولما لم ينفع مع الكفر شيء من الطاعات وجب أن لا يضر مع الإيمان شيء من المعاصي^(٣) . وقالوا : إن ما دون الشرك مغفور لا محالة ، وإن العبد إذا مات على توحيد لا يضره ما اقترفه من الآثام وارثكبه من السيئات^(٤) ، فمن قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وحرّم ما حرّم الله وأحل ما أحل الله دخل الجنة إذا مات وإن زنى وإن سرق وقتل وشرب الخمر وقذف المحصنات ، وترك الصلاة والزكاة والصيام إذا كان مقرا بها يسوف التوبة لم يضره وقوعه على الكبائر وتركه للفرائض وركوبه للفواحش^(٥) .

فهم يقطعون بأن العاصي لا يعاقب^(٦) كما ذكرنا أن إيمان أفسق

(١) لباب العقول ٣٩١ ولوامع الأنوار ٤٢٥/١ والمقالات ٣٢٨/١

والفصل ٧٤/٥

(٢) المقالات ٢٣ / ١

(٣) الأربعين في أصول الدين للرازي ص ٢٩٢

(٤) الملل والنحل ١٤٠/١

(٥) التنبيه والرد ص ٤٧

(٦) انظر الأربعين ٣٩

الناس كإيمان أبي بكر وعمر (١) ، بل إن ابن حزم ينقل عن إحدى طوائفهم أنهم يقولون ، إن الإيمان قول باللسان وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن عند الله تعالى ولي لله عز وجل من أهل الجنة ، وذكر عن طائفة أخرى منهم تقول : إن الإيمان عقد بالقلب وإن أعلن الكفر بلسانه بلا تقية وعبد الأوثان أو لزم اليهودية أو النصرانية في دار الإسلام وعبد الصليب ، وأعلن التليث في دار الإسلام فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله عز وجل ولي لله تعالى من أهل الجنة (٢) . ومن كان هذا قوله في مثل هؤلاء لا يستغرب قوله في مرتكب الكبيرة إنه مؤمن كامل الإيمان .

{ فساد مذهبهم }

— ومذهب المرجئة لا يشك عاقل في فساده ، فانهم سهلوا على الناس ارتكاب المحظورات وأدى قولهم إلى ظهور الفسق والمعاصي ، وأن يقول العاصي إذا أنكر عليه : أنا مؤمن مسلم حقا كامل الإيمان والإسلام ولي من أولياء الله ، فلا يبالي بما يكون منه من المعاصي (٣) .

— والمرجئة بقولهم هذا قد سورا بين الصالح والفاسق ، بين المحسن والمسيء ، والله تعالى يقول في سورة الجاثية « أم محسب الذين يعملون السيئات أن نجمعهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون (٢٨) » .

(١) التنبیهات السنیة ٢٨٢

(٢) الفصل ٧٢/٥

(٣) انظر شرح الطحاوية ٤٧٠/٢

وقال تعالى في سورة العنكبوت « أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا سوء ما يحكون (٤) » .

وقال تعالى في سورة القلم « أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون (٣٥ - ٣٦) » . فقد أخبر تعالى أنه لا يستوى عنده الولي والعدو^(١) . بل إن الله تعالى لم يسو بين الطائفتين من المؤمنين في أعمال الصالحات ، بل فضل بعضهم على بعض^(٢) . قال تعالى في سورة الحديد « لا يستوى منكم من أتقى من قبل الفتح وقافل ، أولئك أعظم من الذين أتفقوا من بعد وقاتلوا (١٠) » ، وقال عز وجل في سورة النساء « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة ، وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً » (٩٥) .

— ثم إن مذهبهم يدفع معظم التكليف من الأوامر والنواهي ، لأنه إن لم يكن مؤاخذاً بترك ما أمر به لم يكن مثاباً بامتثال ما أمر به ، وهذا كله معلوم بطلانه من جهة الشرع^(٣) .

(١) انظر التنبيه والرد ص ٤٦

(٢) انظر الشريعة والآجری ص ١٤٧

(٣) لباب العقول ص ٣٩٠

المبحث الثالث

أدلة المرجئة على مذهبهم (*)

أولاً : أدلتهم من القرآن الكريم :-

أ - استدلووا بالآيات التي فيها بيان سعة رحمة الله وعظيم مغفرته ومنها :

١ - قوله تعالى في سورة النساء « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (٤٨) » .

— قالوا الكافر وحده لا يغفر له وما دون الكافر مغفور لأهله . (١)

٢ - قوله تعالى في سورة الاعراف « إن رحمة الله قريب من المحسنين (٥٦) »

قالوا : ومن قال لا إله إلا الله حمد رسول الله فقد أحسن ، فهو محسن فرحمه الله قريب منه ، ومن رحمة الله فلا يعذب . (٢)

٣ - قوله تعالى في سورة الانعام « فان كذبوك فقل ربكم ذو رحمة واسعة » (١٤٧)

* نعتي بهم المرجئة الغلاة أما القسم الأول من المرجئة فقد ذكرنا أنهم موافقون لأهل السنة .

(١) التنبيه والرد ص ٤٨ .

(٢) الفصل : ٨٣/٤

قالوا : كما أن الكفر محبط لكل حسنه فإن الإيمان يكفر كل سيئة
والرحمة والعفو أولى بالله . (١)

٢ - قوله تعالى في سورة الرعد « وإن ربك لذو مغفرة للناس
ظلمهم (٦) »

قالوا : أي حال ظلمهم وهذا يدل على حصول الغفران قبل
التوبة . (٢)

ب - واستدلوا بآيات قالوا : إنما تدل على أن مرتكب الكبيرة
لا يستحق الوعيد وأن المستحق هو الكافر (٣) : - منها :-

١ - قوله تعالى في سورة النحل « إن الخزي اليوم والسوء على
الكافرين (٢٧) » .

قالوا . فدلت الآية على اختصاص الخزي بالكافرين ، ثم إن كل من
دخل النار فقد حصل له الخزي لقوله تعالى في سورة آل عمران « ربنا
إنك من تدخل النار فقد أخذيته (٩٢) »

فلما لم يحصل الخزي إلا للكفار وجب ألا يحصل دخول النار إلا لهم .
٢ - قوله تعالى في سورة الملك « كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها
ألم يأتكم نذير . قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا (٨ - ٩) » قالوا : فدللت

١ (الفصل ٨٢/٤ حجج القرآن للرازي ص ٣٩ .

٢ (أصول إلهدين للرازي ص ١٢٥ : الأربعين ص ٣٩١ .

٣ (حجج القرآن ص ٤٠ .

هذه الآية على أن كل فوج يدخل النار يكون مكذبا بالله وبرسوله فمن لم يكن كذلك وجب ألا يدخل النار . (١)

٣ - قوله تعالى في سورة الليل « فأُنذرتكم نارا نلظي لا يعلوها إلا الأَشقى الذى كذب وتولى (١٤ - ١٦) » .

قالوا : فأوجب النار لمن ينكر البعث ويكفر بالله وبرسوله ولا يؤمن بهم ، وليس في فساق أهل الملة من هذا وصفه . (٢)

٤ - قوله تعالى في سورة سبأ « وهل نجازى إلا الكفور . (١٧) » قالوا : ولفظ الكفور المبالغة فوجب أن يختص هذا الحكم بالكافر الأصلي ج - واستدلوا بالأدلة التي فيها الوعد للمؤمنين فجعلوها لمرتكب الكبائر أيضا :

وقالوا : إن مرتكب الكبيرة مؤمن بدليل قوله تعالى في سورة الحجرات « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا (٩) » سماهم مؤمنين حال ما وصفهم بالبغي (٣)

ولما وصلوا إلى هذا قالوا : إذن هو مستحق لكل الوعد المذكور للمؤمن

١ - كقوله تعالى في سورة الأحزاب « وبشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلا كبيرا » . (٤٧)

(١) أصول الدين للرازي ص ١٢٤ .

(٢) التمهيد للباقلاني ص ٣٥٨ .

(٣) الأربعين ص ٣٩٢ .

٢ - وقوله تعالى في سورة يوسف « ثم ننجى رسـلنا والذين آمنوا
كذلك حقاً علينا ننج المؤمنين (١٠٣) »

د - واستدلوا بأدلة فيها الحديث عن فريقي المؤمنين والكافرين يوم
القيامة : -

منهم : -

١ - قوله تعالى في سورة آل عمران « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه
فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذقوا العذاب بها كنتم
تكفرون (١٠٦) »

قالوا : فجعل المكلفين صنفين ، وجعل كل من اسودت وجوههم من
الذين كفروا بعد إيمانهم من أهل العذاب ، وجعل من ابيضت وجوههم
من أهل الثواب . (١)

٢ - قوله تعالى في سورة الواقعة « وكنتم أزواجا ثلاثة . فأصحاب
الميمنة ما أصحاب الميمنة . وأصحاب المشأمة ما أصحاب المشأمة .
والسابقون السابقون (٧ - ١٠) »

قالوا : فقد قسم المكلفين إلى ثلاثة أقسام ثم ذكر أن السابقين
وأصحاب الميمنة في الجنة ، وأن أصحاب المشأمة في النار ثم بين أن
المشأمة هم الذين يقولون « أنذامتنا وكنا ترابا وعظاما أننا لمبعوثون »
(الواقعة ٤٧)

(١) المصدر السابق ص ٣٩١

فثبت أن من لا يقول بهذا القول من الصنفين الداخلين الجنة .^(١)

ثانيا : أدلتهم من السنة النبوية المطهرة (٢)

١ - حديث أبي ذر رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ « ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة : قلت : وإن زنى وإن سرق . قال : وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر » . رواه مسلم

٢ - حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : كنت ردف رسول الله ﷺ على حمار يقال له عفير . قال : يا معاذ تدري ما حق الله على العباد وما حق العباد على الله ؟ قال قلت : الله ورسوله أعلم . قال : فإن حق الله على العباد أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئا ، وحق العباد على الله عز وجل أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا . قال : يا رسول الله أفلا أبشر الناس قال لا تبشرهم فيتكلوا » رواه مسلم

١ - أنظر الأربعين ص ٣٩٢

٢ - انظر حجج القرآن ص ٤٢ التنبيه والرد ص ٤٨

المبحث الرابع

الرد على استدلالات المرجئة

رأينا أدلة المرجئة ووجه استدلالهم بها على مذهبهم ومقصودنا في هذا المبحث مناقشة هذه الأدلة والرد على استدلالاتهم بها لكن الرد على استدلالهم بها سيكون بالرد على أصنافها لا على مفرداتها لأنهم يستدلون بعدة أدلة ووجه الدلالة منها واحد ، ولهذا سنرد إجمالاً على استدلالاتهم ، ثم نقيبها بذكر الردود التي تخص بعض الأدلة بعينها .

أولاً : الرد الإجمالي على استدلالاتهم : -

أ - أما استدلالهم بالأدلة التي فيها بيان سعة رحمة الله وعظيم مغفرته فنقول : إن هذه الأدلة لا تنافي حصول العذاب لمن ارتكب كبيرة أو ذنباً فإن الله تعالى كما أخبر أنه غفور رحيم أخبر أيضاً أنه شديد العقاب .

فقال تعالى : في سورة الحجر « بنى عبادى أنى أنا الغفور الرحيم وأن عذابى هو العذاب الأليم (٤٩ - ٥٠) » . فلا يؤخذ جانب دون الآخر بل لابد من الجمع بين النصوص .

ثم إن عذاب الله عدل والعدل لا يضاد الرحمة (١) .

(٣) حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال سمعت رسول الله

(١) المرجئة وموقف أهل السنة منهم ص ٣٥٨

صلى الله عليه وسلم يقول « من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم عليه النار » (١) .

(٤) قوله صلى الله عليه وسلم « من مات وهو يعلى لم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة » (٢) .

(٥) وعن جابر قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله ما الموجبتان ؟ قال : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار .

قالوا : فقد دلت هذه الأحاديث دلالة صريحة على مذهبنا وهو أن الموحدين لا يدخل النار بل يدخل الجنة .

هذه نماذج من أدلة المرجئة على مذهبهم من الكتاب والسنة .

ثالثاً - أدلتهم من العقل : -

١ - قالوا : إن الإيمان أقوى من الكفر ولما لم ينفع من الكفر شيء من الطاعات وجب أن لا يضر مع الإيمان شيء من المعاصي .

٢ - وقالوا : الكافر إذا أسلم أزال ثواب إيمانه عقاب كفره ، فدل هذا على أن ثواب الإيمان أزيد من عقاب الكفر ، وعقاب الكفر لا شك أنه أزيد من عقاب الفسق فيلزم أن يكون ثواب الإيمان أزيد من عذاب

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٢٢٩/١)

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (٢١٨/١)

الفسق بكثير أو عند الجبر والمقابلة يفضل ثواب الإيمان لا محالة فوجب القطع بأن المؤمن من أصل الجنة (١) .

ب - وأما استدلالهم بأدلة الوعد فيقابل بأدلة الوعيد فإنه لا يجوز التعلق بأدلة الوعد دون أدلة الوعيد ولا العكس ، بل الواجب الجمع بين الآيات الأخبار فكلها حق من عند الله ، وإلا كان إيماننا ببعض الكتاب وكفرنا ببعضه (٢) ، وقد قال تعالى في سورة النساء « ليس بآمانكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءا يجزيه (١٢٣) » ، وقال تعالى في سورة الزلزلة « ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره (٨) » ، وقال تعالى في سورة طه « لتجزى كل نفس بما تسعى (١٥) » ، وقال تعالى في سورة النجم « لتجزى الذين أساءوا بما عملوا (٣١) » .

وأدلة الوعيد لا تناقض أدلة الوعد ، فإن العموم والخصوص لا يتناقضان على القطع عند أحد من فرق الإسلام .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ونصوص الوعد لها تفسير وبيان . فمن قال بلسانه لا إله إلا الله وكذب بالرسول فهو كافر باتفاق المسلمين ، وكذلك إن جحد شيئا مما أنزل الله » (٣) .

ولا شك أن أخذ المرجئة بأدلة الوعد دون الوعيد يلزم منه ضياع آيات

(١) الأربعين ص ٣٩٣ .

(٢) أنظر الفصل ٨٤/١ والمرجئة ص ٣٥٩ .

(٣) الفتاوى ٢٧١/٨ .

الوعيد هباء وصوريتها كذباً وخداعاً تعالى الله عن ذلك (١) .

ج - وأما قولهم بأن أدلة الوعيد إنما هي في الكفار فردود ، فإنه وإن كان بعضها خاصاً بالكافرين إلا أن منها ما هو في المؤمنين .

من ذلك (٢) : -

— قوله تعالى في سورة الماعون « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون (٤ - ٥) »

فهذا وعيد للمصلين لا للكفار .

— قوله تعالى في سورة الأنفال « يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفوا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله وماواه جهم وبئس المصير (١٥ - ١٦) »

قال ابن حزم : فنص القرآن بالوعيد على الفار من الزحف ليس إلا على المؤمن بيقين (٣) .

— قوله تعالى في سورة النساء « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً . ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً » (٢٩ - ٣٠) .

(١) المختار من كنوز السنة ص ٦٢ .

(٢) أنظر الفصل ٨٩/٤ .

(٣) الفصل ٨٨/٤ .

— وقوله تعالى في سورة البقرة « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله (٢٧٨ - ٢٧٩) »

فكل هذه الآيات الوعيد فيها للمؤمنين بدليل بدئها بخطابهم باسم الإيمان .
د — وأما استدلالهم بتقسيم الناس إلى تلك الأصناف المذكورة في الآيات فهذا لا يمنع من وقوع العذاب بأهل الكبائر . وقد قال تعالى في سورة فاطر « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير . جنت عدن يدخلونها (٣٢ - ٣٣) » . وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن تعذيب الظالم لنفسه عذابا يطهره من الخطايا لا ينافي كونه موعوداً بالجنة . (١)

هـ — وأما القياس الذي ذكره فالجواب عنه أن نقول : إنه لا قياس مع النص .

ثانياً : ردود تفصيلية لبعض الأدلة المعينة من أدلة المرجئة :

١ — استدلالهم بقوله تعالى في سورة النساء « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (٤٨) » على أن ما دون الكفر مغفور لأهله استدلال فاسد . لأنه تعالى علق ذلك بالمشيئة ولم يقطع به (٢) .

(١) أنظر الفتاوى ٤٨٥/٧ .

(٢) أنظر التنبيهات السنية ص ٢٨٢ ، مدارج السالكين ١/٣٢٦ .

٢ - إستدلّاهم بقوله تعالى في سورة الليل « فأُنذرتكم نارا تَلظي . لا يَصْلاها إلا الأَشْقَى . الذي كَذَب وتولى » على أن النار لا يدخلها إلا الكافر مردود بما ذكره بعض العلماء أن المراد بتلك النار نارا معينة من جملة النيران لا يَصْلاها إلا من هذا حاله لأن النار دركات ، ويدل على ذلك أنه ذكر تلك منكراً ولم يعرفها (١) .

— وقيل : إنه أراد بالأشقي شخصا معيناً (٢) ،

— وقيل : إن المراد : لا يصلونها صلى خلود (٣) وهذا أقرب . ذكر هذا شيخ الإسلام وقال إن هذا الجواب أقرب من الأول لأن قوله بعدها « وسيجنبها الأتقي » لا يبقى فيه كبير وعد إذا أريد بها نار مخصوصة لأنه إذا جنب تلك النار جاز أن يدخل غيرها (٤) .

وأقول : إن هذا الاعتراض يرد كذلك على الجواب الذي ذكره شيخ الإسلام أنه أقرب وهو أن المراد به صلى الخلود لأن قوله بعدها « وسيجنبها الأتقي » لا يكون فيه كبير وعد لأنه إذا جنب صلى الخلود جاز أن يدخلها غير خالد فيها .

٣ - وأما إستدلّاهم بالأحاديث التي فيها أن من قال لا إله إلا الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة ففيه أجوبة : -

(١) أنظر متشابه القرآن ٦٩٢/٢ .

(٢) أنظر قواعد العقائد ص ٢٥٦ .

(٣ - ٤) أنظر التناوي ١٩٧/١٦ .

١ - أن قول لا إله إلا الله له لوازم ومقتضيات وشروط مقيد دخول الجنة بالتزام قائلها لجميعها وإستكمالها إياها (١) ، وقد قيل لو هب بن منبه : أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة ؟ قال : بلى ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان فان جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لك يفتح لم (٢) .

٢ - إن هذه الأحاديث إنما هي فيمن قالها ومات عليها وقالها خالصا من قلبه متيقنا بها قلبه غير شك فيها ، وإذا قالها بإخلاص و يقين تام لم يكن في هذه الحال مصرا على ذنب أصلا فان كمال إخلاصه و يقينه . يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيء (٣) .

قال ابن القيم : « فاعلم أن هذا النفي العام للشرك أن لا يشرك بالله شيئا ألينة لا يصدر من على معصية أبدا . ولا يمكن مدمن الكبيرة والمصر على الصغيرة أن يصفوا له التوحيد حتى لا يشرك بالله شيئا هذا من أعظم المحال (٤) »

فليس في هذا أن المعاصي لا تضر لأن هدم الصديق في قول لا إله إلا الله معصية عظيمة وعدم الإخلاص يجر إلى الشرك فلا ينفع القول بها بمجرد اللسان (٥) .

(١) معارج القبول ٣٥١/١ .

(٢) الدين الخالص ١٤٧/٣ .

(٣) أنظر تيسير العزيز الحميد ص ٨٨ ، فتح المجيد ص ٥٣ .

(٤) مدارج السالكين ٣٢٦/١ .

(٥) أنظر الدين الخالص ١٣٥/٣ ، اغاثة اللفان ١٩٥/٢ .

ويدل على ما ذكره ابن القيم رحمه الله أن قدامة بن مظعون شرب الخمر بعد تحريمها هو وطائفة أو تأولوا قوله تعالى في سورة المائدة : « ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات » (١٣) .

فلما ذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه انتفق هو وعلى بن أبي طالب وسائر الصحابة على أنهم إن اعترفوا بالتحريم جلدوا ، وإن أصرروا على استحلالها قتلوا ، وقال عمر لقدامة : أخطأت أما إنك لو انتقيت وآمنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر (١) .

— ولما أراد أبو بكر رضي الله عنه قتال المرتدين قال له عمر بن الخطاب : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : أصررت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله فن قال لا إله إلا الله فقد عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله فقال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة » (٢) .

وقد أجمع على ذلك القتال المسلمون في ذلك العصر ، فلو كان قولهم لا إله إلا الله كافيا في كونهم مؤمنين لما قاتلهم أبو بكر رضي الله عنه (٣) .

(٣) ثم إن الذي صدرت منه هذه الأحاديث جاءت عنه الأحاديث الصحيحة

(١) المصنف لعبد الرزاق ٢٤٠/٩

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٦/١

(٣) انظر الحكم وقضية تغير المسلم ص ١٨٩

تدل على أن من العصاة من يدخل النار ..

— وعن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « يعذب ناس من أهل التوحيد في النار حتى يكونوا فيها كما هم تدركهم الرحمة فيخرجون ويطرحون على أبواب الجنة » (١) .

فهذا يدل على دخولهم النار مع أنهم من أهل التوحيد لكنهم لا يخلدون فيها قال ابن رجب « أهلها الخالدون فيها هم أكثر ممن يدخلها من عصاة الموحدين الذين يخرجون منها بعد أن يهذبوا وينقوا » (٢) .

— وعن أنس عن النبي ﷺ قال « يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ... الحديث » (٣) . فكيف يخرجون منها إن لم يدخلوها وأحاديث الشفاعة تواترت في إخراج قوم من العصاة . فلا بد من الجمع بين هذه الأحاديث والأحاديث التي فيها أن من قال لا إله إلا الله ثم مات دخل الجنة .

قال النووي : حمله على أنه غفر له أو أخرج من النار بالشفاعة ثم أدخل الجنة فيكون معنى قوله صلى الله عليه وسلم « دخل الجنة » أي دخلها بعد مجازاته بالعذاب . وهذا لا بد منه لئلا تعناقض نصوص الشريعة (٤) .

(١) رواه الترمذي صحيح الترمذي ٢٠٩٤

(٢) التخويف من النار ص ١٩٢

(٣) فتح الباري ١/١٢٧

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٩/١

وأما الأحاديث التي فيها ذكر تحريم قائلها على النار فالمراد بها تحريم الخلود أو تحريمه على النار التي أعدت للكافرين (١)

--- وقد ذكر العلماء أجوبة أخرى لكنها ليست في القوة بمرتبة ما تقدم منها : -

أ - أن هذه الأحاديث كانت قبل نزول الفرائض والأمر والنهي . نقل هذا عن الزهيري (٢) .

ب - وقال البخاري : هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم وقال لا إله إلا الله (٣) .

ج - وقال جماعة منهم الحسن : إن معناها : من قال لا إله إلا الله فأدى حقها وفرضها دخل الجنة (٤) .

(١) صحيح مسلم شرح النووي ٢٢٠/١

(٢) الشريعة ص ١٤٦

(٣) فتح الباري ٢٩٥/١٠

٤ - تيسير العزيز الحميد ص ٩٠

ومما سبق يتضح لنا :

- ١ - خطر مذهب المرجئة لأنه أدى إلى إنتشار الفساد والمعاصي ولهذا ذكر بعض السلف أن فتنهم أشد من فتنه الخوارج .
- ٢ - وتعرفنا على وجه خطرهم بالتعرف على مذهبهم في مرتكب الكبيرة ، فحقيقة مذهبهم تعطيل الأوامر الشرعية .
- ٣ - رأينا أن الخطر المهدق والخلاف الكبير إنما هو بيننا وبين المرجئة الغلاة ، وعرفنا الفرق بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة .
- ٤ - عرضنا لأدلة المرجئة وفصلنا في الرد على إستدلالاتهم وتبيننا أنهم يناقضون الوعيدية فهم يمسكون بأدلة الوعد والوعيدية تمسك بأدلة الوعيد وأهل السنة يجمعون بينها .

نهاية المطاف

ونعمل بعد هذا إلى نهاية المطاف بعد أن انتهى ببيان المقصود منه ،
وقد إستفدنا من مباحثه إستفادة عظيمة وتوصلنا فيه إلى إثبات نتائج هامة
وهي وإن كانت مقدرة من ذى قبل ، إلا أن الخبر ليس كالمعاينة ومن هذه
النتائج : -

١ - أهمية البحث في الكبائر يدل على هذا كثرة الأقوال في تعريف
الكبيرة والتي وصلت إلى أكثر من أربعين قولاً ، ولا شك أنه موضوع
جدير بالاهتمام .

٢ - أن المعنى الراجح في تعريف الكبيرة هو أنها « كل معصية فيها
حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة أو ورد فيها وعيد بنى إيمان أو لعن أو
غضب » أو قيل فيها : من فعلها فليس منا وأن صاحبه آثم ونحوها .
وعرفنا أن هذا التعريف هو الذى يسلم من القوادح الواردة على غيره
ويشمل كل ما ورد النص فيه أنه كبيرة .

٣ - أن مرتكب الكبيرة الذى تناولنا الحديث عنه هو مرتكب الكبيرة
غير المطلقة ، لأن الكبيرة المطلقة لا خلاف في أن فاعلها مخلد في النار .

٤ - أنه لا بد من مراعاة قواعد وضوابط عند تناول موضوع الكبيرة
وهذه القواعد لا بد من تصورها واستحضارها عند الحكم على مرتكب
الكبيرة .

• - أن مرتكب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته فكبيرته أنقصت
إيمانه لكنها لم تخرجه منه .

٦ - أن مرتكب الكبيرة إن مات من غير توبة منها فهو في مشيئة الله إن شاء غفر له لأول وهلة وإن شاء عذبه بقدر ذنوبه ثم أخرجه من النار وأدخله الجنة ولا يخلد مؤمن في النار .

٧ - أن الأصل الذي ينبغي عليه الخلاف حول مرتكب الكبيرة هو الخلاف في الإيمان هل تدخل الأعمال في مساهة أم لا ؟ وهل يزيد وينقص أم لا ؟

٨ - أن الخوارج والمعتزلة والمرجئة كان من أسباب انحرافهم في هذا الموضوع عدم تصورهم أن يجتمع في الشخص الواحد كفر وإيمان ، وثواب وهقاب وهذا الذي لم يتصوروه أمر واقع تدل عليه الشريعة .

٩ - أن مذهب الوعيدية يناقض مذهب المرجئة بسبب تسك الأولين بالوعيد والأخيرين بالوعد وكل ضرب صفحا عن أدلة الآخر ، وجمعت أهل السنة بينها فوفقت للمذهب الحق الموافق للدلة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ .

إلى غير ذلك من النتائج التي ذكرناها في مواضعها من البحث .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهـــــــــارس

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

ثالثاً : فهرس الشعر

رابعاً : فهرس المصادر والمراجع

خامساً : فهرس موضوعات الكتاب

أولاً: فهرس الآيات القرآنية السكرية

رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة	رقم السورة
٨١	١٢٠، ١٠٢	البقرة	٢
١٠٢	٤٢		
١٤٣	٥٤، ٣٦		
١٧٨	٧٠، ٦٨، ٥٩		
٢١٧	٣٥		
٢٣٨	٥٨		
٢٧٥	٢٥		
٢٧٨	١٤٣		
٢٧٩	١٤٣		
٧٧	٤٣	آل عمران	٣
٩٧	٩٢		
١٠٦	٩١، ٩٠		
١٧٣	٦١		
١٩٢	١٣٧		
٢	٢٢	النساء	٤
١٠	١٢٢، ٤١		
١٤	١٢٠، ١٠١		
١٦	٦٩		
٣٠، ٢٩	١٤٣، ١٢٠		
٣١	٧٧، ٤٦، ٢٣، ١٣، ٩، ٢		
٤٠	٧٦		
٤٨	١٣٠، ٧٦، ٣٤، ١٣		
٦٣	١٢٣		
٩٣	١٣٠، ١٠١، ٣٨		
٩٥	١٣٥		

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	رقم السورة
٨١	١٠٠	(تابع) النساء	٤
١٣١	١٢٢		
٧٦	١٢٤		
٢٦	١٤٥		
٣٦	٣٨	المائدة	٥
٩٢	٤٤		
٥٤	٨		
١٤٧	٩٣		
٩٢	٣٣	الأنعام	٦
١٣٦	١٤٧		
٤١	١٥٢		
١١٦	٤٣	الأعراف	٧
١٣٦	٥٦		
٧٣٤٦٧٠٦١٤٥٤	٢	الأنفال	٨
٦٧٤٥٦	٤٤٣		
١٢٢	١٥		
٤٢	١٦		
١٠٣	٣٤	التوبة	٩
٥٦	٦١		
١١٥	١٠٢		
٩٩	١١٣		
٥٦	٨٣	يونس	١٠
١٤٨	١٠٣		
١٠٣	١١	هود	١١
٧٧	١٠٨٤١٠٥		

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	رقم السورة
٥٦	١٧	يوسف	١٢
٩١	٨٧		
٧٨	٦	الرعد	١٣
٧٨	٥٠ ، ٤٩	الحجر	١٥
٩١	١٠٥	التحل	١٦
٦٩	٢٤	الاسراء	١٧
٣٨	٣١		
٣٩	٣٢		
٧٦	٣٠	الكهف	١٨
١٤	٤٩		
٣٦	١٠٠		
١٠٣	٨٦	سريم	١٩
١٤٢	١٥	طه	٢٠
٢٠	٧٤		
٣٩	٢	النور	٢٤
١٢٢ ، ١٠٣ ، ٤٣	٢٣		
٥٤	٦٢		
٤٩ ، ٣٩ ، ٣٨	٦٨	الفرقان	٢٥
١٢٩	٣٦	الشعراء	٢٦
١٣	١٠٥		
٥٦	٢٦	العنكبوت	٢٩
١٣٤	٤		
٢١	١٣	لقمان	٣١
٦١	٢٢	الأحزاب	٣٣
١٣٨	٤٧		
٣٥	٦٤		

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	رقم السورة
٧٧، ٤	٢٣، ٣٢	فاطر	٣٥
١٥	٥٣	الزمر	٣٩
٧٦	٢٥	الشورى	٤٢
٨١	٣٧		
١٢٠	٧٥	الزخرف	٤٣
٦١	١٧	مجادل (مجادلة)	٤٧
٦١	٤	الفتح	٤٨
٦٩	٩	الحجرات	٤٩
٦٩	١٠		
٥٤	١٥		
١٣١، ١٢٨، ١٠٧	٢٩، ٢٨	ق	٥٠
١٤٢	٣١	النجم	٥٣
٩٠	٢	التغابن	٦٤
٦٩	٨	التحریم	٦٦
٦١	٣١	المدثر	٧٤
٩٠	٣	الإنسان	٧٦
٩١	٤٢، ٣٨	عبس	٨٠
١٢٠، ١٠٢	١٦، ١٥	الانفطار	٨٢
٧٨	٧	الزلزلة	٩٩
	٥٤، ٤	المعارج	١٠٧

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

صدر الحديث رقم الصفحة

[أ]

٤٩ ، ٣٩ ، ١٧	- اجتنبوا السبع الموبقات
٥٥	- إيمان بالله ورسوله
٥٥	- الإيمان بضع وسبعون شعبة
٤٣	- إذا دعا الرجل امرأته
١٢٧ ، ١٠٥	- إذا اتقى المسلمان
٩٤	- إذا زنى
٩٦	- أربع من كن فيه
٦٢	- أكل المؤمنین إيماننا
٦٢	- أوثق عرى الإيمان
٣٧	- إن كذباً على
٨٢	- إن شفاعتى
٧٠	- إنك إمروء فيك جاهلية
١٠١	- إننى رأيت الجنة
٤٩ ، ٩ ، ٨	- ألا أنبئكم بأكبر الكبائر
٤٧	- ألا وإن من كان قبلكم
٩٥	- أيما أصرى. قال

رقم الصفحة

صدر الحديث

[ب]

٣٦

- بين الرجل وبين الكفر

[ت]

٦١

- تبايموني على ألا تشركوا بالله شيئاً

٥٣

- تمرق مارقة

[س]

٩٦

- سباب المسلم فسوق

[ص]

٤٦

- الصلوات الخمس

[ف]

٨١

- فمنهم من يوبق

[ل]

٧٠

- لا يرث المسلم الكافر

٧٠

- لا ترجعوا بعدى كفاراً

٩٣، ٧٣

- لا يزني الزاني

٩٧

- لا ترغبوا عن آبائكم

١٣٣

- لا تلعه

٦٢

- لا إيمان لمن لا أمانة له

رقم الصفحة	صدر الحديث
١٢٥ ، ١٠٤	- لا يدخل الجنة منان
١٢٥ ، ١٠٤	- لا يدخل الجنة قاطع
	- لا يدخل الجنة من كان في قلبه
١٢٥	منقال ذرة من كبر
٨١	- لكل نبي دعوة
٣٧	- لعن رسول الله ﷺ الخنثيين
٤٣	- ليس منا من ضرب الحدود

[م]

٨٠ ، ٧٩	- ما من عبد قال لا إله إلا الله
١٢٧ ، ١٢	- من اقتطع
١٦	- من جاء يعبد الله
٣٦	- من حلف على مال أمره مسلم
٧٠	- من كانت عنده
٨٠	- من شهد أن لا إله إلا الله
٦٢	- ما رأيت من ناقصات عقل
٩٣	- من حمل علينا السلام
١٢٥ ، ١٠٤	- من قتل نفسا
١٢٤ ، ١٠٥	- من قتل نفسه
١٤١	- من مات لا يشرك بالله
	- من شهد أن لا إله إلا الله وأن
٨٠	محمد رسول الله
١٤١	- من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله

رقم الصفحة

مصدر الحديث

[و]

٩٣

- وثنان في أمي

- ومن لقتني بقراب الأرض

٤٩

- والذي تسمى بيده ما من عبد يصلي

١٢٥

وليديه فاغفر

[هـ]

٥٥

- هل تدرون ما لإيمان

[ي]

١٣٠

- يا معاذ

٨٠

- يخرج من النار من قال لا إله إلا الله

ثالثاً : فهرس الشعر

أول البيت	القافية	عدد الآيات	الصفحة
وإذا	شفييع	١	٤٥
لا يخرج	العصيان	٣	٧٥
ولا نقول	للبارى	٣	٧٥
نبئت	مأمول	١	١٣١ ، ١٠٨
وإني	موعدى	١	١٣٠

رابعاً : المصادر والمراجع

- ١ - الإيمان ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ دار الأرقم
- ٢ - الإيمان ، ابن منده مجد بن اسحاق ، الطبعة الأولى ، ٤٠١ هـ إحياء التراث الإسلامي
- ٣ - الإيمان ، ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، دار الأرقم
- ٤ - أصول الدين ، للبغدادي ، عبد القاهر البغدادي ، الطبعة الأولى ١٣٤٦ هـ دار الفنون
- ٥ - أصول الدين للرازي ، فخر الدين الرازي ، د . ت ، المكتبة الأزهرية
- ٦ - الإباضية عقيدة ومذهباً ، صابر طعيمة ١٤١٦ هـ . دار الجيل
- ٧ - الإباضية بين الفرق الإسلامية ، علي يحيى معمر ، الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة
- ٨ - الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم ، علي يحيى معمر ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ، مكتبة وهبة
- ٩ - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، ابن دقيق العيد ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ، عالم الكتب
- ١٠ - أصول العدل والتوحيد ، القاسم الرسى ، الطبعة الثانية ، د . ت ، دار الهلال

١١ - أصول العدل والتوحيد ، القاضي عبد الجبار ، د. ت ، دار الهلال .

١٢ - إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان ، ان قيم الجوزية ، د. ت . النور الإسلامية

١٣ - آراء الخوارج الكلامية ، الدكتور عمار الطالبي ، ١٣٩٨ ، الشركة الوطنية بالجزائر

١٤ - إشار الحق على الخلق ، محمد بن المرتضى ايماني ، ١٣١٨ ، الآداب والمؤيد

١٥ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، إمام المؤمنين الجويني . د. ت الخانجي .

١٦ - الأربعين في أصول الدين ، الرازي ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٣ ، دائرة المعارف العثمانية

١٧ - الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية ، عبد العزيز السلطان ، الطبعة الثانية عشر ، ١٤٠٥ ، دائرة المعارف العثمانية

١٨ - الإبانة عن أصول الديانة ، الأشعري ، د. ت ، جامعة الإمام .

١٩ - الإنصاف فيما يجب إعتقاده ولا يجوز الجهل به ، الباقلاني ، ١٣٩٩ ، نشر الثقافة الإسلامية

٢٠ - البدعة تحديدها ووقف الإسلام منها ، عزت على عبيد عطيه ، د. ت ، دار الكتب الجامعية

٢١ - البيان المطلوب لكبائر الذنوب ، عبد الله بن جار الله ، الطبعة الثانية ، الطالب الجامعي

٢٢ - التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، الحسن
ابن محمد الصاغاني ، ١٩٧٣ ، دار الكتب

٢٣ - تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ

٢٤ - تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن كثير ، د.ت ، دار القلم .

٢٥ - تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات ، أحمد بن حجر البفعل
البوجامي ، ١٤٠١

٢٦ - التوضيح عن توحيد الخلاف ، سليمان بن عبد الله آل الشيخ ، الطبعة
الاولى ١٣١٩ ، المطبعة المعاصرة الشرفية

٢٧ - التنبيهات السننية على العقيدة الواسطية ، عبد العزيز بن ناصر الرشيد ،
جامعة الإمام د.ت

٢٨ - التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة ، لأبي المظفر
الاسفرايني ١٨٧٤ الخاتمي

٢٩ - التمهيد ، الباقلاني ، ١٩٥٧ ، المكتب الشرفية

٣٠ - التخويف من النار والتعريف بدار البوار ، ابن رجب ، د.ت ، دار
البيان .

٣١ - التذكرة في أحوال المولى وأمور الآخرة ، القرطبي ، د.ت ، الكليات
الازهرية

٣٢ - التحفة المهدية نرح الرسالة التدمرية ، فالح بن مهدي آل مهدي ، الطبعة
الاولى ، ١٣٨٦ ، الكليات الازهرية

٣٣ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع . محمد بن أحمد الملقطى ، ١٣٦٨ ،
الثقافة الإسلامية

٣٤ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ، سليمان بن عبد الله آل
شيخ ، الطبعة السادسة ١٤٠٥ ، المكتب الإسلامي

٣٥ - التوحيد وإثبات صفات الرب ، ابن خزيمة ، ١٣٨٧ الكليات الأزهرية

٣٦ - تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي ، د.ت
دار مكتبة الجنات

٣٧ - تهذيب الصحاح . محمد بن أحمد الزنجاني ، د.ت ، دار المعارف

٣٨ - تنوير البصيرة ببيان علامات الكبيرة ، عبد الله بن إبراهيم الأنصاري
د.ت ، العصرية

٣٩ - الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد القرطبي ، د.ت ، دار الكتاب
العربي

٤٠ - الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ، ابن القيم ، الطبعة الاولى
١٤٠٧ ، المعارف

٤١ - جامع البياز في تأويل القرآن ، الطبري/تحقيق شاكر د.ت دارالمعارف

٤٢ - جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لابن الأثير ، الطبعة الثانية ١٤٠٣
دار الفكر

٤٣ - حجج القرآن ، أبو الفضائل الرازي ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ ، الرائد
العربي

٤٤ - الحكم وقضية تكفير المسلم ، سالم البهنساري ، د.ت ، دار الانصار

- ٤٥ - الخطايا في نظر الإسلام ، عفيف عبد الفتاح طيارة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٧ ، دار الانصار
- ٤٦ - الحوارج ، عبد القادر البجراري ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ ، مكتبة النور
- ٤٧ - الدين الخالص ، محمد صديق حسن ، د. ت ، المعارف .
- ٤٨ - دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين ، أحمد حلي ، الطبعة الاولى ١٤٠٦ ، مركز الملك فيصل للبحوث .
- ٤٩ - دليل الفالحين ، محمد بن علان الاشعري ، ١٤٠١ ، دار الفكر .
- ٥٠ - الروضة البهية فيما بين الاشاعرة والماتريدية ، الحسن أبي عذبه ، الطبعة الاولى ١٣٢٢ ، دائرة المعارف النظامية
- ٥١ - رفع الملام عن الاثمة الاعلام ، نبي الدين أحمد بن تيميه ١٩٨٠ ، دار الحياة .
- ٥٢ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ، محمد بن ابراهيم الوزير الباني ، د. ت ، المنيرة
- ٥٣ - الزواجر عن اقتراف الكبائر ، أحمد بن حجر الهيتمي ، ١٤٠٢ ، دار النهضة لبنان .
- ٥٤ - زاد المسير من علم التفسير ، عبد الرحمن بن الجوزي ، الطبعة الاولى المكتب الإسلامي .
- ٥٥ - شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفى / تحقيق الستركى والارناؤوط ، الطبعة الاولى ١٤٠٨ مؤسسه الرسالة
- ٥٦ - شرح الاصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار د. ت ، مكتبة وهبه .

- ٥٧ - شرح العقائد النسفية ، التفتازانى ، ١٣٢٩ ، مطبعة كردستان .
- ٥٨ - الشريعة ، محمد بن الحسين الآجرى ، الطبعة الاولى ، ١٣٦٩ ، السنة
المحمدية .
- ٥٩ - شرح رسالة الصغائر والكبائر ، ابن نجيم المصرى / ابن القيم ، الطبعة
الاولى ، ١٤٠١ ، دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٦٠ - شرح السنة ، الحسن بن على البدهارى ، الطبعة الاولى .
- ٦١ - شرح لمعة الاعتقاد ، ابن عثيمين ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ ، الرسالة .
- ٦٢ - شعر الخوارج ، عبد الرزاق حسين ، الطبعة الاولى ١٤٠٧ ، دار البشير .
- ٦٣ - شرح ملا على القارى على النقه الاكبر ، القارى الحنفى ، الطبعة الثانية
١٣٧٥ ، الحلبي .
- ٦٤ - شرح العقيدة الاصفهانية ، ابن تيمية ، د ت ، دارالكتب الاسلاميه
- ٦٥ - كشف غياهب الظلام ، سليمان بن سحان ، د.ت المصطفوية .
- ٦٦ - الشفاعة ، مقبل الوداعى ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ ، دار الارقم .
- ٦٧ ... صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، د.ت ، إحياء التراث .
- ٦٨ ... صحيح مسلم بشرح النووي ، يحيى بن زكريا النووي ، د.ت ،
دار الكتب العلمية .
- ٦٩ ... الصواعق المنزلة على العامة الجهميه والمعتلة ، لابن القيم نحيف الغامدى
والفقيهى ، د ت ، دار الكتب العلمية .
- ٧٠ ... صحيح ابن ماجه ، محمد ناصر الدين الالبانى ، د.ت ، مكتب
الترييه العربى .

- ٧١ ... صحيح النسائي ، محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٩ ،
مكتبة التربية العربى .
- ٧٢ ... صحيح سنن الترمذى ، محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الاولى ،
١٤٠٨ ، مكتبة التربية العربى .
- ٧٣ ... العقيدة الواسطية ، شرح ابن عثيمين ، الطبعة الاولى ١٤٠٦ ، الهدى .
- ٧٤ ... العقيدة الإسلامية وأسسها ، عبد الرحمن حنينك الميدانى ، د. ت ،
دار القم .
- ٧٥ ... العمدة بـ- مميزات الكبائر ، غسان البرقاوى ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥ ،
دار الارقم .
- ٧٦ ... العلم الشامخ فى إثبات الحق على الآباء والمشايع ، صالح بن مهدى القلى
الطبعة الاولى ، ١٣٢٨ ، دار الارقم .
- ٧٧ ... عقوبة أهل الكبائر ، لأبى الليث السمرقندى ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥ ،
دار الكتب العلميه .
- ٧٨ ... الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ، لأبى الليث السمرقندى
- ٧٩ ... العقيدة النظاميه ، أبو المعالى الجوينى ، ١٣٦٧ ، الانوار .
- ٨٠ ... عقيدة الإباضيه فى ميزان أهل السنة ، عبد القادر البجراوى ، الطبعة
الاولى ، ١٤٠٨ ، مكتبة النور .
- ٨١ ... عقيدة السلف أصحاب الحديث ، عبد الرحمن بن اسماعيل الصابونى ،
الطبعة الاولى ، ١٤٠٤ ، الدار السلفيه

- ٨٢ - العقيدة الصحيحة وما يضادها ، عبد العزيز بن باز ، د. ت ابن تيمية
- ٨٣ - العواصم من القواصم ، أبو بكر العربي ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥ ،
دار الكتب السلفية .
- ٨٤ - فتح القدير ، محمد بن علي الشوكاني ، ١٤٠٣ ، دار الفكر .
- ٨٥ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، الطبعة
الاولى ، ١٤٠٧ ، الريان .
- ٨٦ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع عبد الرحمن بن قاسم ، د. ت ،
ابن تيمية .
- ٨٧ - الفرق بين الفرق ، عبد القادر البغدادي ، د. ت ، دار التراث .
- ٨٨ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، عبد الرحمن بن حسن آل شيخ ،
الطبعة السابعة ، ١٣٩٩ ، دار الفكر .
- ٨٩ - الفصل في الملل والاهواء والنحل ، علي بن أحمد بن حزم ، ١٤٠٥ ،
دار الجيل .
- ٩٠ - الفقه الاكبر بشرح المانريدي ، محمد بن محمد المانريدي ، ١٣٢١ ،
المعارف النظامية .
- ٩١ - القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، الطبعة الثانية ، ١٣٧١ ، الحلبي .
- ٩٢ - قاعدة جلية في التوسل والوسيلة ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، الطبعة
١٤٠٥ ، دار البيان .
- ٩٣ - قواعد العقائد ، الغزالي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ ، عالم الكتب .
- ٩٤ - الكبائر ، محمد بن أحمد الذهبي ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٨ ، المطار .

- ٩٥ - الكيائير ، محمد بن عيد الوهاب ، د ت ، رئاسة الافتاء .
- ٩٦ - الكشف ، محمد بن عمر الذخشري ، د ت ، دار المعرفة
- ٩٧ - اباب التأويل في معاني التزويل ، الخازن ، الطبعة الأولى ، المكتبة التعاونية
- ٩٨ - لسان العرب ، ابن منظور د . ت ، دار المعارف
- ٩٩ - لوامع الانوار البهية وسواطع الاسرار الاثرية ، محمد بن أحمد السفاريني ، د . ت ، المكتبة الاسلامي
- ١٠٠ - لمعة الاعتقاد المهادى إلى سبيل الرشده ، ابن قدامة ، الطبعة الاولى ١٤٠٦ السلفيه
- ١٠١ - اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، أبو الحسن الاشعري ، ١٩٥٢ الكاثوليكية .
- ١٠٢ - لباب العقول في الرد على الفلاسفه في عام الاصول ، المكلائي ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٧ ، الانصار .
- ١٠٣ - محاسن التأويل ، القاسمي . الطبعة الاولى ، ١٣٧٧ ، الحجابي .
- ١٠٤ - الملل والنحل ، محم . بن عبد الكريم الشهرستاني ، د ت ، دار المعرفة
- ١٠٥ - الموازين مختصم تنبيه القافلين ، ابن النحاس ، د ت ، السلفيه
- ١٠٦ - مجمع الدوائد ومنيع الفوائد ، الهيتمي ، د ت الكتاب العربي
- ١٠٧ - المحرر الوجيز ، ابن عطيه ، ١٣٩٧ ، المجلس العلمي
- ١٠٨ - المصنف ، عبد الرزاق الصنعاني ، الطبعة الثانيه ١٤٠٣ ، المكتب الاسلامي .
- ١٠٩ - مدارج السالكين ، ابن القيم ، مطبعة الصبيان .

- ١١٠ - مقالات الإسلاميين ، الأشعرى / تحقيق محيى الدين عبد الحميد .
- ١١١ - معارج القبول بشرح سلم الوصول ، حافظ بن أحمد حكيم ، د. ت ، دار الكتب العلمية
- ١١٢ - منهج الاشاعرة فى العقيدة ، سفر الحوالى ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧ ، السلفيه .
- ١١٣ - المختار من كنوز السنة ، عبد الله دراز ، د. ت ، الأنصار
- ١١٤ - المواقف فى علم الكلام ، عضد الدين الإيجى ، د. ت ، عالم الكتب
- ١١٥ - المرجئة وموقف أهل السنة منهم ، مجد العلى الاحم ، رسالة ماجستير ١٤٠٦ - ١٤٠٧ هـ
- ١١٦ - الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة ، مجموعة علماء ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩ هـ ، الندوة العالمية للشباب
- ١١٧ - الموجز ، لأبى عمار عبد الكافى الإباضى ، ١٣٩٨ ، الشركة الوطنية
- ١١٨ - المذاهب الإسلاميه ، محمد أبو زهرة د. ت ، النموذجية
- ١١٩ - معالم السنن ، حمد بن محمد الخطايب . الطبعة الثانية ، ١٤٠١ المكتبة العلمية
- ١٢٠ - المختصر فى أصول الدين ، القاضى عبد الجبار ، د. ت دار الهلال
- ١٢١ - متشابه القرآن ، القاضى عبد الجبار ، د. ت ، دار التراث
- ١٢٢ - مختصر تفسير الطبرى ، محمد على الصابونى / صالح أحمد رضا ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٣ هـ دار القرآن الكريم
- ١١٣ - الميزان فى تفسير القرآن ، الطباطبائى ، الطبعة الثالثة ٣٩٤ الأعلامى

- ١٢٦ - مختصر شعب الإيمان ، القزويني ، د.ت ، دار الانصار .
- ١٢٥ - منبهات ابن حجر ، ابن محمد العسقلاني ، ١٣٢٤ ، المعارف النظامية
- ١٢٦ - مختصر منهاج القاصدين ، أحمد بن محمد المقديسي ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٣ ، المكتب الاسلامي .
- ١٢٧ - مشكل الآثار ، أحمد بن محمد الطحاوي ، د.ت ، قرطبه .
- ١٢٨ - المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، عواد المعتق ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٩ ، دار العامية .
- ١٢٩ - المعتزلة ، زهدى حسن جار الله ، ١٣٦٦ ، مطبعة مصر .
- ١٣٠ - المعتزلة بين الفكر والعمل ، علي الشالي أبو لبابة حسين / عبد المجيد نجار ، د.ت الترنسيه .
- ١٣١ - موقف المعتزلة من السنة للنبويه ومواطن انحرافهم عنها ، أبو لبابة حسين ، الطبعة الاولى ١٣٩٩ ، دار اللوام .
- ١٣٢ - متن العقيدة الطحاوية ، لأبي جعفر الطحاوي ، الاولى ، المكتب الاسلامي .
- ١٣٣ - المتقي من منهاج الاعتدال ، الذهبي / تحقيق محي الدين الخطيب ، د.ت .
- ١٣٤ - مجموعة الرسائل والمسائل ، أحمد بن تيمية ، الطبعة الاولى ١٤٠٣ ، دار الكتب العلمية .

١٣٥ - النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب ، إدریس بن أحمد الحسنی ،
الطبعة الاولى ١٣٥٢ ، المطبعة الاسلامية .

١٣٦ - يقظة أولى الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب النار ، صديق
حسان خان ، دت مكتبة طائف .

١٣٧ - الإعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ، للبيهقي ، دت ، دار الآفاق
الجديدة .

خامساً : فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب	٣
بين يدى الكتاب « حول الكبيرة والكبائر »	٧
الكبيرة فى اللغة	٧
الكبيرة فى الاصطلاح	٩
أقسام الكبائر	٢٤
الكبائر المطلقة	٣٤
الكبائر غير المطلقة	٣٨
ذكر مسائل تتعلق بالكبائر	٤٥
المسألة الأولى : اقتران الذنوب بما يخففها وبما يغلظها	٤٥
المسألة الثانية : فى أن تكفير السيئات باجتناى الكبائر	٤٦
المسألة الثالثة : هل تكفير السيئات باجتناى الكبائر مطلقاً	٤٧
المسألة الرابعة : فى تفاوت الكبائر	٤٨
المسألة الخامسة : فى انه لا كبيرة مع الاستغفار	٤٩
مرتكب الكبيرة عند أهل السنة ومخالفهم	٥١
تمهيد	
هل تدخل الأعمال فى مسمى الإيمان	٥٣
هل الإيمان يزيد وينقص	٦٠

الفصل الاول

- ٦٥ مرتكب الكبيرة عند أهل السنة والجماعة
- ٦٧ المبحث الاول : مرتكب الكبيرة لا يخرج من الايمان بكبيرته
- المبحث الثانى : أدلة أهل السنة والجماعة على أن مرتكب الكبيرة
- ٧٣ ناقص الايمان
- ٧٥ المبحث الثالث : حكم مرتكب الكبيرة فى الآخرة وأدلتهم

الفصل الثانى

- ٥٣ مرتكب الكبيرة عند الخوارج
- ٨٥ تمهيد
- ٨٩ المبحث الاول : أدلة الخوارج على أن مرتكب الكبيرة كافر
- ١٠٠ المبحث الثانى : حكم مرتكب الكبيرة فى الآخرة
- ١٠٧ المبحث الثالث : الرد الاجمالى على أدلة الخوارج

الفصل الثالث

- ١١١ مذهب المعتزلة فى مرتكب الكبيرة
- ٣ ١١ تمهيد
- ١١٦ المبحث الاول : حكم مرتكب الكبيرة فى الآخرة
- ١١٦ المبحث الثانى : أدلة المعتزلة على أن مرتكب الكبيرة مخلد فى النار
- ١٢٨ المبحث الثالث : الرد على استدلال المعتزلة

21/12

2 x 011-222

رقم الابداع ٥٦٦٥ / ١٩٨٩

